جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير

رقم الترتيب:.....

رقم التسلسل:



مذكرة

مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير

في علوم التسيير

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبة: محلوس زكية

بعنوان:

أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 24- نوفمبر - 2009م

أمام لجنة المناقشة:

رئيس	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	سليمان ناصر
مقررا	جامعة وهران	أستاذ محاضر	زايري بلقاسم
مناقشــــــا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر	بن قرينة حمزة
مناقشا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر	فرحي محمد

السنة الجامعية: 2009/2008

ملخص:

يتناول هذا البحث مشكلة تتعلق بمدى وإدراك وفهم موظفي البنوك الجزائرية العمومية، لأثر تحرير الخدمات المصرفية ، وخاصة مع اقتراب انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية .

ومن أجل الوصول إلى هدف البحث تم اختيار عينة عشوائية من البنوك العمومية ، شملت الجنوب الشرقي ، بحيث بلغت العينة 91موظفا ، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت وضع من طرف الباحثة بتوجيه من المشرف ، وقد أعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات لقياس آراء الموظفين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة مدركين للآثار الناتجة عن عملية تحرير الخدمات، ليتم تقديم بعض التوصيات لإدارات البنوك التي يمكن من خلاها تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية.

التحرير المصرفي، الخدمات المصرفية، النظام المصرفي، الإصلاحات المصرفية، الجزائر.

Résumé:

Notre recherche traite le problème de l'ampleur de la conception et la compréhension des employés des banques publiques algériennes de l'effet de libéralisation des services bancaires, et notamment à l'approche de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC.

Pour atteindre l'objectif de cette recherche ,nous avons sélectionné une échantillon de 91 employés des banques publiques comprenant le sud-est .Pour étudier les points de vue des ces employés ,nous avons adopté d'un coté la mesure d' Eckert avec la direction de l'encadreur et d'un autre coté l'analyse des statistiques des données.

Les résultats de l'étude ont montré que la majorité des employés ont une connaissance des effets résultant de la libéralisation des services, On doit présenter quelques recommandations qui peuvent accroître les effets positifs et amoindrir les effets négatifs.

Mots clés:

libéralisation bancaires, services bancaires, système bancaire, les réformes bancaires, l'Algérie.



إلى من داعباني صيا ومربياني صغيرا وأمرشداني كبيرا والديا الكريين أطال الله في عمرهما.

"قل ربي الرجهما كما ربياني صغيرا".

إلى كل إخوتي وأخواتي:

العيل، محمل، على، نعيمتن وخليجت.

إلى جميع الأهل والأصلقاء كل باسمى خاصت :

بخنتى، فاطمتى ،نعيمتى ،صارة ، ورحة ،فاطمتى ،لياء ، هنيتى ، عينتى .

إلى كل من يشاركني في لا إلى إلا الله محمد مسول الله (ص).

أهدي شرة عملي هذا.



القدم بالشك العرفان والشك الجزيل إلى أسناذي المشرف اللكنوس زايري بلقاسم على كل النوجيهات والملاحظات والانتقادات التي وجهها لي، وعلى الاهنمام والتركيز اللذان خص لهما هذا العمل حنى يكنمل لهذا الشكل.

أشك كثيرا جمع الأساتانة والزملاء الذين قدموا لي المساعدة والشجيع، خاصة الى:بن ناص فاطمة ، عبدي نعيمة ، عبيدلي عبد القادم ، وبن مسعود عطاالله.

ولا أنسى أن أعترف بالجميل لكل من ساعدني في إنجاز هذا الملآكرة ولو بكلمتر تشجيع، جزآكم الله جيعاً كل الخير.

محلوس زكيته

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة العامة

الفصل الأول: التحرير المالي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحرير المالى

المطلب الأول: نظرية التحرير المالي

المطلب الثاني: التحرير المصرفي و شروطه

المطلب الثالث: العولمة المالية و العولمة المصرفية

المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

المطلب الأول : جولة الارجواي و نتائجها

المطلب الثاني : الإطار العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة

المطلب الأول : المؤتمرات حتى سياتل

المطلب الثاني : المؤتمرات بعد سياتل

المبحث الرابع: الخدمات المصرفية والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها

المطلب الأول: الخدمات المصرفية وخصائصها

المطلب الثاني : تقسيم الخدمات المصرفية

المطلب الثالث: التزامات بعض الدول العربية بتحرير الخدمات المصرفية

الفصل الثاني :النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: الجزائر و منظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: أهداف ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة

المطلب الثاني :العضوية في المنظمة

المطلب الثالث: مسار مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري بين الإصلاح والتحديث

المطلب الأول :تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري

المطلب الثاني :الإصلاحات المصرفية في الجزائر

المطلب الثالث: واقع الخدمات البنكية الالكترونية بالبنوك الجزائرية

المبحث الثالث: آثار تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية

المطلب الأول: الآثار الإيجابية

المطلب الثاني :الآثار السلبية

المطلب الثالث :إستراتيجية مواجهة الآثار السلبية

الفصل الثالث: اتجاهات موظفي البنوك العمومية الجزائرية حول أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول: أهمية الدراسة وهدفها

المطلب الثانى: مشكلة الدراسة و فرضياها

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها

المطلب الرابع: إعداد الاستبيان والمعالجة الإحصائية للبيانات

المبحث الثانى: وصف عينة الدراسة

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للعينة (حسب الولايات)

المطلب الثاني: توزيع العينة حسب البنوك

المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج و احتبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول:تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري

المطلب الثانى: أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية

المطلب الثالث: إستراتيجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية

المبحث الرابع: نتائج الدراسة الميدانية

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الفهرس

مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
--

قائمة الجداول الواردة في المذكرة

الصفحة		z tı
	عنوان الجدول	الرقم
18	حركة رؤوس الأموال في الأسهم والسندات (1970-2002) كنسبة من الناتج المحلي	01
10	 	
18	متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي للفترة 86-07 (مليار دولار)	02
	نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة عام	03
24	1988و 1997.	
	تطور الصادرات الدولية للسلع والخدمات خلال 1980-2007 (بليون	04
26	دولار أمريكي)	
	تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي للقطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية خلال	05
27	2001 – 1985 (بليون دولار)	
20	تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة	06
29	2006-1980	
30	صادرات الخدمات المالية في العالم خلال الفترة 2000-06	07
	قيمة الخدمات المالية في الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2002	08
31	(مليون دولار)	
35	جولات الجات الثمانية	09
69	نصيب البنوك العمومية والخاصة من الودائع والقروض للفتــرة 2000 – 2005	10
69	توزيع الأصول في النظام المالي في الجزائر	11
71	حالة الموارد البشرية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية	12
82	عدد البطاقات البنكية حسب البنوك خلال الفترة(1999-2004)	13
83	عدد الموزعات الآلية للنقود حتى لهاية 2005	14

84	عدد التجار المزودين بنظام TPE	15
86	تطور عدد المشتركين في الجزائر في قطاع الاتصالات	16
111	توزيع العينة الجغرافية	17
112	توزيع العينة حسب اسم البنك	18
113	توزيع العينة حسب الجنس	19
114	توزيع العينة حسب العمر	20
115	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.	21
116	توزيع العينة حسب درجة التأهيل	22
117	اتجاه موظفي البنوك حول ضعف استقلالية بنك الجزائر و عدم ممارسته لسلطاته كاملة .	24
118	اتجاه موظفي البنوك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية و كذلك بين العمومية و كذلك بين العمومية والخاصة	25
119	اتجاه موظفي البنوك حول ضعف الكثافة المصرفية	26
120	اتجاه موظفي البنوك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا	27
122	اتجاه موظفي البنوك حول وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة	28
123	اتجاه موظفي البنوك حول انخفاض كفاءة العاملين وغياب روح الابتكار لديهم	29
124	اتجاه موظفي البنوك حول ضعف مخصصات تدريب العاملين	30
125	اتجاه موظفي البنوك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك	31
126	اتجاه موظفي البنوك حول تحقيق نمو اقتصادي وزيادة الدخل	32
127	اتجاه موظفي البنوك حول التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد	33
128	اتجاه موظفي البنوك حول إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية والخاصة	34
130	اتجاه موظفي البنوك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير	35
131	اتجاه موظفي البنوك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات	36
133	اتجاه موظفي البنوك حول تغيير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي	37
134	اتجاه موظفي البنوك حول عدم قدرة البنك المركزي التحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد	38
135	اتجاه موظفي البنوك حول زيادة التعرض للأزمات المصرفية	39

1.2.5	اتجاه موظفي البنوك حول عبارة أن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال	40
136	القذرة	
137	اتجاه موظفي البنوك حول هروب الأموال للخارج	41
138	اتجاه موظفي البنوك حول عبارة أن عملية التحرير تؤدي إلى إفلاس أو خروج بعض	42
138	البنوك الضعيفة أو غير القادرة من ممارسة النشاط البنكي	
140	اتجاه موظفي البنوك حول ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة الإشرافية:	43
141	اتجاه موظفي البنوك حول الاندماج مع بنوك أخرى	44
142	اتجاه موظفي البنوك حول اتجاه موظفي البنوك حول الشراكة الأجنبية.	45
144	اتجاه موظفي البنوك حول خوصصة البنوك العمومية	46
145	اتجاه موظفي البنوك حول الالتزام بمقررات بازل	47
146	اتجاه موظفي البنوك حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات	48
148	اتجاه موظفي البنوك حول التحول إلى البنوك الشاملة	49
149	اتجاه موظفي البنوك حول تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك	50
150	اتجاه موظفي البنوك حول اختيار السلطات الإستراتيجية المناسبة لتحرير قطاع الخدمات	51
151	اتجاه موظفي البنوك حول إدخال الخدمات المصرفية الحديثة	52
152	اتجاه موظفي البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية:	53
153	اتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق	54
154	اتجاه موظفي البنوك حول تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر	55

قائمة الأشكال الواردة في المذكرة

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
111	التمثيل البياني للعينة الجغرافية	01
112	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب اسم البنك	02
113	توزيع العينة حسب الجنس	03
114	توزيع العينة حسب العمر	04
115	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	05
116	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب درجة التأهيل	06
117	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف استقلالية بنك الجزائر و عدم ممارسته	07

	لسلطاته كاملة	
110	التمثيل البياني لاتجاه موظفي حول البنوك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية	0.0
119	و كذلك بين العمومية والخاصة .	08
120	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف الكثافة المصرفية	09
121	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة	10
122	التمثيل البياني لوجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة	11
122	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول انخفاض كفاءة العاملين و غياب روح الابتكار	10
123	لديهم	12
124	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف مخصصات تدريب العاملين	13
125	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك	14
127	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل	15
128	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد	16
129	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية والخاصة	17
12)		1 /
	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة	18
130	التحرير	10
132	التمثيل البياني لاحتكاك البنوك كالمحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات	19
132	وبالتالي تتطور الخدمات	1)
133	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي	20
135	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة عدم قدرة البنك المركزي بالتحكم	21
133	بالسياسة النقدية للاقتصاد	
136	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول زيادة تعرض البنوك للأزمات المصرفية	22
137	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول أن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال	23
137	القذرة	
138	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة :التحرير سوف يسهل هروب الأموال	24
150	للخارج يسهل هروب الأموال للخارج	
139	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة أو غير	25

T	
القادرة من ممارسة النشاط البنكي	
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة	26
الإشرافية	
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الاندماج مع بنوك أخرى	27
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الشراكة الأجنبية	28
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الخوصصة	29
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الالتزام بمقررات بازل	30
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات	31
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول التحول إلى البنوك الشاملة	32
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات	33
لذلك	
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول اختيار السلطات الإستراتيجية المناسبة لتحرير	34
قطاع الخدمات	
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول إدخال الخدمات المصرفية الحديثة	35
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية	36
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق	37
التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر	38
	التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القو الإشرافية التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الاندماج مع بنوك أخرى التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الشراكة الأجنبية التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الخوصصة التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الالتزام بمقررات بازل التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول التحول إلى البنوك الشاملة التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول اتنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول اختيار السلطات الإستراتيجية المناسبة لتحرير التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول إدخال الحدمات المصرفية الحديثة التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية المنبي لاتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق

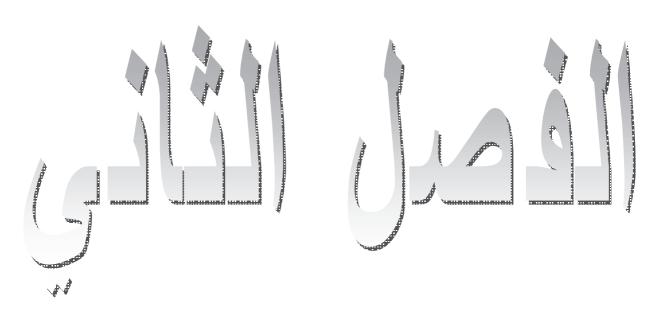


المبحث الأول: الأسس النظرية للتحرير المالي

المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

المبحث الرابع: الخدمات المصرفية (ماهيتها، والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها)

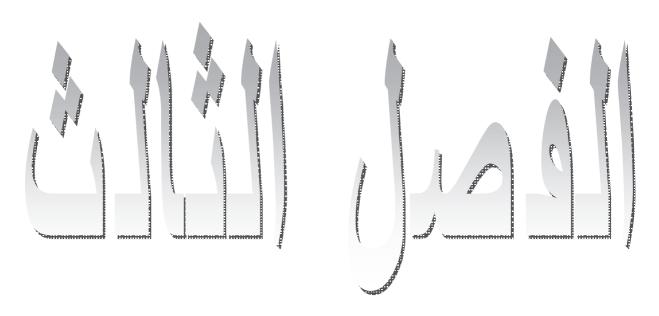


النظام المصرفي وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: الجزائر وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري بين الإصلاح والتحديث

المبحث الثالث: أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية

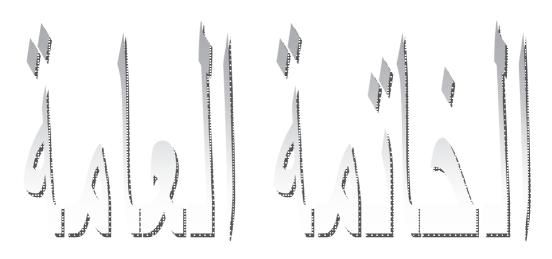


اتجاهات موظفي البنوك العمومية الجزائرية حول أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل النتائج و اختبار فرضيات الدراسة



لقدمة العامية

شهد الاقتصاد الدولي في نهاية القرن العشرين تغيرات هيكلية جذرية ، إذ تميزت هذه المرحلة بتنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية ، وسيادة آلية السوق ، وميلاد منظمة التجارة العالمية ، كل هذا أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة وارتباط العالم بشبكة من العلاقات التجارية والمالية وتعميق انفتاح الأسواق المالية ، خاصة ما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ، والتي كان لها آثارها على الأوضاع السياسية والاقتصادية لمختلف دول العالم .

والجزائر كباقي دول العالم الثالث يعيش اقتصادها موجة من التغيرات ، تتمثل في سياسة التحول إلى تطبيق آليات السوق، الأمر الذي دفعها إلى تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست كل القطاعات تقريبا ، وترمي من وراء هذه الإصلاحات الاندماج الجذري في الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث باشرت اتصالاتها بمنظمة التجارة العالمية، وأصبحت الآن على وشك الانضمام نهائيا إليها، مما سيفرض عليها تحديات كثيرة .

وفي ظل هذا الوضع وحدت البنوك نفسها في وضع حساس ، حاصة وأن القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثرا بهذه التغيرات العالمية ،إذ يعتبر الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، لذلك أولت الجزائر لنظمها المصرفية أهمية قصوى حيث وضعت أسس التحول إلى اقتصاد السوق، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإصلاح المصرفي، إذ عملت البنوك على زيادة فعاليتها من خلال العمل على رفع كفاءتها والارتقاء بمستويات أداء موظفيها من خلال تكوينهم وإعادة تأهيلهم ، وذلك سعيا منها لتحسين الخدمات المصرفية و تحقيق احتياجات العملاء ورغباتهم ، فضلا عن إيجاد الطرق والأساليب لتحسين الخدمات المماثلة التي تقدمها البنوك الحزائرية ، مدركين لكل المستحدات السي المنافسة ، ومن جهة أخرى لابد أن يكون الموظفون العاملون بالبنوك الجزائرية ، مدركين لكل المستحدات السي تخص الساحة المصرفية المحلية والدولية ، من خلال امتلاك أدني مستوى معرفة في هذا المجال ، ذلك أن انسضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة يفرض عليها الالتزام بكل الاتفاقات الناتجة عن الجولة الأخيرة ، ومن بسين هذه المخالة التجارة يفرض عليها الالتزام بكل الاتفاقات الناتجة عن الجولة الأخيرة ، ومن بسين هذه الاتفاقات نجد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ، وانطلاقا من ذلك:

فما مدى إدراك موظفي البنوك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية؟ ومن خلال هذا التساؤل فقد تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

^{*} ما مدى استعداد وقدرة البنوك الجزائرية على التكيف مع التحرير المصرفي؟

^{*} هل الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر كافية لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات المصرفية؟

^{*} إلى أين وصلت البنوك الجزائرية في تحديث نظامها المصرفي؟

^{*} هل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية العمومية قادرة على منافسة الخدمات البنكية الأجنبية؟

لقدمة العامية

*ما هي التحديات التي تتوقع من إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على البنوك الجزائرية العمومية ، وما هي إستراتيجية مواجهة الآثار السلبية ؟

وعليه تم طرح فرضيات البحث التالية:

- 1- إن اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي مفروضا عليها وليس خيارا .
 - 2- إن موظفي البنوك العمومية مدركون لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية.
- 3- إن هناك إدراك لموظفي البنوك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية .
- 4- إن تطبيق اتفاقية GATTS سوف يدفع بالسلطات إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية العمومية.

أهمية الدراس____ة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع البيئة المصرفية التي تواجهها البنوك الجزائرية التي تعمل ضمن ضغوط وتحديات داخلية وخارجية خاصة وأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ،وما يترتب عليه من الالتزام بقوانين المنظمة خاصة من خلال التوقيع على اتفاقية GATTS سوف يجعل السوق الجزائرية أكثر انفتاحا، مما يخلق تحديا كبيرا يتمثل في زيادة شدة المنافسة والذي يؤدي بدوره بالتأثير على بنوكنا سواء بالإيجاب أو بالسلب، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تكمن في معرفة التحديات وإيجاد إستراتيجية لتعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية .

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي يقوم به موظفي البنوك لتحقيق أهداف البنك ، حاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات في أحسن صورها ، لذلك من الضروري معرفة مدى إدراك موظفي البنوك لما يدور حولهم ، حاصة حول موضوع إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على ذلك .

كما تنبع أهمية الدراسة كقاعدة معلومات ، من شأنها أن تساعد صانعي القرار في البنوك الجزائرية على تبني الإستراتيجيات المناسبة ودعم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في مجال النشاط البنكي للوصول إلى بنوكها إلى وضع تنافسي ، وبالتالي إلى اقتصاد أكثر حرية ومنافسة .

أسباب اختيار البحث:

مع اقتراب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و رغم استبعاد تحرير تجارة الخدمات و حاصة المصرفية في الوقت الحالي، إلا أنها عاجلا أم آجلا ستكون مجبرة لفتح أسواقها أمام موردي الخدمات المصرفية الأجنبية، و الذي يعتبر من أهم القطاعات تأثرا من التحرير، لذلك على الجزائر أن تكيف نظامها المصرفي بغية التقليل من الأخطار المحتملة و الزيادة من المنافع المنتظرة، لذلك كان سبب اختيار البحث إبراز أثر التحرير سواء إيجابي أو

المقدمة العامية

سلبي و تقديم الإستراتيجية للتقليل من الآثار السلبية ، و حيث أن الموارد البشرية تعتبر أساس تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، لذلك سنحاول إبراز مدى إدراك موظفي البنوك العمومية لأثر هذا التحرير، وذلك من خلال إسقاط للآثار المدروسة من الجانب النظري، و القيام بقياسها و تحليلها في الجانب التطبيقي لوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

الدراسات السابقة:

يعتبر بحثنا حلقة تكمل سلسة البحوث السابقة، ومحطة حديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، فالأبحاث التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، وبعض الجامعات العربية، تناولت الموضوع من جانبه النظري، ولم نتحصل على دراسة ميدانية في الموضوع، ومن أهم الدراسات التي عالجت الموضوع نذكر:

- 1. دراسة (غرابيه وأبو عاقولة 1997): حول التأثيرات المتوقعة لاتفاقيات الجات على القطاع المصرفي في الأردن، هدفت إلى تسليط الأضواء على اتفاقيات العامة لتجارة الجدمات وبيان أثرها على الجهاز المصرفي في الأردن. خلصت الدراسة إلى أن هناك إيجابيات في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل برفع كفاءة وفعالية البنوك الأردنية، وزيادة قدرة البنوك على تعزيز دور الوساطة المالية، وسهولة دخول الأسواق المالية الدولية، وزيادة قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب أثار السياسات الائتمانية للمصارف العالمية. أما سلبيات الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة فتنحصر بعدم مقدرة البنوك التجارية الأردنية على مجاهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة في حقول الاستثمار.
- 2. دراسة (عبد اللطيف بلغرسة، 1998): البحث في الأصل رسالة مقدمة لنيل شهادة ماحستير في لمعهد العلوم الاقتصادية حامعة عنابة، تدور معالم إشكالية البحث حول كيفية تحسين سلوك البنوك وقواعد تعاملها، وأنماط تسييرها، مع قوانين اقتصاد السوق. كما بحث الباحث عن الإستراتيجية الواجب تبنيها للتطبيق مع الأوضاع الجديدة بأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت.حيث أستخلص الباحث أن حل إشكالية تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، تكون عن طريق إستراتيجية التسويق البنكي، باعتبارها الكفيلة بتطوير عمل البنوك وعصرنتها، و مسايرةا لقواعد و ميكانيزمات اقتصاد السوق.
- 3. دراسة (أكرم نعمان محمد الطيب2001) قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير بكلية التجارة جامعة عين الشمس بمصر تحت عنوان أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، و عالجت الدراسة إشكالية التحرير الاقتصادي و أثره على الجهاز المصرفي، و درست موضوع التحرير الصرفي و انعكاساته على البنوك المصرية.
- 4. دراسة (هبه محمد الطنطاوي الباز 2003) :قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير من كلية التجارة حامعة عين شمس بمصر تحت عنوان التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، و عالجت الدراسة إشكالية التحديات التي تواجه البنوك المصرية في ظل التطورات الاقتصادية و المالية العالمية و إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، و تطرقت هذه

الدراسة إلى جملة من التحديات التي أصبحت تواجه البنوك في الدول النامية و منها تحديات تحرير الخدمات المالية و المصرفية تحديات مقررات لجنة بازل، تحديات المشتقات المالية، تحديات ظاهرة غسيل الأموال.

- 5. دراسة (محمد زيدان 2005): قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة دكتوراه دولة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر بعنوان "دور التسويق في القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، تعتبر الدراسة هادفة من حيث مجالات التسويق المصرفي في الجزائر من خلال إبرازها لأهميته في تحرير القطاع المصرفي والارتقاء بجودة الخدمات المصرفية لمواجهة المنافسة في ظل الانفتاح وتحرير الخدمات المصرفية.
- 6. دراسة (هواري معراج 2005): تدخل ضمن نفس الإطار لنيل شهادة دكتوراه دولة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، وجاءت بعنوان "تأثير السياسات التسويقية على تطوير جودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية"، وهذه الرسالة توضح جزء من عملية التحرير المصرفي في الجزائر للاستعداد والتكيف مع اقتصاد السوق.
- 7. دراسة (عبد القادر بريش 2006): تدخل ضمن إطار نيل شهادة دكتوراه علوم من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، وجاءت تحت عنوان "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" والتي أبرزت أهمية تطوير الخدمات المصرفية لضمان مكانة البنوك الجزائرية مع المنافسين في ظل انفتاح القطاع المصرفي.
- 8. كما كتب الأستاذ محمود حميدات عن النظريات والسياسات النقدية، والأستاذ عمور بن حليمة حول الجهاز المصرفي والتقنيات البنكية، والأستاذ عبد الجميد قدي في كتابه "السياسات الاقتصادية الكلية"، زيادة عن كتابات محافظ البنك المركزي السابق الأستاذ محمد شريف أولمان، والمحافظ الجديد الأستاذ محمد لكصاصي، إضافة إلى المجلات والدوريات وكتابات صندوق النقد الدولي، فهذه الدراسات كانت ممثابة اليد المساعدة لنا في توجيه البحث، ورغم كل هذه الدراسات إلا أن إستراتيجية تكيف الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اقتصاد السوق لم تحظ بدراسة شاملة بكل ما يتعلق بالجوانب التطبيقية والآليات التي يتوجب على الجهاز المصرفي الجزائري القيام كما للتحرير النهائي، والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

صعوبات الدراسة:

واجهت الطالبة خلال فترة قيامها بإعداد الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها:

- تضارب البيانات والإحصائيات وتواريخ الوقائع والأحداث المتعلقة بالجزائر، من مرجع لآخر.
 - صعوبة في إجراء دراسة الحالة ،وذلك من جانبين:
 - بالنسبة لاستقبال بعض البنوك وتخوف بعضها من إحراء الدراسة .

المقدمة العامية

- نقص عدد الموظفين وخاصة الإطارات في البنوك، إذ وصلت العينة إلى عشرة أفراد كأقصى تقدير في بعض البنوك، ولم تتجاوز أربعة موظفين في بنوك أخرى.

حدود البحث:

هناك حدود زمانية ومكانية للدراسة التي قمنا بها ، نحملها فيما يلي :

- اقتصرت الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول الأحرى.
- اقتصرت الدراسة على البنوك العمومية دون غيرها من البنوك الأخرى .
- اشتملت حدود البحث من خلال الدراسة الميدانية على الولايات الأربعة التالية :الوادي ، وورقلة ، غرداية ، و الاغواط .
 - حرت الدراسة الميدانية من بداية شهر جويلية 2008 إلى غاية بداية شهر أكتوبر2008.
- اقتصرت الدراسة على الإلمام بأهم التطورات التي مست البنوك خاصة العمومية من فترة 86الى غاية سنة 2008.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه و دراسة الإشكالية و تحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة، تم استخدام المنهج التالي وذلك من خلال:

الجانب النظري: كان المنهج الوصفي التحليلي هو المناسب في هذه الحالة ،الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكل نظري، لإعطاء صورة واضحة عن الموضوع وأبعاده المختلفة ،ثم ندرج تطبيقها في الجزائر ،وفي ذلك اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي وذلك من مصادر المعلومات الثانوية من كتب ومجلات ودوريات متخصصة ،وأوراق بحث في الملتقيات العلمية ،بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة ،وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت .

الجانب الميداني :استخدم المسح الميداني عن طريق صبر لآراء أفراد مجتمع الدراسة ،حيث اعتمدت الطالبة على استبيان صمم لجمع البيانات الأولية من أفراد مجتمع الدراسة،ولأجل ذلك استخدمنا الأسلوب الإحصائي ،وذلك بحدف تحديد اتجاهات موظفي البنوك حول العبارات الموجهة إليهم من خلال الاستمارة المعدة لذلك .

هيكل البحث :قسم البحث إلى ثلاثة فصول :تناول الفصل الأول التحرير المالي واتفاقية تحرير بجارة الخدمات المالية ،ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث ،عالج المبحث الأول ،الأسس النظرية للتحرير المالي ،أما المبحث الثاني فقدتم تحليل اتفاقية تحرير الخدمات المالية ،المبحث الثالث تم التطرق مختلف المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة ،أما في المبحث الرابع عولجت الخدمات المصرفية (ماهيتها، والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها).

لقدمة العامية

أما في الفصل الثاني: فقد كان تحت عنوان النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، تم تناول في المبحث الأول الجزائر وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة، وفي المبحث الثاني النظام البنكي الجزائري بين الإصلاح والتحديث ، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى آثار تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية.

وفي الفصل الثالث تناولنا دراسة اتجاهات موظفي البنوك العمومية الجزائرية حول أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول: منهجية الدراسة، كان وصف لعينة الدراسة، والمبحث الثالث حول إستراتيجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية ، والمبحث الرابع حول نتائج الدراسة الميدانية.

لقد اعتبرت الحكومات في الدول النامية القطاع المالي كقطاع إستراتيجي ، وأخضعته لمختلف أشكال الرقابة ، مما أضر بسياستها ، الأمر الذي دفعها إلى تطبيق منهج الإصلاحات ، وذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي من خلال إدارة السياسة النقدية الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات ، وذلك للحد من سياسة الكبح المالي الذي ميز النظام المالي للدول النامية خلال السبعينات .

ومن جهة أخرى فقد سعت الدول المتقدمة إلى إزالة القيود عن تدفق السلع والخدمات من حلال الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات ، والتي توجت الجولة الثامنة منها بإدراج الخدمات ضمن حدول الأعمال ، والهدف من إدراج هذا القطاع في اتفاقيات OMC ، كان لإخضاع تجارة الخدمات للمبادئ والأحكام العامة اللازمة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات ، ومنها الخدمات المصرفية ، إذ يدخل التحرير المصرفي ضمن العولمة المالية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تواجه رؤوس الأموال .

كما تميزت هذه الجولة بتحول الجات إلى منظمة ، أطلق عليها المنظمة العالمية للتجارة ، لتكتمل الأقطاب الثلاثة التي تقود العالم من خلال صندوق النقد الدولي في الجانب النقدي والبنك الدولي في الجانب اللل ، والمنظمة في الجانب التجاري .

وقد تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحرير المالي.

المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الرابع: الخدمات المصرفية والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحرير المالي

المطلب الأول: نظرية التحرير المالي:

I- أسباب ظهور نظرية التحرير المالي:

أخضعت الدول النامية - خلال السبعينات- لسياسة الكبح المالي، حيث تميز نظامها المالي خــلال تلك الفترة، بأسعار فائدة ضعيفة وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق، وذلــك نظرا للأسباب التالية: 1

- عدم وجود أسواق مالية منافسة ومع وجود المؤسسات المالية في حالة احتكارية، مما يجعل عرض النقود والطلب عليها لا يتم بصورة حرة.
- سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، يتيح لها تحديد سعر فائدة منخفض يتماشي مع سياستها الاقتصادية، وانخفاض مستوى الادخار الداخلي، مما يجعل الحكومة والمؤسسات تلجأ للاقتراض.
- تزايد حجم ومجال تدخل الدولة ومباشرتها لمراقبة البنوك لأنها بنوك مسيرة من طرفها وتابعة لها، حيث ضعف أو انعدام استقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخزينة العامة التي توفر سعر فائدة يقضي على احتمال وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى عرض وطلب النقود.

فقد أضرت هذه السياسات المتعلقة بالكبح المالي بالنظم المالية لهذه الدول، مما دفعها في أواخر التسعينات بالشروع في إصلاحات حذرية، وذلك بإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد اعتمد في هـذا علــى الإطار النظري الذي وضعه كل من E.shaw و R.Mckinnon عام 1973 للتحرير المالي في الــدول النامية، والذي تبنته المنظمتين كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية موذلك بمدف تحقيق التنمية لمذه الدول، وبالتالي فإن التحرير سوف يؤدي إلى:

- يمكن الانفتاح للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

^{1 -} عزاوي عمر، سايح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11/11/ 2008، ورقلة ، ص03.

CEPII , Economie Mondiale 2004 Paris: Editions la découverte 2003, p.41، : انظر أيضا

^{2 -} بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 2005/04،بشار ،ص1،02.

^{3 -} سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي، دار الفرق، سوريا، ط1، 2005، ص68.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عـن القـروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
 - تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات التحرير إلى تحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مــشجعة لنــشاط القطــاع الخاص.
 - تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

II- منهج R.Mckinnon و E.shaw في التحرير المالي:

II - 1 - مفهوم التحرير المالي: يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، الذي يعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المالي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة أ، وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض، وخصخصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب، والاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لتنفيذ السياسة النقدية أ، ويضم التحرير المالي ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في: 3

1-1-II- تحرير القطاع المالي المحلى: يشمل تحريرها ثلاثة متغيرات أساسية هي:

1- تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين العرض والطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

2- تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأحرى.

3- إلغاء الاحتياطيات الإجبارية المغالى فيها على البنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسسات المالية.

^{1 -} بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، نقود ومالية، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2006، ص.37

² - سمير محمود ناصر، مرجع سابق، ص67.

 $^{^{3}}$ - بریش عبد القادر، مرجع سابق، ص 3

2-1-II تحرير الأسواق المالية: يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامـــتلاك المـــستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إحبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

3-1-II يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة، بالحسساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

E.shaw و R.Mckinnon و E.shaw -2 -II

تعتبر أعمال كلا من Mckinnon و Mckinnon تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود المالي، ونشير إلى أن المساهمة الرئيسية لنظرية Mckinnon، تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود لتتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هياكله المالية، وتخلف نظامه المصرفي وعدم تطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخوار من الدخل الجاري، كذلك فإن ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون بروس المال أو ما أطلب الماكينون بروس المال أو ماكينون بروس المال أو ميا أطلب المية بروس المال أو ماكينون بروس المال أو ماكينون بروس المال أو ماكينون بروس المال أو ميا المال أو ماكينون بروس المال أو ماكيون ب

وتكملة لما كتبه ماكينون، حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي، فإن E.shaw يرى أن الأثر الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار.

ويعتمد تحليل كلا من Mckinnon و shaw على أن، وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة سالبة، ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إحبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيد.

علما بأن ماكينون أضاف سنة 1989 ومؤكدا على الدور الايجابي للتحرير المالي حين قال: "إن التحرير المالي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة"2.

Shaw و Mckinnon وshaw و اعمال أخرى تدعم أعمال

لقد لقيت أعمال ماكينون وشاو المتعلقة بالتحرير المالي تأييدا من طرف العديد من الاقتصاديين الله التعوا بتحليل ماكينون ، فنجد أن: Maxwell Fry قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على

^{1 -} بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 2-4.

^{2 -} عزاوي عمر، سايح بوزيد، مرجع سابق، ص2.

-أما Gelb (1989) فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من 34 دولة نامية في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985، فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأحرى، كما أن نمو الناتج المحلي الخام في هذه الدول زاد بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية الساللة.

-كما أكد كلا من Kapur في Galbis في Galbis في 1978 على أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلى تحسين محالات الاستثمار والنمو.2

-وحاول كلا من Martin-salo (1992) و Roubini، أن يصنعا نموذجا يوضحان فيه كيف أن كبح القطاع المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الادخار.

III - الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي وأهم الدراسات المعارضة للتحرير المالي : سواء من الجانب النظري أو التطبيقي لم يؤيد الباحثون فكرة التحرير وجاءت بعض الدراسات لتؤكد على الآثار السلبية لفكرة التحرير.

III- 1- الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي: تدور الانتقادات حول ثلاثة محاور رئيسية: 4

III - 1-1 افتراض الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار: لقد توصل كلا من Burkett و Dutt سنة 1991، إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار، وهذا عكس ما توصلت إليه نظرية التحرير المالي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح، فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثرر الايجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض.

III - 1-2- غياب الأحذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية: لقد اعتبر كلا من ماكينون وشاو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة) هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى Andrew weiss وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك، إلا أنه بفضل أعمال Joseph stiglitz و 1981) تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد للائتمان حتى في أسواق تـسودها

^{1 -} بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 04.

²⁻ عزاوي عمر، سايح بوزيد محمد، مرجع سابق، ص02.

 $^{^{3}}$ - بن بوزیان محمد، شکوري سیدي أحمد، مرجع سابق، ص 3

⁴مرجع نفسه، ص 06،05.

المنافسة التامة، ووجود تقييد للائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وحاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، ويرى stiglitz و stiglitz أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقف عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة المتوسطة للمقترضين وتنخفض أرباح البنك المتوقعة.

III - 1-3- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي: لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين أمثال Tuylor (1983) Van wijinbergen (1983) و الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين أمثال الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المحال المالية، وقد ركزوا على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية وهذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك.

III - 2 - الدراسات المعارضة للتحرير المالي: هناك العديد من الدراسات أكدت على المخاطر الناتجة عن عملية التحرير، وفي سياق هذه الدراسات نذكر:

III - 2 - 1 - المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: ويمكن الإشارة في هذه الحالة إلى الدراسة التي أشار إليها تقرير الاستثمار العالمي لعام 1998 إلى أن درجة التقلب في استثمار الحافظة المالية (مقاسا على أساس معامل الاختلاف*) يصل إلى 0.43 في حين يصل إلى 0.35 بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى أساس النسبة للقروض من البنوك التجارية، وذلك إشارة إلى أن درجة التقلبات التي تتسم بها حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما الاستثمار في الحافظة المالية أعلى بكثير من درجة التقلبات التي تتسم بها حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد على أن التحرير المالي يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال وقد تخرج بسرعة، مما يؤدي إلى حدوث أزمات خاذة ق

III - 2 - 2-مخاطر تعرض البنوك للازمات: ومن بين الدراسات التي جاءت في هذا المجال نذكر:

- يعتبر Carlos Das-Algandro، أول من نبه سنة 1985 في مقاله الشهير "وداعا للكبح المالي ... أهلا بالانهيار المالي"، حيث نبه إلى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي. - دراسة أنجزها دمريجوس كونت و ديترياش Demirguc Kunt and Detriache عام 1997، حيث اعتمدا فيها على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي لكي يحللا العلاقة بين أزمات البنك السي حدثت في 65 دولة خلال الفترة 1980-1994 وإجراءات التحرير المالي، واستخدما الثلاثة متغيرات الأساسية التالية: سعر الفائدة الحقيقي، نسبة المقدمة من الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص، ومعدل نمه ومعدل نمه

^{1 -} رمزي زكى، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائر، عدد 2، 2000، ص 36- 50.

^{*-} معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / الوسيط

الائتمان المصرفي وثبت من تحليلهم، أن ثمة علاقة وثيقة بين تلك المتغيرات وأزمة الجهاز المصرفي الي المئتمان المصرفي الي المنتقدة وثبت في هذه الدول في تلك الفترة.

-وفي دراسة لــ شنج Shang عام 1996، فقد أشار إلى أنه في عام 1980 كانت البنوك مدينة بمــا قيمته 81 مليار دولار، وقد تكبدت خسائر فادحة حينما قامت هذه الدول بتنفيذ اتفاقـــات الاســـتقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخفضت من قيمة عملتها كجزء من هذه الاتفاقات.

-وقد أشار الخبير دانيال هاردي Daniel Hardy، إلى أن البنوك في ظل التحرير المالي تسرف في منح الائتمان للقطاع الخاص، وبالذات في فترات الرواج، مما يجعلها عرضة لمخاطر الائتمان والإعاسار والسيولة.

III - 2 - 3 - 4 خاطر هروب رؤوس الأموال: سواء للاستثمار المالي أو الحقيقي، حيث تدهب الأموال للاستثمار في الخارج، رغم أنه هناك مفارقات كبيرة بخصوص البيانات، يمكن هنا الإشارة فقط إلى بيانات الأونكتاد حيث تبين أن البلاد النامية تساهم بما نسبته 14.4% من جملة حركة الاستثمارات الأجنبية المنسابة للخارج في عام 1997، وهو ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي.

III - 2 - 4 - خاطر دخول الأموال القذرة: وقد نشرت في ذلك حريدة Financial times في عددها الصادر في 18 أكتوبر 1994 أتضح: أنه وفقا لتقديرات المسئولين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وصل مبلغ الأموال التي يتم غسلها سنويا في النظام المالي في أنحاء العالم إلى حوالي 500 مليار دولار، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي.

المطلب الثابى: التحرير المصرفي وشروطه:

شهدت الساحة العالمية تطورات عديدة أدت إلى التحرر من القيود والعراقيل سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

I ماهية التحرير المصرفي: يراد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على العمل المصرفي، بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك سواء على المستوى المحلي أو الدولي 1 ، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة بل مجسب أن تتبع خطوات منظمة ومرتبة، وتختلف أساليب التحرير في القطاع من بلد إلى آخر حسب الأهداف

Q

^{1 –} حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، علوم تسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004، ص 70.

المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي ، مما يـؤدي إلى الـدول للاستفادة من عملية التحرير المصرفي من خلال:

- يحسن من فعالية القطاع المصرفي ويخفض التكاليف من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتخصص الدولي للموارد على أساس المزايا النسبية، كما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة.
 - -يسمح التحرير من نقل التكنولوجيا والمعلومات في مختلف المحالات.
 - -إن القطاع المصرفي المفتوح يحفز على تبني تشريعات وسياسات اقتصادية كلية حيدة.¹
- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل السوق المصرفي بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة استثماراتها.
- -زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية 2.
- II- شروط نجاح التحرير المصرفي: إن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية ماكينون و شاو في شكلها الأول، دفعت به إلى بناء نموذج حديد سنة 1991، والذي يبين أهمية استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل بدء عملية التحرير، إلى جانب توفر استقرار الاقتصاد الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل البدء في التحرير إلى جانب التدرج في تطبيق هذه السياسة مع تقوية نظام الإشراف على النظام المصرفي.
- II-I-استقرار الاقتصاد الكلي: إن من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وحود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي حسسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي.

وهناك عدة معايير لتقرير الاستقرار المالي الدولي بتسيير قرار الإقراض والاستثمار وتحسين سلامة عمل الأسواق المالية، والحد من مخاطر النكبات المالية وآثارها، وتحقيقا لهذه الأغراض لا تغطي المعايير القطاع المالي فحسب بل تغطي أيضا بعض جوانب سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة الكشف عن المعلومات، وإن كانت هذه المعايير تعتمد في عدد من الحالات على مبادرات اتخذها الدول الصناعية بصفة رئيسية نتيجة تجارها 3 .

^{1 -} زايري بلقاسم، بلحسن هواري، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 40/ 2005،بشار ص5-7.

² - حداد محمد، مرجع سابق، ص 72.

^{3 -} محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، 2004، ص 186-191.

II-2- إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي: يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث:

- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة و وبلا مباشرة و بطريقة عقلانية على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة 1.
- القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وانتقال رؤوس الأمــوال في التجــارة الخارجية على المدى القصير.

II-3-الإشراف الحذر على الأسواق المالية: إن إنجاح سياسة التحرير المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانجرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفية وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيب إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة، وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار ومتابعة تنفيذه، وإقامة هيئات رقابية وإشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي 2.

III - 4-ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق: يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي تـوافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام المتدخلين فيه، ويتعلق الأمر بالمعلومات السي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهـة ثانيـة المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتم المالية كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسياها بشكل واضح وخال من التناقض وتمدف إلى تدعيم عنصر الشفافية 3.

III-5- الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي على نجاح عملية التحرير المصرفي، وذلك لأنه يؤثر على الثقة التي توليها السلطات العمومية للأجانب ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها، حيث أن إلغاء القيود على تدفقات رؤوس الأموال لا يسمح بدخول أموال للداخل بقدر يسمح الاستفادة منها في الداخل، بل إلغاء القيود مع عدم الاستقرار قد يؤدي إلى خروج الأموال إلى الخارج، لأن المستثمر لا يميل إلى المخاطرة 4.

^{1 -} بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام،دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات ،2004/12،الشلف،ص478.

^{2 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص42.

^{3 -} مرجع نفسه، ص43.

^{4 -} عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 2002، ص146.

-6-III هيكلية تعمل على على على على على على على البند لا بد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالى كفء ومستقر.

III-7- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة: يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي يجب توفر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك قد يؤدي إلى أزمات مالية خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الفائدة المفترض ارتفاعها في ظل التحرير المالي.

III-8- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية: أن كل مؤسسة مالية تمر . بمخاطر تحتاج إلى تنظيم وإشراف جدي، وأن التنظيم والإشراف الجدي هام بالنسبة للبنوك لأن فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق ، وهذا كله نتيجة لفقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلى سحب أموال المودعين والمقترضين، فإن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: العولمة المالية والعولمة المصرفية:

I-العولمة المالية:

I-I - ماهية العولمة الاقتصادية:

I-1- I - مفهوم العولمة:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم للعولمة، وساد الغموض بصفة عامة حول مفهومها، حيث صياغة تعريف دقيق ومحدد للعولمة أمر شاق. ويرجع هذا الاختلاف إلى صعوبة فهم الظاهرة ومسبباتها ونتائجها واتجاهات المفكرين وقناعتهم الأيدلوجية ، وتختلف التعاريف باختلاف المداخل والظواهر التي يراد بما تفسير الظاهرة، فقد شغلت الظاهرة العديد من الباحثين والمفكرين المعاصرين في شتى ميادين المعرفة، فكانت موضوعا لمقالات وبحوث ومؤتمرات وعنوانا لبرامج وندوات ومحاضرات، لذلك اختلفت تسمياتها فهناك من عبر عنها بلفظ الكونية أو الكوكبة أو العالمية أو الشمولية، وذلك نتيجة لترجمة كلمة Mondalisation .

وما زال الجدل قائما بين ثلاث تيارات في تحديد مفهوم العولمة: 1

1-التيار الأول: يرى أن العولمة أمر طيب ومفيد على العموم لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع، ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يساعد على التخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل، ومن مؤيدي هذا التيار (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) وبعض رجال الأعمال.

2-التيار الثاني: يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة، إلا أنها تطال عدد قليلا

^{1 -} بداحو سهيلة، رضا جاو حدو، تداعيات العولمة الاقتصادية على تغير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواحهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، حامعة فيلا دلفيا ، الأردن، 16،15 /2005/03، ص .04

من سكان الدول لا يتجاوز 20% من إجمالي سكان العالم، في حين أن سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعميق عملية التنمية فيها.

3-التيار الثالث: يرى بأن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي، لأنها تسعى إلى نقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الأغنياء غنا والفقراء فقرا، وقد أشار صندوق الأمم المتحدة للإنماء عام 1999، إلى عدد من الحقائق: 1

- الخمس الأغنى في العالم يملكون 86% من الناتج المحلي بينما الخمس الأفقر يملكون فقط 1%. الخمس الأغنى في العالم يملكون 82% من أسواق التصدير في العالم بينما الخمس الأفقر يملكون قط 1%.
- الخمس الأغنى في العالم يملكون 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بينما الخمس الأفقر يملكون فقط 1%.

الخمس الأغنى في العالم يملكون 74% من وسائل الاتصال في العالم بينما الخمس الأفقر يملكون فقط 1.5%.

- 19 % من سكان العالم (الدول المتقدمة) يملكون 71% من تجارة الـــسلع والخـــدمات و 91 % من مستخدمي الانترنيت في العالم.
- إن أغنى ثلاث أشخاص في العالم يملكون ثروة تفوق الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول الفقيرة مجموع سكانها 600 مليون نسمة.
- في عام 1998 سيطرة عشرة (10) شركات اتصالات في العالم على 86% من السوق العالمي الذي بلغ 262 مليار دولار.
 - 485مليونيرا في العالم يسيطرون على نصف ثروة العالم.

وبالتالي اختلف تعريف العولمة حسب الأبعاد المختلفة التي ينظر لها،كالتالي:

البعد السياسي: تعتبر الفكرة التي نادى هما الكاتب الأمريكي، الياباني الأصل، فوكو ياما ، والتي عرفت باسم (نهاية التاريخ) والتي يزعم فيها أن البشرية وصلت إلى نقطة حاسمة في تاريخها تتحدد بانتصار النظام الليبرالي 2 ، وبالتالي فإن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتما وتحت سيطرتما، وفي وظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ 3 ، وهي حزء من

^{1 -} نبيل الحوامدة، السياحة البينية العربية بين تحديات العولمة المالية وقيود الواقع العربي، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، حامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، 16،15 /2005/03، ص 05

² - إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد ليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الانسان والمدينة ،حامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2004، ص07.

^{3 -} عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003،ص 19.

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

مسلسل تطور تحول الرأسمالية الصناعية والمالية وميزته الأساسية التراجع التدريجي للمبادئ والقواعد وأنماط التنظيم المرتكزة على النظام المسمى بالوطن¹.

البعد الثقافي: يرتكز البعد الثقافي للعولمة الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة أخرى ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع وهو ما يسمى بالعولمة الثقافية، فهي تعني بذلك إحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، كما تعني الهيمنة وفرض نمسط واحد للاستهلاك والسلوك.

البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات مؤسسات عالمية حديدة لم تكن موجودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، ويمكن تعريفها على أنها:

انفتاح الاقتصاديات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض في إطار تبادلي غير مقيد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال³.

كما تعرف أيضا على ألها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات وبالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حددت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة Global Village بينما ينصرف مفهوم العولمة عند الأونكتاد إلى زيدة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي 5 ، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضا، وكذلك باقي التكاليف الأحرى، وتتوفر متطلبات البنية الأساسية، والخدمات المختلفة، والاستقرار السياسي، الخ 6

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا⁷.

^{. 23} صداد محمد، مرجع سابق، ص

^{2 -} بشير بن عيشي، غانم عبد الله، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية -إشارة خاصة للمصارف الإسلامية ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، 40 /2005، بشار ص03.

^{3 -} كريم سالم حسين، إبراهيم رسول هاني، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، حامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 22-24، تموز، 2003، ص02.

^{4 -} أسامة المحدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرفية اللبنانية، ط 2، 2001، ص36.

^{5 -} عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2001، ص06.

^{*-} سيتم التطرق إليها في الجزء الثاني من هذا المطلب

^{6 -} ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2005/2، ص51.

^{7 -} عمر صقر، مرجع سابق، ص05.

من خلال التعاريف السابقة للعولمة الاقتصادية يمكننا أن نميز نوعين: عولمة مالية* وعولمة إنتاجيــة أو (عولمة الإنتاج)، حيث تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال اتجاهين رئيسين:

-الاتجاه الأول والخاص بالتجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المشال زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، ويلاحظ أن الشركات متعدية الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة، بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90% من التجارة داخل مجال التحرير.

-الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأحبي المباشر: لقد زادت هذه التدفقات في هذا المجال بنسبة 98%، وكانت أعلى نسبة نمو في الدول المتقدمة، التي زاد فيها استقبال رؤوس الأموال بنسبة 53% عام 1995 مقارنة بــ 3% فقط في العام السابق، حيث كان هناك تراكما للأموال عابرة الحدود ليــصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.9 تريليون دولار في الدول المتقدمة، 2.5 تريليون كاستثمارات مملوكة لهذه الدول خارج حدود أراضيها أ، حيث أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فاق معدل نمو التحارة العالمية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات التي تستأثر بحوالي ثلث الناتج العالمي وثلثي التجارة العالمية، ويفيد مسح أجرته الأمم المتحدة أن الناتج المشترك لهذه الــشركات كان في عام 1993 حوالي 5.5 بليون دولار، أي ما يقارب من قيمة ناتج الولايات ككل .

وطبقا لإحصائيات مجلة Fortune Magazine فإن 500 شركة كبرى متعددة الجنسية على مستوى العالم، فإن الأصول المملوكة لهذه الشركات بلغت عام 500 حوالي 32.2 تريليون دولار وهذه الإيرادات تعادل 50 من الناتج القومي للعالم خلال القرون والإيرادات بلغت 11.4 تريليون دولار وهذه الإيرادات تعادل 50 من الناتج القومي للعالم خلال القرون الثلاثة الأخيرة من معدية المنشمار الأجنبي في عام 500مبلغ وتريلون دولار ، ويعود ذلك لنستاط 500مبلغ متعدية الجنسيات ،إذ وصلت مبيعات هذه الشركات إلى حوالي 500 تريليون دولار تقريبا منسمار الاجنبي المباشر 500000 تريليون دولار عام 500000 ويعود ذلك لنشاط 500000 وعود ذلك لنشاط 500000 وعود ذلك لنشاط 500000 وعود ذلك لنشاط 500000 وعود دلك لنشاط 500000 ويعود دلك لنشاط 500000 ويقود دلك لنشاط 500000 ومود دلك لنشاط 500000 ومود دلك لنشاط 500000 ومود دلك لنشاط 500000 ومود دلك ومود دلك المربود ولار ومود ولار ومود ولار ومود دلك المربود ولار ومود دلك المربود ولار ومود ولار ومود ولار ومود دلك المربود ولار ومود و

^{. 19.} عبد السلام أبو قحف حاضنات الاعمال (حالات عملية و حلول مشكلات) ،الاشعاع الفنية مصر، ط2002، ص81، 19

² - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 57.

 $^{^{3}}$ - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 19.

⁴ - *Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, World* Investment Report 2005, UNCTAD ,p10.

لشركات متعددة الجنسيات ، محققة مبيعات بقيمة 31تريليون دولار بزيادة قدرها 21 %عن عام 2006، بحيث شكلت القيمة المضافة 11 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007

1-I- 2- الخصائص الاقتصادية للعولمة:

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي نميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية، وسنذكرها من خلال ما يلي: 2

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من حلال الاستفادة من الثروة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات من خلال الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة.

2- ديناميكية مفهوم العولمة: إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي ظاهرة متكاملة الأبعاد والجوانب، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في حقيقتها ومضمونها، فرضت نفسها بقوة على مجريات الأحداث وعلى اتجاهات الرأي ومنتديات الفكر إلى درجة تنوع الآراء والاجتهادات حول مفهوم العولمة.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يظهر هذا من حلال التحولات الي شهدةا فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الشروة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: نظرا لتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظلل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات - تقسيم العمل داخل السصناعة الواحدة.

5-تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها، أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نهاهما من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافه المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

_

¹ - Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge, World Investment Report 2008, UNCTAD,p03.

- 6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: حاصة بعد الهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي، ضف إلى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 بعد عدة حولات من المفاوضات، ومن ثم اكتمل الضلع الثالث لمؤسسات النظام الاقتصادي هي المؤسسات التي تقوم بإدارة العولمة وهي:
 - صندوق النقد الدولي FMI: المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
 - البنك الدولي: المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
 - منظمة التجارة العالمية OMC: المسؤولية عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

7-تقليص دور سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية: أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الدول في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، وتحقيق مزيد من الانفتاح على اقتصاديات العالم، وأصبحت الدول مضطرة إلى سن القوانين وتشريعات تتوافق مع ما تسير عليه باقي الدول، حيث تقلصت حرية الدولة في محال تحديد السياسة النقدية والمالية، بحيث أصبح الاتجاه نحو العولمة يتقلص من دور الدولة لصالح قوى العولمة في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية عما في ذلك السياسات المصرفية وسياسات الاستثمار وأسعار الصرف.

2-I - ماهية العولمة المالية:

I-2-I مفهوم العولمة المالية:

رغم أن العولمة المالية لها جذور تمتد إلى نهاية القرن التاسع عشر، فإن كثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، ويرجعها البعض إلى عقد التسعينات، والملاحظ في هذه الفترة أن الأموال المتوفرة في البنوك العالمية ومؤسسات وصناديق التأمين ، سمحت بزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، لقد شكل الاستثمار الأجنبي في مجال المال ما يتراوح بين 15% إلى 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية من بلد إلى آخر، وقد ساعد هذا التطور في الأنشطة المالية إلى رفع القيود وتحرير العمليات النقدية والمالية أو وذلك بمدف تحرير أرباح باستثمارها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقاءها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة للأموال، إذن فالعولمة المالية ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وبالتالي تعني زيادة حركة وحرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، لتصبح مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد، وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات وهي:

- -المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات.
 - -المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات.....

16

[·] ابراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص27-28.

-المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية ¹.

وبالتالي فإن العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر. كما يمكن تعريفها بالنمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي، والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق العالمية 2.

وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا3، وذلك من خلال ما سبق فهناك عدة مظاهر للعولمة المالية يمكن تناولها في النقاط التالية 4 :

- تراجع دور الوساطة المالية: أي تقليص دور الوسطاء وحصرهم في تقديم النصائح والقيام بعمليات تخص الأوراق المالية لحساهم الخاص أو لعملائهم.
 - التخفيض من القيود التنظيمية وذلك بالسعى نحو جعل القوانين الموجودة أكثر فعالية.
- إزالة الحواجز الفاصلة بين الأسواق وعلى هذا فإن الحركة المتزايدة لإزالة الحواجز البينية الفاصلة بين من مختلف الأسواق سواء أكانت وطنية أم أجنبية وتصاعد عمليات التحرير المالي تمدف إلى وضع مزيد من الإغراءات لجلب المستثمرين ورؤوس الأموال من أي مكان وأي سوق.
- إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق الأموال وإنما أيـــضا انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض.

2-2-I مؤشرات العولمة المالية:

هناك مؤشرين للعولمة المالية والمتمثلين في: ⁵

1-المؤشر الأول: والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من

^{1 -} رميدي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، ملتقى دولي، سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، مرجع سابق، ص50.

^{2 -} مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية، ملتقى سياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، مرجع سابق، ص 04.

^{3 -} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.

^{4 -} بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2006، ص 131.

^{5 -} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 24

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

الفصل الأول:

الو،م،أ وألمانيا عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا وايطاليا وكندا ،ويبين الجدول التالى ذلك:

الجدول رقم: (01) حركة رؤوس الأموال في الأسهم والسندات (1970-2002) كنسبة من الناتج المحلى

2000	97	96	95	94	93	92	91	90	89	85	80	75	70	
297	213	151.5	135.1	131	129	107	96	89	101	35.1	9.0	4.2	2.8	الو،م،أ
134	96	82.8	65.1	60	78	72	92	120	156	63.0	7.7	1.5	-	اليابان
348	253	199	172	158	170	85	55	57.3	66	33.4	7.5	5.1	3.3	ألمانيا
960	313	258	187	197	187	122	79	53.6	52	21.4	8.4	-	-	فرنسا
-	-	672	470	253	207	192	92	60	27	18	4	0.9	1	ايطاليا
464	358	234.8	194.5	208	153	114	83	64.4	55	26.7	6.9	3.3	5.7	کندا

المصدر: - محمد العربي ساكر، موقع الدول العربية من العولمة المالية (إشارة خاصة لحالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21-22 نوفمبر 2006، بسكرة، ص 04

- أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق لمالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، 15-2005/16، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص99

2-المؤشر الثاني: والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 ، ويشير الجدول التالي إلى ذلك:

الجدول رقم : (02) متوسط حركة التداول اليومي للنقد الأجنبي للفترة 86-2007 (مليار دولار)

2007	2004	1995	1992	1989	1986	
3210	1880	1190	820	590	188	رقم التداول العالمي المقدر
71	36.7	13.6	11.6	46.4	-	نسبة الزيادة للفترة (%)

المصدر: - أحمد منير النجار، مرجع سابق، ص 10.

-جريدة الشرق الأوسط ، العدد 10530 ، 2007/09/27 ::

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=438821&issueno=10530

1-2-3- العوامل المفسرة للعولمة المالية: هناك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة المالية لعل من أهمها:

1-تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناتما المصرفية وغير المصرفية، من حلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي 1.

2-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي ،لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في داخل البلد أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال 2.

3-التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأمران من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحلليين الماليين يصفو لها كما لو ألها شبكة مياه في مدينة واحدة 3.

4-ظهور الابتكارات المالية: حيث بدأ يظهر كما هائلا من الأدوات المالية الجديدة التي جذبت كثيرا من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العولمة المالية، فالمشتقات والمبادلات والعقود المستقبلية والخيارات كلها تتطور بسرعة وتعمق العولمة المالية ،حيث أتاحت هذه الابتكارات المالية مساحة كبيرة وواسعة من الاختيار أمام المستثمرين في مجال اتخاذ قراراتهم الشرائية .

5-التحرير الماني المحلي والدولي: حيث حدثت عمليات تحرير مالي متزايدة على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الدولي في نفس الوقت تقريبا مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، مع زيادة حرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة ومع تسارع عمليات التحرير المالي تسارعت العولمة وخاصة مع ربط ذلك بتحسين مناخ الاستثمار في الكثير من الدول والسعي إلى حذب المزيد من الاستثمارات من خلال الأسواق المالية وغيرها 4.

http://www.majalisna.com/bulletin/index.php?ubb=showflat&Number=672183

^{1 -} أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة – إستراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن ،2008،ص 38.

^{2 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 25.

^{3 -} النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، 2008/08/10 ،ص 05:

6-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعدادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

-توسع البنوك في نطاق أعمالها، على الصعيد المحلي والدولي.

- دخول المؤسسات المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية .

7- غو سوق السندات: حيث لوحظ أن جزءا كبيرا من عمليات تسارع العولمة المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق وعلى سبيل التحديد، السندات الحكومية التي تغير جوهر سوق السندات عموما، فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لما يزيد عن 1 تريليون دولار أمريكي 1.

II - العولمة المصرفية:

II-I- الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي:

يعد الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، بحيث تجلت عولمة النــشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء، واحتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال، فخلال العقدين الماضيين توسعت البنوك في منح القروض في أسواق مختلفة ،لتأخذ بذلك بعدا دوليا 2 .وقد صاحب هذه التوجهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية مما جعل البنوك توسع مساحة ودائرة أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو المحلي ولاسيما في إطار الاتفاقية العامــة للتجــارة في الخدمات ،والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال، مما أدى إلى زيادة الأنشطة الأجنبيــة للبنوك ، وعرفت الخدمات المالية توسعا سريعا جدا ،فقد توسعت الأنشطة المالية والديون المحولــة للبنــوك الأمريكية بحيث زادت بحوالي 55 % بين 1982-2001.

I-I-II تعريف العولمة المصرفية:

تعني العولمة المصرفية خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية، تعمل على دمج نــشاط المصرف في السوق العالمي، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، بــل تعــني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي في أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني، مما يجعل أدائه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا لضمان الامتداد والتوسع المصرفي 4.

^{· -} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص63، 64 .

 $^{^2}$ Robert N et autres; mondialasation de l'activité bancaire, rapport trimestriel BP.I, mars 2002, p44.

³ Philippe Martin, la globalisation financière, texte préparé pour l'Université de tous les Savoirs, 29 Avril 2000,p43

 ^{4 -} بن ساحة علي، بوعبدلي أحلام، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 03 .

كما ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، واكتـساب قوة دفع حديدة للانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج ، والارتقاء بالمعارف الوطنية إلى مستويات أكثر ديناميكية لضمان التوسع المصرفي، ويمكن القول أن التغيرات المصرفية العالمية السيّ عكستها العولمة على أداء البنوك ، وهو ظهور كيانات مصرفية وتجمعات بنكية جديدة التي تشكل انقلابا كبيرا في عالم البنوك لها تأثيرا واضح على اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والسريع الانتشار والاتـساع من خلال تواحده في كافة أرجاء العالم ، ومن هنا جعلت العولمة المصرفية للرؤية المستقبلية بعدا جديدا للـدخول إلى عالم حديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة، فالعولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك ويتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة ، واستخدامها كمتغير حـوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواحد المؤثر فيها ، وابتلاعها تدريجيا من خلال الأدوار الجديدة للبنوك .

II-1-2-أسباب العولمة المصرفية:

يرجع اتجاه البنوك نحو العولمة إلى عدة أسباب نذكر منها: 2

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها، وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية.
- التطور الذي حدث في اقتصاديات عمل البنوك، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من استيعاب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.
- تضخم وتنامي الشركات المتعددة الجنسيات، مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود بنك يتيح لها خدماتها المصرفية في أي مكان وفي أي وقت تريد .
- التطور الهائل في نظم الاتصال، ونظم الدفع، ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي والكوي، وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص.
 - ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه البنوك بعمليات الإبداع والابتكار والخلق.

2 - محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2000،ص 210-

¹ -شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2007، ص 192.

II-2- متغيرات بيئة العمل المصرفي على المستوى الدولي :

حدث تغيير كبير في البيئة المصرفية، وذلك نظرا للتحولات والتطورات المتلاحقة التي شهدتما الساحة المالية والمصرفية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة أعمالها المصرفية، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وتتمثل هذه التطورات فيما يلي: 1

II-2-II المترعة نحو التدويل: يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة في تلك الدول في المحال المصرفي والمالي، وبالتالي تتوسع أعمال البنوك محليا ودوليا خاصة بعد تخفيف أو إلغاء الكثير من القيود التي كانت تحد من نشاطها، ضمن إطار متطلبات التحرير المصرفي، الذي أدى إلى:

- زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.
 - تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية.
 - زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.

ومن الملاحظ أن البيئة المصرفية تتجه بصورة متزايدة إلى العولمة كانعكاس طبيعي للتطور الكبير في وسائل الاتصالات، وهناك عددا من التداعيات المختلفة لظاهرة العولمة أهمها:

- -الخدمات المصرفية الدولية.
 - -عولمة آلات الصرف.
- -تزايد البنوك متعددة الجنسيات.

المناعة الخدمات :لقد حدث تغيير هيكلي على نشاطات البنوك أدى إلى تنويع على نشاطات البنوك أدى إلى تنويع مصادر تمويلها وتنويع محالات توظيفها ،لذلك أصبحت أرباح البنوك تزيد دخولها من خلال التعامل معالاً الأنشطة الأخرى غير الافتراضية ،ومن ذلك التعامل في المشتقات كالعقود الآجلة والعقود المستقبلية والخيارات. المحرى غير البنوك الشاملة :في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ،زاد اتجاه

11-2-3-التحول إلى البنوك الشامله :في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ،زاد ابحـــــا البنوك إلى البنوك الشاملة من أجل تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات .

المصرفية من القيود ، وقيام منظمة التجارة أحذت المنافسة في السوق المصرفية . المصرفية من القيود ، وقيام منظمة التجارة أحذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية .

II-2-3-الاندماج المصرفي :بدأت حركة الاندماج بين البنوك للحفاظ على التنافسية منذ العقد السابع من القرن الماضي ،وفي العقد الأخير منه بدأت هذه الحركة بالتسارع من أجل مواكبة التوجه نحو الانفتاح الدولي ،وقد اخذ هذا الاندماج منحني دولي من خلال اندماج مؤسسات مالية ومصارف من بلدان أخرى .

II-2-6-تزايد حدوث الأزمات بالبنوك: من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية تلك الأزمات التي تعرضت لها الأجهزة المصرفية ،و لا تزال نتائجها السلبية تؤثر إلى الآن، حيث تشير بعض الدراسات إلى انه في

22

^{1 -} زيدان محمد ،الآثار المرتقبة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ،محلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف،العدد03 ،2004، ص131 - 135.

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

الفصل الأول:

العشرية الماضية تعرض ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى أزمات مالية بـــسبب الـــتغيرات و التأثيرات العالمية. المبحث الثانى: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المطلب الأول: جولة الارغواي و نتائجها

I-أهمية وتطور قطاع الخدمات في العالم:

I-I-في الدول المتقدمة:

حلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، اكتسبت التجارة في الخدمات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول وبخاصة المتقدمة منها، وترتب على ذلك إدراج التجارة في الخدمات على حداول أعمال جولة الأورغواي، فيما سمي بإعلان بونتا ديلس وذلك في 1986/09/20، وتم التوصل فيما بعد إلى إبرام اتفاق مستقل حاص بتحرير التجارة في الخدمات.

وكانت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة من الدول التي دفعت في اتجاه تحرير تجارة الخدمات، وإدراجها ضمن المفاوضات متعددة الأطراف نظرا لسرعة نمو هذا القطاع والمكانة التي أصبح يحتلها في الاقتصاد العالمي، ونمو حجم التجارة الدولية في قطاع الخدمات، إذ تبين أنها تساهم بنسبة كبيرة في صادرات هذه الدول، كما أنها تستوعب جزءا كبيرا من القوة العاملة، بالإضافة إلى مساهمتها المتزايدة في الناتج القومي المحلي، ويوضح الجدول أدناه نصيب قطاع الخدمات في الدول المتقدمة كما يلي:

الجدول رقم :(03) نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة عام 14دول رقم :(03)

(%)2007	(%)1997	(%)1988	الدولة
70.2	74.2	65	الولايات المتحدة الأمريكية
65.9	61.4	56	بريطانيا
75.5	70.1	59	فرنسا
60.4	-	47	ألمانيا الاتحادية
-	64.4	51	اليابان
62.7	59.5	56	کندا
68.5	71.66	58	الدانمارك
60.2	-	54	السويد
-	-	64	بلجيكا
65.4	-	%57	هولندا
	64.4	%51	النمسا
62.8	65.5	%51	النرويج

المصدر: - محمد محمد على إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص94. - فريق من خبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص18.

-trade profiles, wto 2008, p18, 33, ,43,63,68,89,177,160.

ويشير الجدول أعلاه إلى تطور قطاع الخدمات في الدول المتقدمة من خلال أهميته في توليد الناتج المحلي GDP، ففي عام 1988 أسهمت القيمة المضافة التي تولدت عن قطاع الخدمات إذ وصلت الي 65 %من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية وتليها بلجيكا بنسبة 64%، وتجاوزت 50% في العديد من الدول المتقدمة الأخرى لتتجاوز خلال 1997، 70 % من GDP، في كل من الدنمارك وفرنسا وأمريكا، وتراوحت بين 60 %و 70% في العديد من الدول الأخرى. وتشير النتائج في الجدول أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة 1988-1997.

وعلى حانب آخر، تشير نتائج الجدول أدناه إلى تطور التجارة الدولية في العالم ،حيث:

- هناك تزايد مستمر في إجمالي قيمة الصادرات الدولية إذ بلغت نسبة الزيادة 184% خالال الفترة 1980-2000. 1980-1980، وارتفعت إلى 377.6% خلال الفترة 1990-2000.
- إن نسبة الزيادة في تجارة الخدمات تفوق نسب الزيادة في تجارة السلع حلال هذه الفترة إذ بلغت نسسة زيادة تجارة الخدمات 308% مقابل 270% لتجارة السلع.
- حلال الفترة 1980-1990 بلغت نسبة الزيادة في تجارة الخدمات 120% مقابل 77% فقط لتجارة السلع.
 - تراجعت نسبة تجارة الخدمات عام 2000 لتصل إلى 18% فقط من إجمالي حجم التجارة الدولية.
- كما تراجعت تحارة الخدمات خلال الفترة 2000-07 لتحقق نسبة زيادة تقدر ب12%فقط، وتحقق زيادة طفيفة خلال سنة2007 قدرت ب18 مقارنة سنة 2006.
- تشير بعض التوقعات إلى احتمال تزايد نصيب تجارة الخدمات عام 2020 لتصل إلى حوالي 50% مـن إجمالي التجارة الدولية.
- وفقا لتوقعات البنك الدولي فإن التجارة العالمية في السلع والخدمات على العموم ،سوف تنمو بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي ، ومن المرجح أن يرتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ،ليصل إلى 27 تريليون دولار بحلول عام 2030 ، وما يقارب نصف هذه الزيادة ستكون من الدول النامية .

25

^{1 -} Roumeen Islam and Gianni Zanin, Benchmarking Policy and Performance, WORLD TRADE INDICATORS 2008, the World bank, p01.

الجدول رقم : (04) تطور الصادرات الدولية للسلع والخدمات خلال 1980-2007 الجدول رقم : بليون دولار أمريكي

2007	2006	-2000 07	2000	1990	¹ 1980	البيان
12	16	15	6492.1 %371.1	3085.7 %176.5	1747.9 %100	إجمالي الصادرات السلعية التطور %
18	12	12	1460 %408	790.8 %221	358 %100	إجمالي صادرات الخدمات التطور %
-	-	-	7952.1 %377.6	3876.5 %184	2105.9 %100	إجمالي الصادرات الدولية التطور %

المصدر: فريق من خبراء المنظمة، (GATS) ، مرجع سابق، ص14

Sourse:report International trade statistis, Table III. 1, WTO, 2008, p123

ومن جهة أخرى بقيت الدول المتقدمة تحتل مراكزا متقدمة في تجارة الخدمات ، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1435 بليون دولار أي شمس التجارة العالمية، وقد احتلت الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 957 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، كما أن لهذه الدول أهمية مماثلة في الاستيراد²، وفي سنة 2006 فإن أكبر 30 دولة مستوردة ومصدرة للخدمات على مستوى العالم شكلت تجارتها 84.3% مسن إشمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 5.3 تريليون دولار، حيث حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات ب14.3% والتي قدرت بنحو 387 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بحصة 8.2% بصادرات خدمية بنحو 223 مليار دولار، وألمانيا بحصة 1.3% بصادرات بـ 164 مليار دولار، وعلى صعيد واردات الخدمات، فقد استمرت الولايات المتحدة بـ المركز الأول وبـ 11.7% ،إذ بلغت الواردات من الخدمات 307 مليار دولار، تليها ألمانيا بـ 8.2% وواردات بقيمة 215 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 6.5% وواردات بنحو 169 مليار دولار، ولم تدخل أية بقيمة خلال 2006 ضمن قوائم أكبر الدول في التجارة العالمية للخدمات 3.

^{1 -}بالنسبة للسنوات 80،90،2000 ،فإنه يمكن اعتبار السنة 1980كسنة أساس ، أما بقية السنوات فتشير إلى التغير بالنسبة للسنة التي تليها .

^{2 -} محمد صفوت قابل الدول ، مرجع سابق ، ص 116.

^{3 -} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2006، ص 60-61.

2-I-على المستوى العربي:

يوضح الجدول أدناه تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP العربي خلال الفترة 1985-2001، ويشير هذا الجدول إلى العديد من المؤشرات منها:

- هناك تزايد مستمر في إجمالي قيمة الناتج المحلي إذ بلغت 701 بليون دولار عام 2001 مقابــل 375 بليون دولار عام 1985 بنسبة زيادة قدرها 87%.
- تضاعفت قيمة إجمالي قطاع الخدمات إذ بلغت 329 بليون دولار عام 2001 مقابل 161 بليون دولار عام 1985 بنسبة زيادة قدرها 100% وهناك تزايد في إجمالي قيمة كلا من الخدمات الإنتاجية والاجتماعية على السواء.
- هناك تغير بنسبة محدودة في هيكل الناتج المحلي إذ ارتفع نصيب مشاركة قطاع الخدمات من 43% عــــام 1985 إلى 49% عام 1995.
- وبالنسبة لقطاع الخدمات الإنتاجية فهناك تزايد مستمر في قيمة الناتج إذ ارتفع إلى 178 بليون دولار عام 2001 مقابل 145 بليون دولار عام 1995 بنسبة زيادة قدرها 23% فقط.

الجدول رقم : (05) تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي للقطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية خلال 1985 – 1985 بليون دولار أمريكي 2001

	الناتج المحلي الإجمالي						
الإجمالي		الخدمي		السلعي	النسبة والسنة المئوية		
امِ .لكي	الاجتماعي المجموع		الإنتاجي	السامي			
375	161	-	-	214	1985		
%100	%43	-	-	%57	%		
477	215	-	-	262	1990		
%100	%45	-	-	%55	%		
529	260	115	145	269	1995		
%100	%43	%22	%27	%51	%		
718	323	147	176	395	2000		
%100	%45	%20	%25	%55	%		
701	329	151	178	372	2001		
%100	%45	%22	%25	%53	%		

المصدر: فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 20.

ويشارك قطاع الخدمات الإنتاجية بنسبة تتراوح ما بين 25%- 27% من إجمالي قطاعي الإنتاج السلعي والخدمي خلال الفترة من عام 1995-2001 ، ومن الأهمية بمكان دراسة وتحليل دور قطاع الخدمات

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

الفصل الأول:

الإنتاجية بصفة عامة وحدمات النقل بصفة حاصة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، كما تبدو أهمية قطاع النقل والمواصلات والتخزين إذ ساهمت بمبلغ 51 مليار دولار تمثل حوالي 8% من إجمالي الناتج المحلي العربي وبنسبة 30% من قيمة قطاع الخدمات الإنتاجية، أما بالنسبة لتطور تجارة الخدمات العربية حلال الفترة 1980 - 2006 ،فيمكن ملاحظة ما يلي:

- معدل نمو تجارة الخدمات العربية، إذ بلغ معدل الزيادة خلال الفترة من 1990 2000 حوالي 70% مقابل 24% في العقد الماضي.
- -هناك تناقص مستمر في نسبة نصيب تجارة الخدمات العربية بالنسبة لقيمة إجمالي تجارة الخدمات العالمية إذ بلغت 3.5%، 1.9% لسنوات 1980 1990.
- كما نمت التجارة العربية في الخدمات نموا ملحوظا خلال 2001-2005، حيث حققت معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 19.3% خلال الفترة لتصل إلى 117.6 مليار دولار عام 2005، بالمقارنة مع 58.1 مليار دولار في عام 2001.
- وبنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 19.8% لتبليغ 30.6 مليار دولار عام 2001 من 27.5 مليار دولار عام 2001، وارتفعت الواردات من 30.6% مليار دولار عام 2001، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 18.9% سنويا خلال الفترة 1.
- هناك تراجع في حجم الصادرات العربية خلال عام 2006 ،إذ حققت قيمة 31.5 مليون دولار، والتي بلغت نسبتها 1.16% من حجم التجارة العالمية في الخدمات ، كما تراجعت أيضا حجم الواردات إذ بلغت قيمتها 18.5 مليون دولار ،وبذلك لم تتجاوز 0.71% من حجم التجارة العالمية في الخدمات ،ويلخص الجدول التالي ذلك:

28

⁶⁰، 25-21 مرجع سابق ،0 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سابق ،0

الجدول رقم: (06) تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات خلال الفترة 1980-2006

	الصادرات								
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1990	1980	
31.561	56.573	50.940	42.500	42.500	27.467	-	-	-	إجمالي الدول العربية
2.710.700	2.451.900	2.210.900	1.842.200	1.607.800	1.494.500	-	-	-	العالم
1.16	2.31	2.30	2.31	2.31	2.07	-	-	-	النسبة من العام
			اردات	الو					
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1990	1980	
18.483	61.059	51.599	41.147	35.339	30.597	ı	-	ı	إجمالي الدول العربية
2.619.500	2.3374.600	2.146.300	1.805.000	1.582.800	1.494.100	-	-	-	العالم
0.71	2.57	2.40	2.28	2.23	2.05	%2	%3	%7	النسبة من العام

المصدر: - فريق من حبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 31

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 166، 167.

I-3-1 الخدمات المالية في الدول المتقدمة والدول العربية:

تشكل الخدمات المالية قطاعا كبيرا ومتزايدا في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، وقد حققت معدلات نمو مرتفعة في أنشطة إنتاج الخدمات المالية وهناك عدة عوامل ساعدت على ذلك: 1

- التقدم الفني الكبير الذي لحق صناعة وتجارة الخدمات المالية وجعلها أكثر تحركا وانتقالا من دولة إلى أخرى ومن سوق إلى آخر، ومثال ذلك استخدام الوسائل التكنولوجية السريعة، واستعمال الكمبيوتر، ونقل المعلومات عن طريق الأجهزة المصرفية الحديثة، مما سهل انتقال وتقديم هذه الخدمات على نطاق أوسع وأكبر من السوق التقليدية.
- انفتاح الأسواق أمام الدول الآخذة في النمو، وانتقال الفوائض المالية وزيادة الطلب على الخدمات الماليـــة نتيجة اتساع التجارة الدولية والاستثمارات.
- زيادة المنافسة الدولية حول حركة انتقال رؤوس الأموال ورغبة كل طرف في تقديم أو الحصول على خدمات مالية بجودة متقدمة ورحيصة الثمن.

وقد احتلت الدول المتقدمة الصدارة في حجم الخدمات المالية، ، ويوضح الجدول أدناه ذلك:

06-2000 جدول رقم: (07)صادرات الحدمات المالية في العالم خلال الفترة

	وية للتغير	النسبة المؤو		ر)			
2006	2005	2004	06-2000	2006	2000	2006	السنة
25	19	25	14	100.0	100	215	العالم
19	11	30	14	20.9	21.9	45	امریکا الشمالیة
24	24	7	10	0.8	1.0	2	وسط وجنوب أمريكا
26	19	23	15	62.7	62.2	134	اوروبا
30	34	27	15	13.0	12.5	28	آسيا

Sourse:report International trade statistis, Table III.1, WTO, 2008, p143

أما بالنسبة للدول العربية، فيعتبر القطاع المالي قطاعا حيويا في الحياة الاقتصادية، وعملية النمو والتنمية في معظم الدول العربية، فهو يساهم بحصة لا بأس بما في الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق فرص العمل. وتشكل حصة هذا القطاع من الناتج المحلي نسبة 21% في مصر، و 17% في الأردن، 12% في حيبوتي و 15% في السودان، 9% في الكويت، و 8% في البحرين و 7% في كلا من لبنان والعراق. وتشكل القيمة الكلية للخدمات المالية في العالم العربي حوالي 46 مليار دولار في عام 2002 أو ما يعادل نحو 7% من إجمالي الناتج المحلي العربي أ. ويوضح الجدول أدناه قيمة الخدمات المالية في الدول العربية:

30

^{1 -} عماد شهاب، التجارة والخدمات (الخدمات المالية)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون – المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 10.

الجدول رقم: (08) قيمة الخدمات المالية في الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2002 (مليون دولار)

النسبة إلى إجمالي الناتج المحلمي %	الحصة	الدولة
17	1338	الأردن
4	2585	الإمارات
8	593	البحرين
4	515	تونس
12	66	جيبوتي
5	92.2	السعودية
10	1248	السودان
4	743	سوريا
7	5613	العراق
1	197	عمان
2	304	قطر
9	2883	الكويت
7	1040	لبنان
3	721	ليبيا
21	18468	مصر
1	68	اليمن
7	45982	المجموع

المصلور: عماد شهاب، التجارة والخدمات (الخدمات المالية)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاحتماعية لغربي آسيا،. ص 11.

وما يمكن الإشارة إليه، أنه من خلال مؤشر التجارة في الخدمات، والذي وضعته منظمة التجارة العالمية، والذي يتكون من 100 نقطة، إذ يتضح أن الدول العالمية الدخل أكثر تحريرا في قطاع الخدمات حيث يبلغ المؤشر 38 نقطة، بينما أدنى قيمة له 13.8 نقطة في الدول المنخفضة الدخل، وهدا ما يعكس أهمية هذا القطاع في الدول المتقدمة.

31

¹ - - Roumeen Islam and Gianni Zanin, Op.Cit.,p21

II- المواضيع الجديدة في جولة الأورجواي:

تعتبر حولة الأورجواي من أهم الجولات التي شهدتها الجات لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية، مثل التجارة في السلع وخاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وكذلك التجارة الدولية في قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والأمور المتعلقة بالاستثمار، وإرساء قواعد عامة للتجارة الدولية، سوف نتطرق لأهم الاتفاقات الجديدة التي طرحت في الجولة الأخيرة للجات كالتالي:

II-1-اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة اتفاق حقوق الملكية الفكرية (التريبس):

II-1-1-اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: يتعلق الأمر بالقيود التي تحد من حرية الحركة لهذه الاستثمارات عبر الحدود الدولية وهو ما يقوم بتشويه التجارة الدولية، كقيام بعض الدول بوضع شروط على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها.

فمن ناحية حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع نظام للاستثمارات الدولية لضمان حقوق المستثمرين الأجانب في البلاد المضيفة لهذه الاستثمارات، وتقليل القيود والمتطلبات على الشركات دولية النشاط، وحظر استخدام تلك التدابير المتسببة في اعوجاج التجارة الدولية.

ومن ناحية أخرى طالبت الدول النامية الاقتصار في المفاوضات على التدابير أو القيود التنظيميـــة الـــــــــة يفرضها العضو، والتي يكون لها آثار سلبية مباشرة على الاستثمار الأجنبي .

II - 1 - 2 - اتفاق حقوق الملكية الفكرية (التريبس):

لقد عارض عدد كبير من الدول التي شاركت في مفاوضات الأورجواي في إدراج حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الجات، وذلك على أساس أن هناك منظمة أخرى تغطي هذا الموضوع، وكذلك أن الجات مرتبطة فقط بالمسائل التجارية، لذلك تم التوصل إلى حل وسط، حيث أطلق على موضوع التفاوض مصطلح الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وظل العديد من الدول، يعارض إدراجها في المفاوضات، إلا أنه تم الاتفاق أخيرا على التفاوض بخصوص كل المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، واعتبرت سارية المفعول إبتداءا من تاريخ 1996/01/01، كما أن بعض مواد الاتفاقية تمينح البدول الأعضاء فترة سماح، تفاوتت طبقا لمستوى النمو الاقتصادي السائد في الدول الأعيضاء منت مين

2 - بها جيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية (دليل للإطار العام للتجارة الدولية)، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 393.

^{1 -} بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية الجزائر، غير منشورة، 2004، ص 151.

^{1- &}lt;sup>3</sup>- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية(آثارها السلبية وايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية) بالدول الخليجية والعربية ،دائــرة المكتبـــة الوطنية ،الرياض، طـ01، 2003.، صـ87;88 .

الاتفاق الدول النامية 5 سنوات قبل تنفيذه، في حين يمنح الدول المتقدمة عاما واحدا فقط، كما يقضي بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية 1.

11-2-IT اتفاق المنسوجات والملابس و اتفاق تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية:

الملابس ضمن البنود الخاصة بموضوعات التفاوض، بمدف التوصل إلى اتفاق بشأها وصياغة أساليب يمكنها أن والملابس ضمن البنود الخاصة بموضوعات التفاوض، بمدف التوصل إلى اتفاق بشأها وصياغة أساليب يمكنها أن المسمح بإدماجه في اتفاقية جات 1947، ويرجع السبب في موافقة الدول المتقدمة (الولايات المتحدة وكندا و الجماعة الأوروبية) على مطالب الدول النامية بإدراج المنسوجات والملابس ضمن موضوعات التفاوض، إلى رغبتها في إيجاد ارتباط ما بين سعيها إلى إدخال مجالات جديدة لدائرة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جات 47، وحرصت الدول النامية على تحرير صادراتها من المنسوجات والملابس من قيود الحصص الكمية التي تفرضها عليها الدول المتقدمة، وفي أفريل 1989 أصدرت لجنة المفاوضات التجارية قرارا ببدء عملية تحرير قطاع المنسوجات والملابس من القيود الكمية بصورة تدريجية ومتزايدة — بعد ختام حولة الأورجواي — خلال فترة انتقالية تكفل الدمج الكامل لهذا القطاع في التجارة الدولية متعددة الأطراف في وتعتبر اتفاق المنسوجات والملابس اتفاق انتقالي لمدة عشر سنوات فقط غير قابلة للمد، تبدأ من يوم نفاذه في أول يناير 1995، ويتم خلال الفترة الانتقالية إلهاء استخدام القيود غير التعريفية التي كانت سائدة في التجارة الدولية للمنسوجات والملابس بمقتضى ترتيب الألياف المتعددة، أو خارج إطار هذا الترتيب 3.

II-2-2-اتفاق تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية:

تعتبر الموضوعات المتعلقة بتحرير تجارة السلع الزراعية من الموضوعات التي هددت بإفسشال حولة أورجواي، وذلك نتيجة للسياسات الزراعية الحمائية التي اتبعتها أغلب دول أوروبا لقطاع الزراعة استيرادا وإنتاجا وتصديرا، والتي كانت محل خلاف بين الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والتي تشمل ثلاثة أنواع من الحماية:

- تعريفة جمركية تتغير عكسيا مع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية بما يكفل حماية منتجاتها، وبذلك فان أثرها يماثل أثر القيود الكمية.
- دعم للإنتاج الزراعي بصور مختلفة كتقديم إعانات مباشرة، ضمان حد أدنى للسعر، تدخل حكومي للحفاظ على مستويات الأسعار بغض النظر عن حالة السوق.

4 - محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 42،41.

^{1 -} عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أرجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 119.

^{2 -} زينب حسين عوض الله، إلى لاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ،مصر، 2004 ،س 343.

^{3 -} مرجع نفسه، ص 341...

- دعم الصادرات الزراعية وقد تجاوز الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية للمزارعين عشرين بليــون دولار ويستفيد منه 114 مليون مزارع.

II-3- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS من النتائج الهامة لجولة الأورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقتصرا على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات، والتي تهدف إلى توسيع التجارة في الخدمات كوسيلة لدفع النمو الاقتصادي العالمي بسبب الزيادة الملحوظة في قيمة الخدمات في التجارة الدولية والتي تم إبراز أهميتها وتطورها سابقا حيث يعتبر التوقيع على الاتفاقية نقطة البداية فقط لتجارة الخدمات، ويؤكد على ذلك حجم المفاوضات اللاحقة التي أسفرت عن توقيع عدد من البروتوكولات الملحقة في مجال الالتزامات المحددة، بالإضافة إلى استكمال المفاوضات لوضع قواعد الدعم، والمشتريات الحكومية والوقاية.

III - إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

III - 1 - الخلفية التاريخية لظهور المنظمة العالمية للتجارة:

تعود فكرة إنشاء المنظمة إلى فبراير 1946، عندما تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية لتحرير التجارة من القيود المفروضة عليها، ليصدر من خلالها وثيقة عرفت باسم " ميثاق هافانا " ،يهدف إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنسشاء منظمة التجارة الدولية أن الكونغرس الأمريكي اعترض على مشروع الميثاق و لم يكتب له الظهور، وبعد أن سقطت فكرة إنشاء المنظمة الدولية للتجارة، فإنه في نفس الوقت دعت الولايات المتحدة بعض الدول إلى التفاوض بشأن تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التحارة العالمية ، وأن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذي يتماشى مع مصالحها وتضعه موضع التنفيذ تحت العالمية ، وأن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذي يتماشى مع مصالحها وتضعه موضع التنفيذ تحت مسمى آخر، ومن هنا جاءت فكرة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات (GATT)*3 وذلك الإتفاقية ، وتنتهج الجات المفاوضات التجارية كسبيل لتحرير التجارة الدولية، وقد عقدت 8 حولات، لاتفاقية ، وتنتهج الجات المفاوضات التجارية كسبيل لتحرير التجارة الدولية، وقد عقدت 8 حولات، لوكزت الجولات الخمركية والمملكية، بينما اهتمت الجولات الأخرى بالتخلص من الحواجز الجمركية، بينما اهتمت الجولات الأحرى بالتخلص من الحواجز غير الجمركية.

^{1 -} عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشلف، عدد 02، 2000، ص.52

^{2 -} فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 44.

 ^{3 -} جابر مرهون، فليفل الوهيبي، تجربة سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية في الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية، الإعداد للمؤتمر الوزاري
 الخامس لمنظمة التجارة العالمية، كانكون، المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 03 .

وتعتبر الجولة الأخيرة أهم الجولات وأطولها (من 1986 إلى 1993) حيث استمرت ضعف المدة المقررة لها، كما شملت على أكبر عدد من الدول المشاركة، إذ وصل إلى 124 دولة، وقد عقدت هذه الجولة بطلب من الولايات المتحدة، وانتهت بإصدار الوثيقة النهائية، والتي تشمل 28 وثيقة وهذه الاتفاقيات تقبل دون تجزئتها أوقد تم التوقيع عليها في مراكش في 15 أفريل 1994 مع عرض اتفاق إنشاء منظمة التحارة العالمية للتوقيع، كما شملت الجولة عدة نتائج أحرى حيث تم التوقيع على اتفاقيات هامة كاتفاقية تحرير تجارة الخدمات والسلع الزراعية الخ ،وقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية العامة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ما يقارب نصف قرن ،من خلال الجولات التي يوضحها الجدول التالي:

الثمانية.	جولات الجات	(09)	الجدول رقم
-----------	-------------	------	------------

موضوع الجولة	الدولة	التاريخ	الجولة
التعريفة الجمركية	سويسرا	1947	جنيف
التعريفة الجمركية	فرنسا	1949	نسين
التعريفة الجمركية	إنجلتوا	1951	تور کوي
التعريفة الجمركية	سويسرا	1956	جنيف
التعريفة الجمركية	سويسرا	1961-1960	ديلون
التعريفة الجمركية+ إجراءات ضد الإغراق	سويسرا	1967-1964	كيندي
القيود الجمركية+ القيود غير الجمركية	سويسرا	1979-1973	طوكيو
التعريفة الجمركية+ إدماج السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والخدمات	سويسرا	1993-1986	الأورجواي

المصدر: صفية أحمد أبو بكر، أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي، الملتقى العربي الثانى: التسويق في الوطن العربي (الفرص، والتحديات)، الدوحة، قطر، 06-08 أكتوبر 2003، ص 103

111 - 2 - مهامها و مبادئها الأساسية:

كما أشرنا سابقا فإن منظمة التجارة، تم إقرار إنشاؤها في حولة الأورجواي وأصبحت سارية المفعول في 195 حانفي 1995، واتخذت سويسرا مقرا لها، لتحل محل الجات، وبالتالي تعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وهي تتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات التجارية.

عمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 36-37.

General Agreement on tariffs and trade

11- 2-1- مهام المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل مهام المنظمة في النقاط التالية: 1

- 1-تسهيل تطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التي تم تحقيقها في حولة الأورجواي.
- 2-العمل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وكإطار لتنفيذ نتائجها.
 - 3-إدارة وإجراء تسوية المنازعات ومحاولة حسمها.
 - 4-مراقبة السياسات التجارية الوطنية.
- 5-التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة بالسياسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والوكالات التابعة له من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

: عبادئ المنظمة العالمية للتجارة :

- 1-مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية: إن الغرض الرئيسي لهذا المبدأ هو تميئة فرص المنافسة الكاملة بين البلدان الأعضاء وهو ما يقضى إتباعها لمبدأين:
- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: وهو يعني أن أي ميزة تمنحها دولة لدولة أخرى، فإن هذه الميزة سوف تسري على جميع الأعضاء دون شرط.
- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني هذا المبدأ أن تلتزم الدول الأعضاء بمنح المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية وذلك من حيث الضريبة والقوانين الداخلية ...الخ.
- 2- مبدأ المعاملة بالمثل: وبموجب هذا المبدأ أن تستطيع أي دولة عضو في المنظمة اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى عضو في المنظمة أيضا سبق لها اتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة.
- 3- مبدأ الشفافية: ويقصد به نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات التجارية السائدة بشكل صحيح.
- 4- المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والأقل نموا: حيث تضمنت الاتفاقيات إقرار مبدأ حق الدول النامية والأقل نموا في معاملة خاصة وأكثر تميزا سواء من ناحية مستويات التعريفة الجمركية أو درجة التزامها بالقواعد وبتوقيتات تنفيذها، فضلا عن التزام الدول المتقدمة بإتاحة المساعدات والمعونات الفنية اللازمة لهذه الدول.
- 5- العدول عن استخدام القواعد الفردية إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف، وتطبيقها مجموعة من الدول ولا تنفرد كل دولة بوضع القواعد الخاصة بها بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر.

^{1 -} فهد خلف البادي آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي ،اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية :الخدمات - المالية في المملكة العربية السعودية ،02-04يونيو2007،المملكة العربية السعودية ، ص 09:10

² - مرجع نفسه، ص 10.

6- اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية: حيث استبعدت المنظمة وسائل الحماية الأحرى،
 وأقرت بإمكانية استخدام التعريفة الجمركية - دون سواها - كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة.

المطلب الثاني: الإطار العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

آ- مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق

I-I مفهوم تحرير تجارة الخدمات

يعني تحرير القطاع المالي إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة ، وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات، وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات إزالة التمييز بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، إذ يعتبر منتج أو مورد الخدمات بأنه أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج وتسويق هذه الخدمات بشرط ألا يكون مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة أو عاملة لحساب الحكومة.

لعل من الضروري في البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التحارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة << عبر الحدود >>، وتعريفات جمركية بالنسبة لموردي الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من حلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهذه القيود التي سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات ، كما يشير مفهوم تحرير تجارة الخدمات أيضا إلى حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، واختيار أي مورد للخدمة والطريقة التي يعرض بما خدماته وعليه فإن المعني يركز أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود والحواجز على خدمات محددة بذاتها سواء أكان مقدمها مورد محليا أو أجنبيا 4.

2-I- نطاق التطبيق:

يمكن أن يتم تقديم الخدمات من خلال العديد من الوسائل والطرق وذلك وفق أربعة أنماط لتقديم الخدمة: 5

^{1 -} مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،دراسة عن: النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتعاون العربي الاقتصادي المشترك، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، ، فيفري 2001، ص 03، 04.

² - عماد شهاب، التجارة في الخدمات (قطاع الخدمات المالية، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، كانكون، المكسيك، 10 – عماد شهاب، التجارة والاجتماعية لغربي آسيا، ص 02.

 $^{^{3}}$ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 3

 $^{^{4}}$ - بریش عبد القادر، مرجع سابق، ص

 ^{5 -} بحا جيراث لاس داس، منظمة التجارة العالمية (دليل للإطار العام للتجارة الدولية)، مرجع سابق، ص 371، 374.

- 1-2-I عبر الحدود: وهو عرض أو نقل حدمة من دولة إلى أحرى، حيث تقدم الخدمة إلى شخص في دولة من قبل مقدم حدمة مقيم في دولة أحرى، ومن أمثلة هذه الطريقة النقل الدولي من خلال الاتصالات أو البريد والخدمات الداخلة في الصادرات السلعية مثل ديسكات الكمبيوتر ...الخ.
- I-2-2-الاستهلاك الخارجي: وهو تقديم الخدمة من قبل مقدم حدمة في دولة إلى مستهلك الخدمة في دولة أخرى، هذه الطريقة تشمل حدمات إصلاح السفن، والخدمات الصحية في مستشفى دولة أخرى...الخ.
- 2-I-- الوجود التجاري: وهو عرض الخدمة من مقدم حدمة من دولة ما من خلال الوجود التجاري في دولة أخرى، ومن أمثلة هذه الطريقة خدمات البنوك التي يمكن تقديمها من خلال إقامة فرع لبنك أجنبي، أو مكاتب تمثيل ... الخ.
- 2-1-4-1 الوجود أشخاص طبيعيين: وهو تقديم الخدمة من قبل مقدم حدمة ينتمي إلى دولة من حلال وجود أشخاص طبيعيين من تلك الدولة في دولة أخرى، هذه الطريقة من طرق تقديم الخدمة، تتضمن انتقال فعلي للأشخاص عبر الحدود على سبيل المثال: يمكن للمستشار الأجنبي أو بعض موظفي الشركة ان يسافر لتقديم الخدمة الاستشارية التي تمتم الشركة بتقديمها.

II - القطاعات التي تشملها الاتفاقية:

حسب التصنيف الذي أعدته المنظمة ، وحسب ما توصل إليه من خلال مجموعة المفاوضات ، فإن اتفاقية الخدمات تشمل المجموعة الخدمية التالية: 1

- 1- خدمات الأعمال وتشمل الخدمات المتخصصة (القانونية والهندسية والصحية ...الخ) وحدمات الحاسبات الآلي والخدمات العقارية وخدمات الإيجار والتأجير ...الخ.
 - 2- خدمات الاتصالات بمختلف أنواعها.
 - 3- الخدمات الإنشائية وكل ما يرتبط ها.
 - 4- حدمات التوزيع مثل حدمات تحارة الجملة والتجزئة.
 - 5- الخدمات التعليمية بكل ما تمثله من حدمات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ...الخ.
 - 6- حدمات البيئة مثل حدمات المجاري، وحدمات التخلص من النفايات ...الخ.
 - 7- الخدمات المالية وتشمل حدمات التأمين والخدمات المصرفية.
 - 8- الخدمات الصحية والاجتماعية مثل حدمات المستشفيات ...الخ.
 - 9- حدمات السياحة والأسفار مثل حدمات الفنادق والمطاعم.
 - 10 الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية.

^{1 -} صالحي صالح، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد،، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائر، عدد 2، 2000 ، ص 125، 126

11- خدمات النقل بما فيها خدمات النقل البحري، والمائي والجوي والبري وكل الخدمات.

III - الالتزامات العامة والمحددة:

تشتمل الاتفاقية على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة تمثل الضوابط اللازمة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات ، وهي التزامات عامة مفروضة على كافة الدول والواقع أن الاتفاقية تفرق بين:

III-1- الالتزامات العامة: وهي موضوع الجزء الثاني من الاتفاقية والمتضمنة لأحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تضعها ويتساوى في الالتزام بها جميع الأعضاء دون استثناء.

و تتمثل الالتزامات العامة في البنود التالية:

III-1-1-معاملة الدولة الأكثر رعاية: يقضي مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، بقيام العضو بمعاملة الخدمات ومقدمي الخدمات من مختلف الأعضاء بطريقة غير تمييزية، ومع ذلك فقد تم تخفيف أو إضعاف هذا الالتزام كثيرا عن طريق الإقرار بحق العضو في الخروج على هذا المبدأ، ولكن يجب على العضو أن يسجل مثل هذا الخروج أو هذه الإعفاءات من تطبيق المبدأ في حدول معد لهذا الغرض.

2-1-III عبداً الشفافية: يلزم هذا المبدأ أي طرف من أطراف الاتفاقية بنشر جميع القوانين والتشريعات والتنظيمات وإتاحة المعلومات للجميع، ولكن الالتزام بهذا المبدأ لا يلزم الأطراف المتعاقدة بالإفصاح عن معلومات سرية قد تلحق الضرر بطرف معين. 2

III-1-3-مبدأ التغطية والشمول: تغطي الاتفاقية تجارة الخدمات في جميع أشكالها، باستثناء الخدمات التي تقدم بسبب قيام الحكومة بممارسة سلطالها، كما تغطي الاتفاقية الأساليب الأربعة السي سبقت الإشارة إليها. 3

III-1-4-مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة: تم الاتفاق على هذا المبدأ هدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعيق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأحانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضا بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

III-1-5-التدرج في تحرير الخدمات: طبقا لهذا المبدأ فإنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير الخدمات من القيود والتشريعات بشكل تدريجي، يضمن حماية هذه الخدمات، وذلك من خلال حولات متعاقبة من المفاوضات تبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

^{1 -} بما جيراث لال داس، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 172.

² - محمد محمد علي إبراهيم، مرجع سابق، ص 106، 107.

^{3 -} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 118.

 $^{^{4}}$ - بریش عبد القادر، مرجع سابق، ص 107 .

2-III مدى الالتزامات المحددة: وهي تلك المتضمنة في جداول العروض المقدمة، ويحدد من خلالها مدى التحرير، ومعاييره، والمؤهلات الواجب توفرها، لمنح الموردين الأجانب نفس المعاملة الوطنية، وتشمل الالتزامات المحددة في 1:

التحلص تدريجيا من بعض الإحراءات ويهدف هذا المبدأ إلى التخلص تدريجيا من بعض الإحراءات التي ترمي إلى الحد من حرية تنقل الخدمات بين أطراف الاتفاقية، وتحظر الاتفاقية أنواع من القيود متمثلة في :

- تقييد عدد موردي الخدمة الأجانب، سواء أكان القيد في صورة حصص كمية أو منح حــق احتكار أو امتياز وحيد لتقديم الخدمة لموردين محددين.
- وضع حد أقصى لمجموع العمليات الخدمية أو إجمالي ناتجها في صورة عددية على شكل حصص.
 - تقييد عدد الأشخاص الطبيعيين الأجانب الذين يجوز استخدامهم في قطاع معين.
- اشتراط شكل قانوني معين، أو نوع معين من المشروعات التي يسمح لمورد الخدمة أن يقدمها من خلاله كاشتراط أن تكون هناك فروع للقيام بالعمل المصرفي مثلا.
 - وضع قيود خاصة برأس المال الأجنبي للمشروع.

ويلاحظ أن هذه القيود سارية ما لم ينص على خلافها في جداول التزامات الأعضاء.

III-2-II- مبدأ المعاملة الوطنية: ينص هذا المبدأ على قيام الدولة العضو بمعاملة موردي الخدمات لأي من الدول الأعضاء معاملة مماثلة للمعاملة التي يتلقاها موردي الخدمات المحليين، وذلك حسب قطاعات الخدمة المدرجة ضمن جداول الالتزامات، بحيث لا يجوز تعديلها أو سحبها إلا بعد الاتفاق مع الأطراف المتضررة وتقويضها، ولا يكون ذلك إلا بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

^{1 -} محمد محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص117،105،116.

المبحث الثالث : المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

حيث نص اتفاق منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 على عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة، بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة كل سنتين، وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة، وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية، والهامة التي تستهدف المزيد من تحرير التجارة، وقد عقدت في مؤتمرات للمنظمة سوف نتطرق لها ولأهم القضايا المطروحة وخاصة فيما يتعلق بالخدمات.

المطلب الأول: المؤتمرات الوزارية حتى سياتل

I - المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة

عقد الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سنغافورة في ديسمبر 1996 بحسفور وزراء 128 دولة، وكان هدف المؤتمر إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة، وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف في إطار ما اتفق عليه في حولة الأورجواي 1994، وفي ظل آلية مراجعة السياسات التجارية والبحث في مدى تحقيق فعالية وكفاءة وتناسق هذه السياسات أ. وقد تم التفاوض على عدة قضايا و موضوعات هامة في التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والمشتريات الحكومية، وإجراءات تسهيل التجارة، و لم يكن من الطبيعي أن توافق الدول النامية على ذلك، لذا تم التوصل إلى حل وسط، وهو إقامة "مجموعات عمل " فقط لدراسة هذه الموضوعات، ورفض فكرة إقامة مجموعات تفاوض، كما بدا واضحا أن الدول المتقدمة لن تتوقف عن مطالبها لإدحال الموضوعات الحديدة، لذا بدأت الدول النامية في رفض هذه المحاولات باستخدام تكتيك المطالبة بتنفيذ الاتفاقات الحالية والسعي لتعديل الكثير من النصوص التي ثبت من تطبيقها ألها تمثل حللا في النصوص ضد مصالح الدول النامية.

أما فيما يتعلق بالخدمات فقد بدا واضحا أن تحقيق الأهداف المسطرة والمتفق عليها في مراكش للمفاوضات الخاصة حول تحسين الدخول للأسواق في مجال الخدمات – المالية، تنقل الأشخاص الطبيعيين ، خدمة النقل البحري والمواصلات القاعدية، باتت صعبة التحقيق، لقد كانت كل النتائج محتسبة، لذا تطلب الأمر تمديد فترة المفاوضات عما كان محددا مسبقا وهذا في ثلاث مجالات، العزم على الحصول على مستوى تحرير عالي تدريجي في قطاع الخدمات على أساس امتيازات متبادلة مع توفير لأي بلد نامي عضو مرونة ملائمة

² - محمد مأمون عبد الفتاح، المفاوضات الجارية حول اتفاق الإغراق (أوراق موجزة)، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، كانكون المكسيك، 10 - 14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص 03.

^{1 -} محمد عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سابق، ص 344.

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

مع وضعه كما هو متفق عليه في الاتفاق، وهذا من حلال المفاوضات الجارية والمزمع إجرائها ابتداء من 01 حانفي 2000 على أكثر تقدير.

كما أكدت المفاوضات التجارية بالتوصل إلى اتفاق بشأن تحرير تجارة خدمات الاتصالات في شهر فبراير عام 1997، على أن تستأنف المحادثات الخاصة بتحرير التجارة في مجال الخدمات المالية في شهر أفريل من نفس العام 2.

II- المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف بسويسرا:

سعى مؤتمر جنيف 1998، إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أورجواي 1994، والاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن حلول لها، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، ومن أهم الموضوعات الجديدة التي دخلت في مؤتمر جنيف 1998، موضوع التجارة الالكترونية وبحث مدى التناسق بين منظمة التجارة العالمية، والمنظمات الدولية الأحرى، وكذلك بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية وكذلك أيضا موضوع التجارة والمديونية، ونقل التكنولوجيا، وغيرها.

ما يمكن ملاحظته انه لم تشكل الخدمات أي جدال بين المتفاوضين ، لذلك لم يتم الإشارة لذلك .

III - مؤتمر سياتل:

يعتبر مؤتمر سياتل الذي عقد في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/2 هو المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وقد اتسم المؤتمر بمحاولة الأطراف التجارية القوية والتي تتمشل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان في إدراج موضوعات حديدة في حدول الأعمال، ومحاولة فرض رؤيتهم الكاملة في هذا الصدد، وقد اختلفت وجهات النظر بين مؤيد ومعارض، مما انتهى به إلى فشله، خاصة بعد المظاهرات التي قادتما حوالي 700 منظمة غير حكومية الرافضة بقوة للعولمة والنظام التجاري العالمي وانعكاساته السلبية.

وكانت أهم المواضيع التي تم مناقشتها في : ⁴ قطاع الزراعة واستكمال تحريره، وقضايا دعاوي الإغراق، وقضية المنسوجات والملابس الجاهزة، وقضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، وقضايا ربط التجارة

¹ - المرجع نفسه، ص 302.

^{2 -} سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص

^{. 354} عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،353، عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،354، 354 $^{\circ}$

بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 309.

^{4 -} عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص385، 371.

وبمعايير العمل والبيئة، والتجارة الالكترونية، ...الخ ،كما طرحت مواضيع جديدة ،والتي شملت التجارة والاستثمار ، التجارة وسياسة المنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية.

أما بالنسبة للخدمات فلم يكن الخلاف في تحقيق المزيد من التحرير، ولكن الخلاف كان في درجة الطموح للدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الحرية في تجارة الخدمات من التحرير الرأسي والأفقي في كافة القطاعات ، وبين الدول النامية التي تعطى أهمية وأولوية للقطاعات ذات الأهمية بالنسبة لها.

المطلب الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة بعد سياتل

: المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة $-\mathbf{I}$

انعقد مؤتمر الدوحة في الفترة مابين 99إلى 14 نوفمبر 2001 ، وذلك بمـــشاركة كافــة الـــدول الأعضاء والبالغ عددها (142) ، وكان عدد الدول النامية المشاركة حوالي 99 دولة و 11 دولة عربية وقد عقد هذا المؤتمر في ظروف جديدة خاصة بعد فشل مؤتمر سياتل، وبالتالي أصبحت هواجس عـــدم النجــاح تطارد المؤتمر مع بداية أعماله التحضيرية .

وقد طرحت العديد من القضايا على مائدة محادثات المؤتمر لعل من أهمها: تجارة الــسلع الزراعيــة، وقضايا البيئة، وجوانب الصحة وحقوق الملكية الفكرية، و النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية أ.

أما بالنسبة للخدمات فلم يشكل موضوعها أي خلاف بين المشاركين في المؤتمر ، وقد أكد البيان الوزاري على حق الدول في تنظيم مجالات توريد الخدمات ومن القوانين واللوائح والقوانين التي تراها مناسبة ، حيث تقدم الأعضاء بعدد كبير من الاقتراحات حول سلسلة واسعة من القطاعات وعدة مواضيع أفقية ، وكذلك حول حركة الأشخاص الطبيعيين، وتم التأكيد على الإرشادات والإجراءات الخاصة بالمفاوضات التي تبناها مجلس التجارة في الخدمات في 28 مارس 2001 كأساس لاستمرار المفاوضات من اجل تحقيق أهداف الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات كما هو مقرر في مقدمة الاتفاق ، وسيقوم المشاركون بتقديم طلبات مبدئية بشأن الالتزامات المحددة بحلول 30 يونيو 2001 والعروض المبدئية بحلول 31 مارس 2003.

II المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة بكانكون:

انعقد في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة مابين 10 ـــ 2003/09/14 ، والذي يعتبر امتدادا لما خرجت به حولة الدوحة من قرارات .

http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/minist_e.htm المعلومات عن المعلومات المعلومات عن المعلومات المعلومات عن المعلومات المعلو

وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ماتم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريــسها ميدانيا، والخروج باتفاق يوحد نظرة الدول الأعضاء خصوصا في بعض القضايا الهامة والشائكة .

والملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها ، وذلك نظرا لغياب رؤية موحدة لأهم القصايا التي كانت مطروحة على طاولة النقاش ، ويأتي هذا الإخفاق بعد مرور أربعة سنوات عن الإخفاق الكبير في سياتل

بالرغم من كثرة المواضيع والقضايا المطروحة في حدول أعمال جولة كانكون ، إلا أنه كانت هناك قصايا في شائكة وهامة تركزت حولها المفاوضات والتي كانت سببا في إفشال هذه الجولة . وتتمثل هذه القصايا في أربعة محاور رئيسية تشمل: المفاوضات في المجال الزراعي، و توسيع مجال المفاوضات إلى القضايا الجديدة أو قضايا سنغافورة، والمعاملة الخاصة والمميزة للدول النامية، و حصول الدول الفقيرة على الأدوية.

III-المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة العالمية للتجارة بمونغ كونج:

عقد المؤتمر في ديسمبر 2005 ، حضرته 149 دولة وإذا كان الاجتماعان للمنظمة العالمية للتجارة الوزاريان اللذان عقدا في كل من سياتل وكانكون قد أصابهما التعثر، فإن المؤتمر الوزاري الذي عقد بمونخ كونج قد نال أهمية متزايدة فقد استعيدت مصداقية نظام التجارة متعددة الأطراف ، إلى حد ما عندما توصل المؤتمر إلى عدة اتفاقيات مضت ببرنامج عمل مؤتمر الدوحة الوزاري قدما.

وقد توصل المؤتمر إلى نتائج من بينها:

- يشير الإعلان الإعلان فيما يخص تجارة الخدمات إلى ضرورة تركيز المفاوضات على أهداف نوعية ، ومستوى التحرير ونمطه كما يطلب الإعلان من الدول الأعضاء الرفع من مستوى مشاركتها في المفاوضات وفيما يخص أساليب التفاوض ، حرى الاتفاق استكمال لهج المفاوضات الثنائي بنهج كثيرمن الأطراف . وارتأت الدول النامية أن هذا النهج يغير هندسة الاتفاقية العامة الخاصة بتجارة الخدمات ، التي تضمن وتحمي مفهوم التحرير المتدرج ، وحق التنظيم وفتح القطاعات وأساليب العرض ، و فقا للحاجات التنموية للدول النامية الأعضاء . 1

-الاتفاق على إنهاء دعم الصادرات الزراعية بحلول 2003 حيث تمثل إعانات التصدير المقدمة من الإتحاد الأوروبي 2 % تقريبا من الإعانات الزراعية، أما بالنسبة لقطاع القطن فإن الموعد النهائي لإلغاء الدعم عنه هو نهاية 2006، ثم أنه سيسمح بتصدير القطن من أقل الدول نموا إلى الدول المتقدمة دون إخضاعها لأي رسوم إستراد أو حصص.

Banque Islamique de développemen raport Annuel 2005-2006 p56.57.

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

الفصل الأول:

-أما فيما يخص المفاوضات على المنتجات غير الزراعية فقد وافق الأعضاء على اعتماد المعادلة السويسرية التي تهدف أساسا إلى خفض المعدلات الجمركية العليا تناسبيا أكثر من المعدلات الجمركية الدنيا.

-ضرورة أن تسمح الدول المتقدمة بدخول 97 % من وارداتها من الدول الأقل نموا بدون رسوم جمركية ولا حصص إستيراد ابتداء من عام 2008 أ.

 $^{^{1}}$ فهد خلف البادي، مرجع سابق، ص 15.

المبحث الرابع: الخدمات المصرفية والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها المطلب الأول: الخدمات المصرفية وخصائصها

I _ تعریف الخدمات المصرفیة

إن مفهوم الخدمات لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بصفة عامة، بحيث أظهرت أدبيات التسويق العديد من التعريفات للخدمة المصرفية، سنحاول عرض بعضها:

الخدمات المصرفية هي نشاط أو منفعة يقدمها البنك لطرف آخر ولا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملكية ، وهناك من يعرفها بأنها ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدمه البنك ويهدف إلى إشباع حاجات ورغبات العميل أميث أن مخرجاتها ليست منتجات مادية ، وهي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها وتقدم قيمة مضافة أن فالخدمات المصرفية تمثل مجموعة من الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء وعادة ما ترتبط بخدمات الإبداع والائتمان والاستثمار ، وتشمل مجموعتين من الخدمات وهما مجموعة الخدمات غير التقليدية ألى مجموعة الخدمات غير التقليدية ألى التقليدية ومجموعة الخدمات غير التقليدية ألى الت

II _ خصائص الخدمات المصرفية:

تتميز الخدمات المصرفية بمجموعة من حصائص نوجزها في ما يلي:

-الخدمة غير ملموسة: معنى ذلك بأن الخدمة المصرفية ليس لها تجسيد مادي، وبالتالي لا يمكن إدراكها بالحواس ... الخ وبناء على ذلك فإنه لا يمكن نقلها أو تخزينها أو تعبئتها وفحصها قبل الشراء ، فمن الناحية العملية إن إشباع واستهلاك الخدمة في نفس الآونة ، وبذلك يصعب علينا معاينتها .

-تعدد وتنوع الخدمات المصرفية : يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تنوع احتياجات الزبائن من الاحتياجات .

-ظروف التشغيل ويتطلب نوع وكيفية استعمال الخدمة المصرفية والبيئية التي ستعمل فيها.

الأداء كأن يقاس مثلا بعدد التجار الذين يقبلون التعامل ببطاقات الائتمان ، الزبائن من الاحتياطات التمويلية والائتمانية باختلاف أنواعهم ، وتواجدهم الجغرافي $\frac{5}{2}$.

 $^{^{-1}}$ محمد محمود مصطفى ، التسويق الإستراتيجي للخدمات ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان $^{-1}$

^{. 227} مرجع سابق ، ص 2

[،] الجزائر ، غير منشورة ، 2005 ، ص 66 .

⁴ Kotler philip, marketing management, 12edition, france pearson education, 2006, p462.

 $^{^{2007}}$ رغد حسن الصدن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، دار التواصل العربي ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2007 ، ص $^{208-218}$

-الانتشار الجغرافي: من بين مميزات الخدمة المصرفية سرعة الانتشار من خلال فتح أكبر عدد من الفروع المصرفية ، بمعنى آخر أن يكون المصرف قادرا على الوصول إلى العملاء الحاليين والحستملين في أماكن تواجدهم أو حيث يحتاجون إلى الخدمات المصرفية .

- الخدمة المصرفية لا يمكن تجزئتها قبل شرائها أو استخدامها ، كما لا يمكن نقلها أو تحريكها ماديا حصوبة تقييم الخدمات المصرفية لأنها غير ملموسة يصعب لمس خصائصها المادية المنفعية ، وبالتالي فإن الزبون لا يستطيع تقييم شراءه للخدمة المصرفية ، هذا يؤثر على المزيج التسسويقي للخدمة المصرفية .

- صعوبة التمييز في الخدمة المصرفية ، الخدمة المصرفية لا تختلف إلا في حدود قليلة جدا ، ولهذا فإنها تتصف بقدر كبير من التشابه والنمطية ، مثلا الخدمات المصرفية التالية تكاد تكون نمطية في مصارف مختلفة : الحساب الجاري ، القروض بمختلف أنواعها ، الإعتمادات المستندية ، حسابات التوفير ... الخ

- نظام تقديم الخدمة على درجة عالية من الخصوصية: تتطلب طبيعة الخدمة المصرفية توافر درجة عالية من السرعة في التعامل والمحافظة على الأسرار المالية للعملاء، وأن هذه الخاصية تفرض على الإدارة المصرفية العليا أن تكون قناة التوزيع مباشرة وقصيرة ، حيث أن العمليات المصرفية تحتاج لإنجاحها تفاعل شخصى بين العميل والبنك فلا مجال هنا للوسطاء لتوزيع الخدمة .

-ارتفاع مرونة الطلب: فمن الملاحظ أن الخدمات المصرفية على تنوعها، لا تمثل قيدا على إرادة العملاء، حيث من السهل الاستغناء عن الكثير منها، ما لم يشعر العميل بفائدة محققة تنعكس في صورة زيادة أرباحه أو خفض نفقاته.

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك خصائص أخرى ثانوية نذكر منها:

- لا يمكن شراء الخدمات بغرض إعادة بيعها .
 - الخدمات المصرفية حالية من التلوث.
- جاهزية الخدمة المصرفية التي ترتبط بجاهزية التجهيزات والتسهيلات المستخدمة في المصارف.

¹ _ معراج هواري ، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه الجزائر ، غير منشورة ، ص 21.20 .

²_ سامي أحمد مراد ، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة اداء الخدمات المصرفية ، اطروحة دكتوراة ،المكتب العربي للمعارف،مصر، طـ01، 2005.، ص 63، 65 .

 $^{^{2}}$. 3 . 3 . 3 . 3 . 4 . 5

المطلب الثاني: تقسيم الخدمات المصرفية

I الخدمات المصرفية التي تشتملها الاتفاقية:

تتلخص الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية في ما يلي: 1

- -قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
- -الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية، والائتمان العقاري والمــساهمات وتمويــل العمليات التجارية.
 - -التأجير التمويلي .
- حدمات المدفوعات والتحويلات ، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية .
 - -خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.
 - -التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:
 - النقد الأجنبي.
 - المشتقات المالية والمصرفية بأنواعها .
 - -أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.
 - الأوراق المالية القابلة للتحويل .
 - -الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك .
- -الاشتراك في الإصدارات لكافة الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
 - -أعمال السمسرة في النقد.
 - إدارة الأموال ، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق النقدية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات .
- حدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأحرى القابلة للتفاوض.
- تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.
 - تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة.
- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى ، وذلك لكافة الأنــشطة سالفة الذكر ، ويشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان

48

^{. 121 ، 120} مرجع سابق ، ص 120 ، 121 أ $^{-1}$

وإجراء البحوث ، وكذلك تقديم المشورة للاستثمار وإدارة المحافظ للأوراق المالية ، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك، وإعادة الهيكلة ووضع الإستراتيجيات للشركات والمؤسسات .

II _ تقسيم آخر للخدمات المصرفية:

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية إلى: 1

I-I-الخدمات المصرفية بالتجزئة:

وتشمل الخدمات المصرفية بالتجزئة عرض الأدوات الادخارية والوساطة في الأنسشطة المرتبطة بالأوراق المالية ، وقروض المستهلكين وتمويل الإسكان وخدمات المدفوعات ، ومجال واسع من الخدمات الملان الاستشارية ، ويعد هذا النوع من الخدمات المصرفية عنصرا رئيسيا في صناعة الخدمات المالية في معظم البلدان ويلعب دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية ، كما أن تلك الخدمات من أكثر الخدمات المالية حضوعا للوائح والقيود على الأسواق المالية في أعقاب الاتجاه العالمي نحو التحرر وإزالة القيود على الأسواق المالية وظهرت الخدمات المصرفية بالتجزئة كعنصر رئيسي في إستراتيجيات توسع كثير من البنوك ، وأصبحت المنافسة في منتجات الخدمات المصرفية بالتجزئة قوية سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية ذات الدخل الأعلى نظرا لإحتذاب مدخرات القطاع العائلي المتزايدة للكثير من المتنافسين على الصعيد المحلي والأجنبي سواء من داخل الجهاز المصرفي أو خارجه .

11-2- الخدمات المصرفية بالجملة:

تعد أسواق الخدمات المصرفية بالجملة من الأسواق شديدة المنافسة ، حيث تتمتع الشركات بقدر كبير من المرونة في اختيار عملياتها المصرفية تفوق تلك التي يتمتع بها القطاع العائلي، وكذلك شهدت هذه الأسواق في السنوات الأخيرة طلبا متزايدا على الخدمات المرتبطة بالأصول والخصوم، والذي أدى تقديمها إلى ظهور الكثير من المستحدثات المالية أدت إلى زيادة استخدام الكومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات ، وقد واجهت البنوك في مجال تقديم الخدمات المصرفية بالجملة منافسة من الشركات الكبيرة التي أقامت شركات الإدارة المالية الخاصة بها ، كما قامت البنوك في مجال الخدمات المالية للشركات بتقديم مدى واسع من الخدمات المصرفية الاستثمارية ، ومثال ذلك إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للشركات والخدمات المرتبطة بعمليات الدمج والاستحواذ وشراء الشركات وتقديم الاستثمارات العامة والخدمات والمعلومات لإدارة المشروعات ، كما شهدت البلدان المتقدمة والنامية اتجاها نحو تطوير أسواق لرأس المال المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنشاء صناديق لرأس المال المخاطر.

49

 $^{^{1}}$ سامی أحمد مراد ، مرجع سابق ، ص 2 61.

II-3- الخدمات المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية:

تشمل هذه الخدمات أنشطة مثل عمليات الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية ، حدمات السمسرة ، والتعامل في السندات ،إدارة المحافظ المالية ، والخدمات المرتبطة بتطوير منتجات مالية ، وقد أصبح قطاع الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية من أكثر قطاعات الخدمات المالية ديناميكية في السنوات الأحريرة ، وذلك نتيجة الاتجاه العام نحو التسنيد لأنشطة الأسواق المالية الناجم عن الآثار المركبة للمستحدثات المالية ، وزيادة التكامل بين أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد ، والذي أدى خلال السبعينات والثمانينات إلى تحول البنوك نحو الصيرفة الشاملة، حيث يقوم البنك الشامل بعرض مجال كامل من الخدمات المالية مثل بيع بوالص التأمين ، وضمان الاكتتاب في الأوراق المالية لصالح الغير ، كما أنه يمتلك أسهما في المشروعات عما فيها المشروعات غير المالية وغير ذلك من الأنشطة .

II-4- الخدمات المصرفية بين البنوك:

يقصد بسوق ما بين البنوك تلك السوق التي تتعامل فيها البنوك مع بعضها البعض ، وهي جزء مهم في أي نظام مصرفي كفء ، فبعض البنوك يكون لديها ودائع تزيد عن حجم الأموال المطلوبة للاقتراض والعكس صحيح ، وتقوم سوق مابين البنوك بعلاج هذه الإختلالات من خلال إتاحة طرف يستطيع من خلالها البنك الذي لديه ودائع كبيرة تحويلها إلى البنوك الأخرى التي لديها طلبات قروض كثيرة ، تشمل سوق الخدمات المصرفية مابين البنوك أنشطة مهمة لكفاءة عمل الأنظمة المالية وفعاليتها ، فهي تشمل عمليات الإيداع ومعاملات سوق النقد الأخرى فيما بين البنوك ، وخدمات المدفوعات وخدمات السمسرة والتعامل في الأوراق المالية والصرف الأجنبي وعمليات البنية الأساسية التكنولوجية للأسواق المالية مثل خدمات المعلومات ، وقد أدى تدويل أنشطة المصارف والتمويل إلى توسيع بحال تقديم ، خدمات مابين البنوك توسعا كبيرا ، كما أدى إلى تكثيف جهود التعاون في مجال تطوير الأدوات التي دعمت التفاعل بين النظم المالية الوطنية وقد أدى التدويل أيضا إلى بذل الجهود من قبل الجهات المسؤولة عن التنظيم والإشراف بهدف تطوير وصياغة وتنسيق الظروف التي تحكم مجال تقديم خدمات مابين البنوك والدخول إليه .

II-5- الأنشطة المالية الدولية:

أدى تسارع عملية تدويل الأنشطة المصرفية المرتبطة بالأوراق المالية إلى نمو الخدمات المالية الدولية نموا سريعا ، وتشمل الخدمات المالية الدولية أنشطة تقليدية مثل تمويل الصادرات والواردات والتعامل في الصرف الأجنبي ، وتشمل أيضا أنشطة السندات والعملات في الأسواق الأوروبية .

ومنذ أوائل الثمانينات حدث تحول ملحوظ نحو الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية خاصة أنشطة ضمان الاكتتاب في السندات الدولية ، وخدمات السمسرة المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية المختلفة ،كذلك نمت الأنشطة خارج الميزانية بالنسبة لبعض البنوك نموا كبيرا ، خصوصا تلك المتعلقة

الفصل الأول:

بالإصدارات الدولية المتعددة لأدوات سوق النقد والتحوط ، وقد حدثت هذه التطورات أساسا في الأسواق المالية في البلدان المنامية .

المطلب الثالث: التزامات بعض الدول العربية بتحرير الخدمات المصرفية:

I - دولة الإمارات:

عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1996، التزمت دولة الإمارات باحترام نوعين من القواعد القانونية في مجال القطاعات الخدماتية التي اتخذت القرار بتحرير أسواقها، ومن بينها الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى ، وهي كالتالي : 1

- II-1-الالتزامات الأفقية :وهي تشمل كل القطاعات التي تتعهد بموجبها الدولة بفتح سوقها الوطنية وفق شروط محددة ، يمكن إيجازها كالتالى:
- إلزام الموردين الأحانب في إطار تواجدهم التجاري بالدولة ، بفتح مكتب تمثيل أو مؤسسة عامــة لا تفوق حصة شراكة الرأسمال الأجنبي فيها 49%.
 - منع امتلاك الأراضي والعقارات من قبل الأجانب والشركات التي يساهم فيها الأجانب .
 - التمييز على مستوى الضرائب بين الأجانب (أشخاصاً أو شركات) والمواطنين .
 - حصرية الاستفادة من الدعم الحكومي للمواطنين.
- تطبيق قوانين العمل والهجرة السارية في الدولة على تنقل الأشخاص الطبيعيين الأجانب (تحديد الإقامة).
- 12-1 الالتزامات القطاعية : وهي تختلف بحسب القطاعات الخدمية. وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى، باستثناء الخدمات المتعلقة بالتسوية والمقاصة للأصول والموجودات المالية، فإن التزامات الدولة بشأها ، فضلاً عن الالتزامات الأفقية السالفة الذكر يمكن تلخيصها بالشكل التالي:
- بالنسبة للشكلين الأول (التوريد عبر الحدود) والثاني (الاستهلاك خارج الدولة) لتوريد الخدمات المصرفية ، التزمت الدولة بعدم فرض أية قيود سواء على مستوى النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية ، بحيث يمكن للموردين الأحانب أن يقدموا حدماقهم من بلد تواجدهم إلى مستهلكين داخل دولة الإمارات ، كما يمكن للمواطنين أن يذهبوا خارج الدولة لاستهلاك خدمات معينة .
- بالنسبة للشكل الثالث لتوريد الخدمات المالية .وهو التواجد التجاري ، فلم تضع الدولة أية قيود على فتح مكاتب التمثيل بحيث تخضع لنفس القوانين التي تحكم موردي الخدمات المالية المحليين في المقابل لم تتخذ أي التزام بشأن التراخيص الجديدة لفروع المصارف العاملة ، والتوسع في نشاط المؤسسات المالية القائمة .

^{1 -} التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة في تجارة الخدمات المالية ،2009/02/10:

وفي الأحير، ينبغي الإشارة إلى أن دولة الإمارات قد استثنت الخدمات المالية من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية بحيث يبقى الترخيص فيما يتعلق بدخول وتأسيس وتشغيل مؤسسات توريد الخدمات المالية الأجنبية، وكذا فتح فروع جديدة، خاضعاً لقرار السلطات المختصة .

ونظراً لكون سوق الإمارات سوقاً صغيراً يوجد في حالة إشباع، فإنه يبقى من احتصاص السلطات الوطنية تحديد المعاملة التفضيلية حسب الحالة المعروضة والمنافع المشتركة . .

Ⅲ-دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تساهم فيها مصالح أجنبية في القطاع المصرفي، إذ تعود ملكية المصارف العاملة فيها إلى راس المال الوطني من القطاعين العام والخاص. وتتمثل التزامات الكويت في الآتي:

- عدم الالتزام بتوريد الخدمة عبر الحدود.
- ربط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بموافقة مجلس الوزراء الكويتي.
 - تقييد مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك المحلية .¹

III - دولة مصر:

وتشمل القطاعات الفرعية التي تلتزم مصر بتحريرها، وهي الخدمات التي تقدمها فروع البنوك الأجنبية، وأخيرا الخدمات التي تقدمها مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية في مصر :

- سمحت فقط بالتواجد التجاري، شرط أن لا تزيد نسبة ما يمتلكه غير المصريين في أموال البنوك المشتركة والخاصة عن 51% من رأس المال المصدر لأي بنك.
- سمحت بأن يكون المدير العام من الأجانب شرط أن تتوافر لديه عشر سنوات حبرة في مصر.
- قيدت مصر التحرير بشرط وجوبي وهو ضرورة أن يوفر مقدموا الخدمات الأجانب في البنوك المشتركة تدريبا على الوظيفة للموظفين المصريين.
- ترتبط شروط منح الترخيص بإنشاء فروع البنوك الأجنبية حسب الحاجة الاقتصادية ، ويحدد ذلك وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- قيدت مصر مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية ، حيث اشترطت بعدم وجود فروع للبنوك الأجنبية التي ترغب في إنشاء مكاتب تمثيل لها في مصر ، وتقتصر أنشطة مكاتب التمثيل على إجراء

^{1 -} عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية ، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، مارس 2003، ص 12.

²- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات في مجال الخدمات،أطروحة دكتوراه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007، ص267-270.

التحرير المالي و اتفاقية تحرير تجارة الخدمات

الفصل الأول:

الدراسات وبحث فرص الاستثمار والعمل كحلقة اتصال مع مراكزها الرئيسية والإسهام في حل المشكلات التي قد تواجه مراسلي مراكزها الرئيسية في مصر .

الفصل الأول:

خاتمة الفصل الأول:

من خلال مجمل النقاط التي تناولناها، و مختلف الشروح والتفسيرات التي قدمناها في الفصل الأول، يمكن أن نستخلص ما يلي:

- 1. تقوم عملية التحرير المالي على مجموعة من الأسس، تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تخدم في الأساس مصالح الدول المتقدمة.
 - 2. شكلت حولة الارجواي منعرجا حاسما من خلالها تم إدراج الخدمات في جدول الأعمال وظهور منظمة التجارة العالمية .
 - أصبحت عملية التحرير المالي ضرورة حتمية للدول النامية، فرضتها عليها الظروف العالمية، لاسيما
 قيام المنظمة العالمية للتجارة، والتي عليها أن تتكيف معها.
- 4. شكلت الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية بصفة خاصة دورا أساسيا في إقتصادات الدول المتقدمة ، وجاءت عملية تحريرها بمجموعة من الالتزامات ، إذ أعطت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات للدول النامية امتيازات يمكنها من استغلالها لتعظيم منافعها .
- 5. إن الخدمات المصرفية عرفت تطورات عبر التاريخ ، مما أدى إلى تعقيد تحديد الخدمات المصرفية ، حاصة مع ظهور الخدمات المصرفية عن بعد ، بالإضافة إلى الخصائص التي تميزها مما يزيد من التعقيد في تحديدها .
 - من خلال استعراضنا لمختلف العناصر الواردة في هذا الفصل والتي تعتبر الجانب النظري في الموضوع ومدخل للجانب التطبيقي ،والذي سيكون محور فصلنا التالي.

إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبناء على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من اجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال تقديم طلب انضمامها و دخولها في مفاوضات شاقة عبر عدة مراحل.

و بالموازاة مع هذا، واستكمالا لمسار الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والتي مست جميع القطاعات ومنها القطاع المالي والمصرفي، فإنها قامت بإصلاحات مالية ومصرفية ،كان إصدار قانون النقد والقرض من أهمها ،إذ دعم قواعد التحول إلى اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة ثانية التماشي والمتغيرات الدولية التي فرضتها المعطيات الدولية الجديدة لاسيما المنظمة العالمية للتجارة، هذه الأحسيرة السيم تفرض على النظام المصرفي تحديات كبيرة ،وآثار تتأرجح بين آثار سلبية وأحرى إيجابية .

يتم من خلال هذا الفصل محاولة معالجة انضمام الجزائر إلى المنظمــة العالميــة للتحــارة ومختلــف الإصلاحات المالية والمصرفية المتبناة استعدادا للانضمام إلى الــ OMC، وأثر هذا التحرير علـــى البنــوك العمومية ، وذلك من خلال الآتي:

المبحث الأول: الجزائر وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري بين الإصلاح والتحديث

المبحث الثالث: أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية

المبحث الأول: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: أهداف ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة:

جاء طلب الجزائر للانضمام للمنظمة نابعا من قناعة تامة حيث أن ذلك يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، لذلك شرعت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، لتهيئ نفسها للانتقال إلى اقتصاد السوق، وتسعى الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة وأهمها: 1

I - إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات الحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش اقتصادها، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاهم من حيث الجودة، والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد.

II- تحفيز وتشجيع الاستثمار:

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى 1000، تم تحسيد 10% منها فقط.

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها الجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

III- مسايرة التجارة الدولية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي ساهم بأكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي بضعفه وعدم قدرتــه علــي

أ - ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 134 – 139.
 أنظر أيضا: ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، محلة الباحث، ورقلة،
 العدد 33، 2005، ص 70 – 73

المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مــسايرته للتطورات الحديثة، مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

IV - الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

الفصل الثاني:

إن ضمان العضوية في المنظمة العالمية للتجارة يمكن للدولة العضو من الاستفادة بمجموعة من المزايا العامة و خاصة الدول النامية، فانه وفي حال قبول انضمامها إلى المنظمة، فيمكن لها الاستفادة من المزايا الممنوحة لكل الدول الأعضاء من جهة، و من جهة ثانية للدول النامية.

و لعل من أهم المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة هي ضمان حماية المنتوج الوطني من المنافسة في المدى القصير، و ذلك بالسماح للدول النامية الأعضاء باستخدام التعريفة الجمركية المرتفعة نوعا ما كنوع من أنواع الحماية من جهة، و من جهة أخرى إعطاء مدة أطول متمثلة في عشر (10) سنوات لتحقيق التحرير التام بدل من 6 سنوات الممنوحة للدول الأعضاء المتقدمة، و ذلك من اجل إعطاء فرصة اكبر لتعديل تشريعاتها و سياستها التجارية و تقبل فكرة التحرير الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة.

إن الموافقة على طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، قد يمكنها من الحصول على مجموعة من المزايا و التي نذكر منها: 1

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، و التي تمس عدة قطاعات و منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، و كذلك تدابير الصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة و بأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس يؤجل سنوات و يمكن أن تصل إلى سبع (07) سنوات و ذلك بطلب من البلد المعني.
 - يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى ثماني (08) سنوات.
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أحنبية لمدة تصل إلى الثماني (08) سنوات، كما انه هناك إجراءات أخرى يمكن أن تستفيد منها، وذلك بإتباع الخطوات والإجراءات التالية: 2
- وضع سياسة اقتصادية و تحارية، واعتماد استراتيجيه تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية بشرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.

_

¹⁻بداوي مصطفى ، المنظمة العالمية لتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية – دراسة حالة الجزائر - ، ماجستير ، تخصص:نقود ومالية وبنوك ،غير منشورة ، البليدة ،2004،ص87،88

 $^{^{2}}$ - ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، مرجع سابق، ص 2 ، 3

- تحديد الطاقة الفكرية البشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.
- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.
- وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائر ريين المفاوضين، لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على وفدها التمسك به هو حماية المنتوج الوطنى.
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير.

${f V}$ تحول الاقتصاد الوطنى:

إن عملية تحرير التجارة الخارجية، كانت ضمن توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك من خلال سياسة التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وقد تواصل تطبيق هاتين السياستين في الجزائر إلى لهاية 1998، وذلك نظرا للعجز الذي كان يعاني منه الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبخاصة خلال فترة تدهور أسعار البترول.

المطلب الثانى: العضوية في المنظمة

I- شروط الانضمام

هناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بها ، وهي:¹

I-I-تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم حدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2-1-تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات الخدمات المهنية الخدماتية ووضع جدول يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

أنظر أيضا: فريق من حبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 72، 73.

^{1 -} سمير اللقماني، مرجع سابق، ص 55.

I-S-الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإلهما من الاتفاقيات الاختيارية)، أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة أورجواي وذلك يعني أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أيام (الجات)، وخاصة بعد جولة طوكيو حين لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت باتفاقيات خاصة.

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الجات في 30 أفريك 1987، وعند ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، والحصول على العضوية يكون بإتباع الإجراءات التالية:

- II-1-تقديم طلب الانضمام: بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها طلب الانضمام في 30 أفريل 1987 ، وقد رفض طلبها لعدة أسباب:
- غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، واعتمادها في تجارتها الخارجية على المحروقات بنسبة 95% من جهة أحرى، وعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تغيير يطرأ.

1 _

- يعود الرفض إلى المادة (120) من الدستور الجزائري والذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة، إلا أن هذه المادة حذفت سنة 1998.
- 2-II 2 تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر التالية:

إن المراحل و الإحراءات التي شهدها الجزائر في مسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، برزت منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات، و عزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق و الإنفتاح على الاقتصاد العالمي.

و بما أن الجزائر لم تكن عضوا متعاقدا في الــ GATT فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة العالمية للتجارة، و لتكتسب تلك العضوية قامت بإرسال رسالة إلى الأمانة العامة للمنظمة توضح نيتها في

^{1 -} بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير تحليل اقتصادي، علوم اقتصادية، غير منشورة، الجزائر، 2001، ص 276.

 $^{^{2}}$ - بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 460.

كسب العضوية ،و ذلك وفق المادة 21 من اتفاقية مراكش و كان ذلك في شهر حوان 1996، حيث قدمت المجزائر مذكرة تشرح فيها السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات السابقة، و تم إعداد هذه المذكرة من طرف لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار الحكومي رقم 35 و المؤرخ بتاريخ 17-10-1995 برئاسة وزير التجارة ، وبعد تقديم هذه المذكرة إلى سكرتارية المنظمة، قامت هذه الأحيرة بتوزيعها على الدول الأعضاء، حيث تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء برئاسة سفير الأرجنتين لدى المنظمة حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

 1 تحتوي مذكرة السياسة التجارية المقدمة للمنظمة بتاريخ 0 0 0 على عناصر أساسية منها:

- عرض دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية و السياسة الاقتصادية المعتمدة بعد الانتقال من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة الانفتاح الخارجي على العالم.
 - تقديم جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و تأثيرها.
- التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و القانونية و التشريعية، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة و غير مباشرة.
- كما تم التطرق في هذه المذكرة أيضاً إلى توسيع المبادلات التجارية و الخروج من نظام أحادية التصدير المعتمد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل و العملة الصعبة.
- تقديم شرح مفصل لتجارة السلع من خلال الصادرات و الواردات في مجال السياسة الصناعية، أين يمكن توجيه السلطات العمومية إلى تقليل عوامل الضعف في الهيكل الصناعي الجزائري، كما هو الحال في المجال الزراعي، حيث تهدف السلطات إلى رفع النمو في هذا المجال.
- II-3- الاجتماعات الخاصة بفريق العمل: يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على مدى مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح.

وفي إطار ذلك يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى الإجابات عنها بنفس الطريقة.

وأجابت الجزائر في هذا الإطار على حوالي 1000 سؤال تتعلق أساسا بالزبائن والموردين، وقد طرحت هذه الأسئلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أجابت عنها الجزائر في ديـــسمبر 1997، وكذلك ردت على الأسئلة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في 97 و 98.

61

II-4-المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف: بعد الجولات التي أشرنا إليها تبدأ المفاوضات حول الدخول إلى أسواق السلع والخدمات، حيث تلقت الجزائر أسئلة إضافية من قبل بعض الدول منها:

- الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، ركزت على الإعانات الممنوحة لبعض المنتجات.
- فيما يتعلق بالدخول إلى سوق السلع والخدمات، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا من الجزائر أن تكون أكثر انفتاحا في قطاع الخدمات، ليرتفع بذلك من سبع قطاعات إلى تسسع أي بإضافة قطاعين هما قطاع البنوك والتأمينات.
- وفي إطار المفاوضات الثنائية طرح كلا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قضية الغاز والكهرباء، وطالبوا بإلغاء التعريفة الجمركية المزدوجة.

و حيث قامت الجزائر بمراجعة أغلبية القوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وجعلها منسجمة مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

II-5-فاية التفاوض وتوقيع بروتوكول الانضمام: وذلك بعد الانتهاء من الأشواط المذكورة سابقا ، يقدم فريق عمل المنظمة الخاص بالدولة طالبة الانضمام توصياته إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري، ويتم قبول عضوية أي دولة ويكون بموافقة ثلثي الأعضاء، ويصبح نافذا بعد ثلاثين يوم من توقيعه.

المطلب الثالث: مسار مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية

I- التسلسل الزمني لمفاوضات الجزائر مع المنظمة:

الفصل الثاني:

ومن أجل استكمال مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بعد تقديمها لطلب الانضمام، إضافة إلى مذكرة الانضمام، قد دخلت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، و قد مرت المفاوضات بثلاثة مراحل هي 2 :

1-1 - مرحلة التفاوض النظامي أو متعدد الأطراف: تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة للبلد المنضم و التي يتم فيها توضيح نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي لهذا البلد ، و خلال هذه المرحلة تكون المفاوضات متعددة الأطراف مع مشاركة كل الدول الأعضاء في المنظمة. و تكون الإجابة على بعض الأسئلة التي تستدعي مفاوضات ثنائية، و على البلد الذي ينوي الانضمام أن ينتظر عدة أسئلة دقيقة من طرف الدول الأعضاء و في أي مجال، كما أنه ملزم بالإجابة على الأسئلة بوضوح بإحدى لغات المنظمة (الإنجليزية، الفرنسية ، الاسبانية). و تدور الأسئلة المطروحة من الدول الأعضاء حول الإعانات، التعريفات الجمركية، الإعفاءات، إجراءات مكافحة الإغراق، رخص الاستيراد، المبادلات والإحصاءات و نظام الحماية لحقوق الملكية الفكرية و غيرها من الجالات.

_

^{1 -} محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص49،47.

 $^{^{2}}$ - بداوي مصطفى ،مرجع سابق، ص 90 90.

2-I مرحلة التفاوض حول الدخول إلى أسواق السلع: تتمحور هذه المرحلة حول التنازلات في الحقوق الملكية و الدعم عند الاستيراد ، و تكون المفاوضات ثنائية بين البلدان الأعضاء و الشركاء الأساسيين في مجال التجارة.

3-I - مرحلة المفاوضات حول التنازلات الخاصة في مجال الخدمات: تمثل هذه المرحلة أصعب المراحل و خاصة للبلدان النامية و منها الجزائر، حيث عليها أن تجري مفاوضات ثنائية في مجال الخدمات، يتم من حلالها إيضاح المجالات الخدماتية التي سيتم فتحها للدول الأعضاء.

وبالتالي فإن مسار الانضمام مر بالمراحل التالية:

الفصل الثاني:

I-3-I المرحلة الأولى: 1996- 1998:

رغم أنه تم رفض طلب انضمام الجزائر للجات في 1986، إلا أن الجزائر قدمت في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الجات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتفاعل في الاتفاقية بعد أن كانت في السابق كعضو ملاحظ، وشكلت لذلك فرقة عمل في 17 حوان 1987 ، ليتم في حويلية 1987 تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية²، ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لم يتم إرسال طلبها إلا في حوان 1996، لتقدم في 1997 مذكرة حول نظام التجارة الخارجية إلى أمانة المنظمة.

عقدت أولى جولات المفاوضات مع الجزائر في اجتماع المنظمة المنعقد يومي 22-23 أفريك عقدت أولى جولات المفاوضات مع الجزائر في التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية لـ OMC، لتدخل في مفاوضات متعددة الأطراف حيث تلقت على أثرها الجزائر مجموعة من الأسئلة، ويتمحور في الغالب حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادل التجاري، الدعم الموجه لبعض القطاعات كالقطاع الفلاحي مثلا. 3

وأثناءها تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: 4

- الولايات المتحدة: 170 سؤال.
- دول الاتحاد الأوروبي: 124 سؤال.
 - سويسرا: 33 سؤال.
 - اليابان 9 أسئلة.
 - استراليا 80 أسئلة.

^{1 -} Examen de la politique de l'investissement Algérie, confirence des Nations unies sur le commerce et le Développement, Nation unis, UNTAF/ TTE/ IPC/ 2003/9, Genève, mars.2004, P34.

^{2 -} ناصر دادي عدون، منتاري محمد، مرجع سابق، ص 134.

^{3 -} بن حالدي نوال، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك (دراسة حالة الجزائر)، ماجستير، نقود ومالية وبنوك، علوم اقتصادية، تلمسان، غير منشورة، 2005، ص 183.

^{4 -} إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2002، ص212.

- إسرائيل سؤال واحد.

والإجابة على هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، حيث تلقت الجزائر 500 سؤال، وذلك عن طريق وفد المفاوضين يتكونون من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وقد تابعت حوالي 40 دولة انضمام الجزائر، أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي.

وبعد تبليغ الأحوبة عن هذه السلسلة الأولى والتي كانت في 05 جويلية 1997، أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة والاستفسارات كان عددها 170 سؤالا، طرحت كلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة إمكانيات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد عقد أول اجتماع عمل للوفد المكلف بدراسة ملف عضوية الجزائر في المنظمة بتاريخ 22 أفريل 1998 بحنيف، حيث تم خلال هذا الاجتماع الإجابة على بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري وتركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا. 2

2-3-I المرحلة الثانية: 2000 - 2000:

كان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في نهاية سنة 1999، إلا أن فــشل مؤتمر سياتل حال دون ذلك، كما تم أيضا في 90 أفريل 2001 لقاءا بين وزير التجارة، آنذاك، مع رئــيس المنظمة في محاولة لإنعاش المفاوضات إلا أن هذه الأخيرة فشلت، 3 ، فقد قدمت الجزائر مذكرة جديدة مقدمة في جوان 2001، و كان على رأس الوفد الجزائري وزير التجارة ، إلا أن المفاوضات لم تصل إلى أي نتيجة ملموسة ، و بالتالي حكم عليها بالفشل. و قد وجهت للجزائر عدة انتقادات من طرف المنظمــة بــسبب النقائص و التناقضات التي احتوها المذكرة المقدمة من طرف الوفد الجزائري ، مما أدى بــالجزائر إلى إعــادة صياغة المذكرة في جويلية 2001، و قدمت للمنظمة .

ليقوم خبراء لدى وزارة التجارة في 13 ديسمبر 2001 إلى إعادة صياغة مذكرة الانتضمام، وضمنوها معلومات توضيحية حول النظام التجاري الجزائري والتغيرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من أجل ملائمتها مع القواعد الدولية 4.

و في حانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة أحرى من الأسئلة تصب معظمها حول المنظومة التعريفية. و أجابت الجزائر على هذه الأسئلة بتقديمها لعرض مفصل حول تعريفاتها الجمركية التي تنوي الدخول بها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

http://www.alriyadh.com/Contents/03-07-2003/Economy/EcoNews_6785.php.

^{1 -}فتيحة أحمد،الجزائر تنضم للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول من عام 2004، 2009/07/08:

⁻ نصيرة عبد الرحمن ،آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية،ماجستير،إدارة أعمال ،علوم تسير ،البليدة ،غير منشورة ،2006،ص87.

^{3 -} خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 20، 2005، ص 87.

^{4 -} بن موسى كمال، مرجع سابق، ص462.

و في 2002-02-200 قاد وزير التجارة وفدا جزائريا يتكون من 40 حبيرا و أحصائيا لاستئناف المفاوضات، وجهت خلالها العديد من الانتقادات للجزائر لعدم مطابقة قوانينها و تشريعاتها و كذا ضبط معالم المعطيات التجارية و الاقتصادية مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، لهذا أعادت الجزائر صياغة المذكرة المقدمة وفقا للشروط المفروضة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، و تتعلق هذه الانتقادات باحتواء ملف الجزائر على حوالي 37 قاعدة لا تتماشى و المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة أ.

وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف، ودامت إلى 07 ماي من سنة 2002، وهذه المفاوضات هي عبارة عن سلسلة أولى حرت مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضة، بألها ذات مصداقية وتستحق التفاوض².

و مع نهاية هذه المرحلة ، تكون الجزائر قد انتهت من المفاوضات المتعددة الأطراف، و التي تمت مع 43 دولة من أعضاء المنظمة.

و بعد نهاية هذه المرحلة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء بالمنظمة ، و هذا بداية من أكتوبر 2002 لتركز على أهم النقاط التي بقيت عالقة مثل تحرير الأسعار المسبق بالإضافة إلى موضوع تصدير و استيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية و المواشي ذات الخصوصية المحلية و التي لا تزال الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها3.

وفي 16 نوفمبر 2002 انتهت الجولة الرابعة من المفاوضات، وأكدت الحكومة الجزائرية نيتها من أحل تعجيل سير الملف الجزائري، حيث أن أكثر من 90 %من التشريع أصبح يتوافق وقوانين المنظمة، و لم يبق على الجزائر إلا أن تجيب على 100 سؤال جديد يتمحور حول التشريع الاقتصادي والنظام الجمركي.

3-I المرحلة الثالثة: من 2003 إلى يومنا هذا:

وفي هذه المرحلة انعقدت الجولة الخامسة من المفاوضات والتي جمعت أعضاء اللجنة المسشرفة على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بفوج العمل المكلف بإدارة المفاوضات مع الجزائر في الأسبوع الثاني من شهر ماي عام 2003، وذلك بهدف تقييم وضبط الآليات الأخيرة لانضمام الجزائر النهائي للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول من عام 42004، حيث أن وثائق الانضمام الرسمي للمنظمة أصبحت جاهزة ، حيث أن ما بقي في الجولة الأخيرة لا يزيد عن مجرد إجراءات شكلية، بالنظر إلى ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية.

^{1 -} شنيني سمير ،مرجع سابق،ص 96.

^{2 -} ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، مرجع سابق، ص147.

^{3 -} بداوي مصطفى ،مرجع سابق ص91.

^{4 -} بن خالدي نوال، مرجع سابق، ص 186، 185.

إلا أن ذلك لم يتحقق لتعلن وزارة التجارة أن المرحلة النهائية للمفاوضات ستعقد في جنيف 25 جوان 2004، والتي سيدور النقاش فيها حول المقترحات الجزائرية، حيث قام الوفد الجزائري يوم 25 جوان بإجراء تقييم لهائي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما عرض التعديلات الاقتصادية الأخيرة، وتمحور الحديث في المحادثات النهائية حول دخول السلع والخدمات على مستوى الأسواق، وقد تم أيضا الاستماع إلى تقرير مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري وعلى ما يبدو أن التقييم كان ايجابيا حدا، ليصرح بعدها أن الانضمام سيكون خلال سنة 2005 لا محالة أ.

وككل مرة ،وفي 2007 ذكر وفد المفاوضين الجزائريين أن الجزائر قد تنضم حلال هذه السنة، ويتواصل العمل على قدم وساق لحل بعض الخلافات المتعلقة بمقاييس وتنظيمات التصدير والاستيراد²، ليعرب مرة أخرى وزير التجارة الذي قاد الوفد الجزائري في المفاوضات، في احتماع مجموعة العمل حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والذي انعقد بين 16 و18 يناير في حنيف، عن تفاؤله لانضمام الجزائر عام 2008، حيث أنه من بين 35 دولة بدأت المفاوضات مع الجزائر، أعلنت 31 دولة تأييد انضمام الجزائر بسرعة إلى منظمة التجارة العالمية، فبعد قطع 10 حولات من المفاوضات والإجابة عن أكثر من المخاوضات من الدول الأعضاء 8 ، ورغم هذا يبقى التفاؤل كبيرا أن توقع الجزائر بروتوكول الانضمام لهاية سنة 2009، وتنتهي بذلك مسيرة طويلة عايشتها خلال ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن .

II - العوائق المسببة في تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

منذ الموافقة على طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة في سنة 96 إلى اليوم، قطعت خلالها حــوالي 10 جولات من المفاوضات، تتخللها عوائق كانت سببا في تأخر انضمامها ، يمكن ذكر أهمها:

- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب الـسياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة.
- إن المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.
 - عدم التطبيق للإصلاحات والتعهدات التي قدمتها الجزائر أثرت سلبا على ملفها.

الفصل الثاني:

66

_

^{1 -} بن موسى كمال، مرجع سابق، ص464.

^{2 -} نظيم فتحي ،الجزائر قد تنظم للمنظمة العالمية للتجارة ،2008/07/09:

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/02/01/feature-01 من الاخبار ، جولة مفاوضات جديدة بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمي، 2009/05/09:

www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arab4936/

^{4 -} بن موسى كمال، مرجع سابق، ص460.

- الفصل الثاني:
- عدم فتح خدمات الطاقة أمام التنافس الدولي وأسعارها المزدوجة بين السوقين الداخلية والدولية تعتـــبر من أسباب تعثر المفاوضات التي أثرت على تأخر انضمام الجزائر.
 - كما أن هناك من يرى أبعادا أخرى لتأخر إنظمام الجزائر إلى المنظمة، نذكر منها: 1
 - التباين الاقتصادي الكبير بين الجزائر و دول المنظمة.
- تفضيل ضم الدول المتبنية للنظام الاقتصادي الرأسمالي مسبقا على الدول التي سبق لها و أن كانـــت متبنية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، خاصة وألها لم تكن قادرة على توفير الشروط المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، و من ثم تم تجاهل هذه الدول من طرف المتعاملين الأوربيين.
- اتساع الفجوة الرقمية بين الجزائر و دول المنظمة، ذلك أن التطور الكبير الذي عرفه الاقتصالوقي في الدول المتقدمة قابله في الدول النامية ما يعرف بالفجوة الرقميية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمية والدول النامية، و التي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهوات النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة نواحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال وقد انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية عبر الانترنت (e-commerce)، وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية ومنها شركات الدوت كوم، وإطلاق المبادلات وتنفيذ الأعمال التجارية الكترونية عبر الهواتف النقالة (m-commerce)، وإقامة الحكومات الالكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة.

 ^{1 -} كتوش عاشور ،سراج وهيبة ،مسعودي مليكة ، أثر تأخر مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على فرص بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، المتمر العلمي الدولي :المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا التنافسية للبلدان العربية ،27،28نوفمبر 2007، الشلف، ص70-08.
 الشلف، ص70-08.

المبحث الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري بين الإصلاح والتحديث المطلب الأول: تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بنقاط ضعف كثيرة ، لعل من أهمها :

1-التركيز المصرفي: حيث تسيطر البنوك العمومية الستة على السوق المصرفية ، وذلك بأكثر من90% من حجم القروض والودائع الممنوحة للاقتصاد ، ويبين الجدول أدناه ذلك :

الجدول رقم (10) نصيب البنوك العمومية والخاصة من الودائع والقروض للفترة 2000 - 2005 المحدة: %

2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
93.3 6.7	93.5 6.5	94.4 5.6	87.5 12.5	92.2 7.8	94.8 5.2	الودائع - نصيب البنوك العمومية - نصيب البنوك الخاصة
92.6 7.4	9،92 1،7	92.8 7.2	85.7 14.3	95.9 4.1	97.3 2.7	القروض - نصيب البنوك العمومية - نصيب البنوك الخاصة

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, 2003, 2005, p44, 54, 87

كما تستحوذ البنوك العمومية على أكثر من80%من حجم الأصول، ويوضح الجدول أدناه ذلك:

جدول رقم (11) توزيع الأصول في النظام المالي في الجزائر (مليار دينار)

الحصة في الناتج الداخلي الخام	الحصة من إجمالي الأصول (%)	الأصول	
75.7	92.8	3231.8	البنوك
68	83.4	2903.2	البنوك العمومية
7،7	9.4	328.6	البنوك الخاصة
2,2	2.8	96	شركات التأمين
3.6	4.4	153	المؤسسات المالية
81.5	100	3480.8	الإجمالي

Source: Financial Stability Assessment International including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics, Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision,IMF Country report N04/138, Washington, D.C.2004,p25

2- ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية:حيث أن أضعف بنك أوروبي يقدر رأس ماله بـــ 800 مليون دولار أمريكي. 2 دولار أ، بينما أول بنك في الجزائر وهو بنك BADR لا يتعدى رأس ماله 440 مليون دولار أمريكي.

3- الكثافة المصرفية: تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 100.000 نسسمة، وفي البنوك الجزائرية تقدر بـ 28000 نسمة للفرع، وهذا رغم التطور الحاصل في انتشار شبكة الفروع البنكية عـبر التراب الوطني حيث بلغت قبل سنتين أو ثلاثة 1183 وكالة (منها 1063 للبنوك العمومية و 120 للبنوك الخاصة) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني 3 لتبلغ حاليا 1350 موقع مصرفي، وذلك بتطور نسبي مقدر بـ 3- وكالة جديدة سنويا 3- ورغم ذلك يبقى مستوى التغطية غير كاف.

4- مشكلة القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة إلى وصول البنوك إلى وضعية مثقلة بالديون حيث قدرت 1274 مليار دينار وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساسا، ففي 92 - 92 تحملت الحكومة ما يزيد عن 275 بليون دينار من المطالب المصرفية المشكوك في تحصيلها على المؤسسات العامة (ما يعادل 60% من الائتمان المصرفي المقدم إلى الاقتصاد) مما تمت عملية شراء جديدة للقروض المتعثرة سنة 2001، حيث تم مبادلة القروض المشكوك فيها مقابل سندات حكومية، حيث بلغيت قيمتها 346 مليار دينار 7، وبالتالي كلفت عملية تطهير البنوك حتى أكتوبر 2007 أكثر من 2400 مليار دينار قبل المتعثرة إلى 50% من إجمالي القروض الممنوحة، وتأتي خطورتها بأن تمس مباشرة المنتمارات البنك مما يترتب عليه آثار سلبية منها: 9

-عدم تحقيق البنك لإيرادات عن القروض المتعثرة.

^{1 -} نوري منير، البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 438.

^{. 91} ص بریش عبد القادر، مرجع سابق، ص 2

^{3 -} Abderahmene benhkalfa: facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire; ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou; édition alpha; 2004; page 165

^{4 -} عبد الرحمان بن خالفه، المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،مرجع سابق، ص03.

^{5 -} مليكه زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية والقانونية،مرجع سلق، ص 403.

^{6 -} عبد الله غانم، البنوك والمحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 04، السنة 04، يناير 2007،المركز الجامعي، الوادي، ص 162.

^{7 -} خالد منه، العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية، ص 214.

 ^{8 -} مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك، المؤتمر
 الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق، ص 15.

^{9 -} أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2001، ص 54، 55.

- الفصل الثاني:
- ارتفاع المخصصات التي يتم تكوينها مما يؤثر سلبا على أرباح البنك.
 - عدم قدرة البنك على تدعيم احتياطاته لانخفاض صافي أرباحه.
 - ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال داخل البنك.
- 5- هيمنة الخدمات المصرفية التقليدية ومحدودية استخدام التكنولوجيا: لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من سيطرة الخدمات التقليدية من عمليات إيداع، وسحب وتحويل، وقروض على هيكل حدماتها، و التي تمثل أكثر من إيرادات البنوك، كما لا يزال استخدام التكنولوجيا محدودا، حيث اقتصر استعمالها على الإعلام الآلي والمعالجة الآلية لبعض الخدمات¹، إذ تصل إيرادات البنوك في الدول المتقدمة إلى 40% مصدرها عمولات بيع الخدمات المالية (الوساطة في الأوراق المالية، إصدار البطاقات الائتمانية، وإدارة صناديق الاستثمار المشترك)2.
- 6- انتشار الفساد الإداري وبيروقراطية الإجراءات: حيث شهدت الساحة المصرفية اختلاسات ضخمة وصلت إلى 200 مليار سنتيم من البنك الوطني، BNA (وكالة بوزريعة)، و 1200 مليار سنتيم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة بئر خادم)، و 1400 مليار سنتيم من البنك الجزائري الخارجي BEA (وكالة خروب/ قسنطينة)3.

كما كشف تقرير أعدته اللجنة المصرفية التابعة لبنك الجزائر في جويلية 2007 حول تجاوزات بنكية خطيرة ، كما تتجاوز فترة دراسة طلب قرض سنة في معظم الأحيان، ويستغرق تحصيل شيك من الشمال إلى الجنوب ، أكثر من شهر 4 .

7- وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة: ففي الوقت الذي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل إلى مستوى باقي الدول النامية والمقدرة بــ 40 خدمة، مما يقلل قدرتما التنافسية وتنمية رأسمالها.

8- الموارد البشرية في البنوك الجزائرية العمومية: تشير نتائج الجدول أدناه أن نسبة الجامعيين العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية ضئيلة ، هذا بالإضافة إلى أن هناك ضعف في التكوين ونقص في التأهيل، كما تتميز بضعف التطوير والابتكار لديهم، إذ يلعب إعادة تكوينهم دورا كبيرا في رفع قدراتهم، وما يلاحظ في

^{1 -} بن خالدي نوال، مرجع سابق، ص 216، 217.

^{2 -} محمد حسين الصطرن، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة، المؤتمر العلمي الأول حول: اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، 22- 2003/07/24، عمان الأردن، ص 09.

 ^{3 -} ناصر سليمان، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 17 - 18 أفريل 2006، الشلف، ص 596.

^{4 -} زغيب مليكه، حياة نجار، مرجع سابق، ص 401.

البنوك الجزائرية نقص في تخصيص ميزانيات لتدريب العمال وانعدامها في بعضها، وتشير الإحصائيات أن إنفاق البنوك على التكوين لا يتعدى 5% من الكتلة الأحرية، في حين نجد النسبة المعيارية العالمية في حدود 15%

الجدول رقم: (12) حالة الموارد البشرية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية

2004	2003	2002	2001	2000	البنوك العمومية
					البنك الوطني الجزائري BNA
5755	5657	5688	5705	5390	- العدد الإجمالي للمستخدمين
2045	2112	2103	1975	1620	منهم عدد الجامعيين
					بنك الجزائر الخارجي BEA
830 4480	4496	4355	4396	4329	- العدد الإجمالي للمستخدمين
030 4400	819	748	746	722	منهم عدد الجامعيين
					بنك التنمية الريفية BDL
4431	3953	3590	3434	3276	- العدد الإجمالي للمستخدمين
1234	1009	811	780	633	منهم عدد الجامعيين
					القرض الشعبي الجزائريCPA
4500	4590	4489	4518	4293	- العدد الإجمالي للمستخدمين
1363	1318	1202	1168	1013	منهم عدد الجامعيين
					بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR
6541	6938	6227	6764	6819	- العدد الإجمالي للمستخدمين
3069	2736	2737	2327	2330	منهم عدد الجامعيين
					الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP
4940	4871	4671	4617	4700	- العدد الإجمالي للمستخدمين
1878	1633	722	700	650	منهم عدد الجامعيين
30647	30505	29666	29488	28807	العدد الإجمالي لمستخدمي البنوك العمومية
10419	9627	8323	7696	6968	منهم عدد الجامعيين
%34	%32	%28	%26	%24	نسبة الجامعين

المصدر: زيدان محمد، فورين حاج قويدر، حودة الخدمات المصرفية ، المؤتمر العلمي الدولي حول : الجودة والتميز في منظمات الأعمال ،07-08ماي 2007 ، سكيكدة ، ص08.

71

^{1 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 299.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في الجزائر:

I- الإصلاحات المصرفية قبل 1990

I- I- إصلاحات 1971: مر النظام البنكي بمراحل عديدة، تميزت كل مرحلة بخصائص معينة، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر جهازا مصرفيا قائما على أساس النظام الليبرالي، إذ قامت السلطات العمومية الجزائرية بتأميم البنوك وذلك في 1966، ليتشكل بذلك الجهاز المصرفي الجزائري¹، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، وظهرت فكرة التخصص البنكي التي أدت إلى غياب المنافسة، كما كانت احتياجات التمويل تفوق موارد تعبئته، لذلك جاءت إصلاحات عام 71 بسبب النقائص التي خلفتها أساليب التمويل المعتمدة ميزات:

- نزع تخصص البنوك.
 - مركزيتها.
- هيمنة الخزينة العمومية: إذ تساهم بـ 70% تقريبا، في تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية .

لينتج عن عملية الإصلاح هذه اتخاذ جملة من الإجراءات، كان أولها ظهور البنك الجزائري للتنمية الذي نتج عن عملية الإصلاح هذه اتخاذ جملة من الإجراءات، كان أولها ظهور البنك الجزائري للتنمية وذلك في 07 جوان 07، كما تم إنشاء هيئتين استشاريتين في 07 جوان 07 هما:

- المجلس الوطني للقرض.
- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

كما حملت إصلاحات 71 رؤية جديدة لعلاقات التمويل والتي تم من خلالها تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وبذلك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية وتعاظم دور الجزينة العمومية في هذا المحال أنها في المناوك التجارية قدرتما في تنفيذ مهمتها فيما يخص المراقبة وتسيير المؤسسات المصرفية إذ أصبح البنك كهيئة تسجل حركة الأموال فقط، ولا يتمتع بخاصية البنك بمعنى الكلمة.

 ^{1 -} تمحدين نور الدين، عرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل
 التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق ص 04.

 ^{2 -} جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، ماجستير، نقود ومالية الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2005، ص 73.
 3 - محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص تخطيط، الجزائر، غير منشورة، 2001، ص 92.

^{4 -} بن خالدي نوال، مرجع سابق، ص 204 – 205.

^{5 -} زيدان محمد، مرجع سابق، ص 230، 231.

أنظر أيضا: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، 2005، ص 181، 183.

^{6 -} معراج الهواري، مرجع سابق، ص 166.

الإصلاحات المصرفية في 86 من خلال قانون القرض والبنك:

جاءت إصلاحات 86 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى عجز في ميزانية الدولة بـ 13.7 من الناتج الداخلي الإجمالي 1 ، ثما أدى إلى نقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل، بالإضافة إلى وجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل، وغياب سياسة تـأطير القرض 10.0 كما أجبرت المؤسسات على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، إضافة إلى نزاعات سواءا على مستوى السلطات النقدية أو على مستوى البنوك الأولية، كما ساد مبدأ مركزية الموارد المالية 10.00 ميكن البنك المركزي هيئة فعلية للإشراف على نظام التمويل وتسيير السياسة النقدية، فلم يكن سوى قاعدة خلفية لإمداد الخزينة بالأموال الكافية وإعادة تمويل البنوك 10.00 وبالتالي لم تعرف الفترة الـسابقة أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولذا أعتبر قانون رقم 10.00 الصادر في 10.01 أوت 10.01 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القـرض، وقد ترتب على هذا القانون ما يلي: 10.01

- على المستوى المؤسسي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة.
- على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الـوطني للتنمية.

كما أعطيت البنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القرض، وكذا حق متابعتها، وأعتبر البنك المركزي - وكل مؤسسات القرض - مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنويــة والاستقلال المالي، وينجزان العمليات التجارية على سبيل الاحتراف 6 ، كما انيطت له مهام جديدة تمثلــت

^{1 -} مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 20-21 أفريل 2004، بشار، ص20.

^{2 -} الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، ورقلة، عدد 03، 2005، ص52.

^{3 -} مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 80 – 09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 109 – 110.

^{4 -} مصيطفي عبد اللطيف، بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 03.

^{5 -} مليكه زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص 399.

^{6 -} محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص 19.

تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على حصص إعادة الخصم، وأصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخسضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات¹، وبالتالي استعاد البنك المركزي جزءا من صلاحياته. وبالتالي نتج عن هذا القانون نمط تسيير حديد للبنك والقرض، واستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر، وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض، وفي ظل الإصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي، وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية، وهذا يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات الوطنية.

3-I الإصلاحات المصرفية في سنة 1988:

أدت الإصلاحات الاقتصادية منذ 86، بإصدار قانون القرض والبنك، إلى إحداث تغيرات عميقة على النظام المصرفي، ورغم ذلك فإن استمرار الأزمة الاقتصادية دفعت بالسلطات الجزائرية في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات بالدرجة الأولى، وذلك من خلال القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 88 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وجاء هذا القانون كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تم وفق هذا القانون التأكيد على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على ألها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية.

وبذلك أصبحت بعض الأحكام التي جاء بما قانون 86، لم تعد تتماشى مع هذه القوانين، ذلك لأنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم انسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-01 السابق الذكر، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-60 الصادر في 12 جانفي 88 المعدل والمتمم للقانون 86-12، ومضمونه هو إعطاء الاستقلالية للبنوك، كما نظم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية وبين البنك المركزي والخزينة العمومية وبين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية، ونستكشف ذلك من حلال عرض للمبادئ والقوانين التي قام عليها والتي تتمثل في:

- إعطاء البنك المركزي الحق في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلى.

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلال المالي والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نـــشاط البنك يخضع إبتداءا من هذا التاريخ لمبدأ الربحية و المردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن نكيف نـــشاطه في هذا الاتجاه.

2 - بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، غير منشورة، 2006، ص 151 – 153.

^{1 -} خالد منه، العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية، مرجع سابق، ص 210.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية، في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور للاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية .
 - تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.
 - السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة في إطار مخطط القرض.
 - عدم إلزام البنوك بمبدأ التوطين.

الفصل الثاني:

- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة 2.
 - الحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية.
- تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية لتغطية الذمم غير المدفوعة، والحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية، خصوصا بعد رفع العبء عنها تدريجيا، فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، كما يخول لها إصدار أذونات الخزينة أو سندات التجهيز، مع إمكانية مشاركتها في السوق النقدي، وذلك لغرض توفير السيولة التي يحتاجها.

II- الإصلاحات المصرفية بعد 1990

II - 1 - الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض نصا تسشريعيا يعكس بصدق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه لتكييفه مع الاحتياجات التي يمليها السوق والواقع الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي نص قانون النقد والقرض على تدابير جوهرية نستعرضها فيما يلي:

- يمنح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية ويكلف بتسيير السياسة النقدية بعد إجراء تعديلات إدارية تتماشى مع مسؤولياته الجديدة وسمى بنك الجزائر.

^{1 -} الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 135

 ^{2 -} زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ، غير منــشورة ،
 2005ص 233.

⁻ أنظر أيضا: بريش عبد القادر ، مرجع سابق، ص 55.

 ^{3 -} بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،مرجع سابق ، ص07.

^{4 -} شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية، دكتوراه، علوم اقتصادية، نقود ومالية، الجزائر، غير منشورة، 2007، ص 173 – 174.

- تم إنشاء مجلس النقد والقرض ومهمته صياغة سياسات القرض والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاثة مندوبين عن الحكومة.
 - إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي.
 - توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض.

II - 2 - البنوك التي ظهرت بعد إصلاحات 90:

الفصل الثاني:

سمح قانون النقد والقرض بإنشاء البنوك الخاصة، وحدد في إطار هذا القانون شروط فتح هذه البنوك، كالحد الأدبى لرأس مال البنوك، ومن أهم هذه البنوك نذكر: 1

II- 2-I-بنوك خاصة برأسمال أجنبي:

- الشركة البنكية العربية ABC: و مقرها البحرين تحصلت على الاعتماد في 1997/11/17 برأسمال احتماعي قدره 20 مليون دولار.
- سيتي بنك الأمريكي CITIBANK: يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1.2 مليار دينار جزائري ويقع مقره بالأوراسي.
- الشركة العامة الفرنسية La Société générale: والتي فتحت فرعا بالجزائر في 104/15/ 1998. والتي فتحت فرعا بالجزائر في 1998 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري.
- البنك العربي الأردني ARAB BANK PLC: يقع مقره في عمان، تحصل على الاعتماد من طرف بمحلس النقد و القرض برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري.
- بنك ناتكسيس الأمانة NATEXIS ALAMANA: لقد أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 500 مليون دج، و لقد حاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث أصبح منذ 1997 تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في رأسمالها.
- البنك القطري -ريان بنك RAYAN BANK: أنشئ من طرف مجموعة الفيصل ومقره قطر برأسمال معتمد بـ 30 مليون دولار.
- بنك PG HERMES SPA : أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري و United group : مصر و EPG HERMES SPA مصر و United group بالإمارات العربية المتحدة.

^{1 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 66 – 68.

- البنك العام المتوسط BGM: تأسس في حوان 1998 برأسمال قدره مليار دج منها 8%عبارة عن مساهمات أحنبية، حيث يقوم بمجمل العمليات المصرفية بالإضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق

112-2-1 البنك الجزائري المختلط البركة BARAKA: تأسس بتاريخ 06/12 البنك الجزائري المختلط البركة الدولي ومقره حدة في السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية 1990 مساهمة بنك البركة الدولي ومقره مدة في السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، و تم توزيع حصص رأس مال يعطي الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%، و هو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي بقواعد و أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد تطورت أعماله في مجال التمويل اللاربوي.

II- 2-3-بنوك خاصة برأسمال جزائري:

الفصل الثاني:

الأسهم.

لقد تم منح الاعتماد لهذه البنوك برأسمال جزائري من طرف مجلس النقد و القرض، ومن بين هذه البنوك:

- البنك الاتحادي UNION BANK: أنشئ هذا البنك في 1995/05/07 برأسمال خاص مختلط وطني و أحنبي، و ترتكز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة منها: جمع الادخار، تمويل العمليات الدولية، و المساهمة في رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح و الإرشادات والاستشارات المالية للزبائن.
- الخليفة بنك EL KHALIFA BANK: تحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد و القرض في 1998/03/25 مليون دولار، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 2003/05 الصادر بتاريخ 2003/05/29.
- البنك المختلط B.A.M.I.C: أنشئ بتاريخ 11 /06/ 1988 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة BADR: أنشئ بتاريخ 50 / 1988 من رأسماله و بمساهمة أربعة بنوك عمومية جزائرية بنسبة 50% الأخرى و هي BNA،BEA،CPA
- منى بنك MOUNABANK: و هو بنك تجاري تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض بتاريخ 08/ 08/ 1998 برأس مال قدره 620 مليون دينار جزائري.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري B.C.I.A: و هو بنك حاص أنشئ برأس مال قدره 500 مليون د.ج، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08-2003 بتاريخ 2003/08/21.
- البنك الدولي الجزائري Algerian international bank: تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض برأسمال مختلط وطنى أجنبي.
- الشركة الجزائرية للبنك CA-BANK: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد و القرض في 12 جوان 1999، و اعتمد من طرف بنك الجزائر في 20 /11/ 1999، وأسمال قدره 700 مليون دينار جزائري.

II - II - II - II - II التي أدخلت على قانون النقد والقرض: بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون النقد والقرض رقم II - II وبداية تطبيقه والعمل به، ونتيجة ظهور بعض الثغرات في على التعديلات من أجل ضمان فعالية البنك في تحقيق أهدافه:

II - 30 - 10 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90 - 10: وجاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90 - 10: المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90 - 10 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقـم 01 - 01 المــؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركــزي دون المــساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء التعديل من خلال:

- تنص المادة 2 من الأمر 10-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، وتنص المادة 03 من الأمر 03-01 على عدم حضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية ،كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (حارج موظفي البنك) الذين يستعين بمم المحافظ 3 ،كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ ونوابه 2 .

- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض، وذلك بفصله إلى هيئتين: مجلس إدارة لبنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية والذي تخلى عن دوره كمجلس للإدارة.

إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر، و لم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، حاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التحاري، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات، فجاء الأمر 03-11.

II - 30 - 1 الأمر مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 200 الذي يلغي قانون 200 - 10: جاء هــذا الأمر مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 200 - 20 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بما الأمر 200 - 200 والتي تتمثل أساسا في الفصل الأول بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أن الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 200 - 200 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، إذ أشارت المادة 200 الى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، كما نصت المادة 200 على

 ^{1 -} عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، محلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشلف، العدد 40، 2006، ص 321.

^{2 -} جمعون نوال، مرجع سابق، ص 114، 115.

الفصل الثاني:

كما أصبحت اللجنة المصرفية عين السلطة التنفيذية على كل ما يحدث في شؤون النقد والقرض والذراع القمعي لها، وأصبح يرأسها المحافظ شخصيا وألغى إمكانية حضور أحد نواب المحافظ لرئاسة اللجنة، إضافة إلى تقوية الطابع الردعي لقانون النقد والقرض من خلاله أصبح وكأنه قانون عقوبات حيث احتوى على أكثر من 11 مادة، ويتجسد ذلك من خلال 2:

- قمع جريمة تبييض الأموال.
- قمع جريمة إفشاء السر المصرفي.
- قمع جريمة النصب والاحتيال وحيانة الأمانة.
- قمع حريمة استغلال أموال البنك لأغراض شخصية.
 - قمع جريمة احتلاس وتبديد أموال البنك.

II - 3-3-التعديلات التي أدخلت خلال 2004: ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، وتعميق الرقابة وتدخل الدولة، وذلك استكمالا للإصلاحات التي تمت خلل 2003، فقد تم في 04 مارس 2004 إصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في 3:

- التنظيم رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدبى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدبى لرأسمال البنوك بـ 100 مليون دج، و بـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدبى لرأس المال في سنة 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يترع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات في النظام المصرفي.

الاحتياطي حدد شروط تكوين الاحتياطي -التنظيم رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإحباري بين 0% و 01% كحد الإحباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإحباري بين 0% و 01% كحد أقصى.

-التنظيم رقم 03 – 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم،

3 - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مرجع سابق، ص 486، 487

^{. 1} مر رقم 30-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 3003/08/27.

^{2 -} عجة الجيلالي ، مرجع سابق، ص 322-325.

يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

II - 3-4 التعديلات التي أدخلت خلال 2008: ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، و استكمالا للإصلاحات التي تمت خلال 2004، فقد تم رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايير دينار جزائري و المؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دج أ.

المطلب الثالث: واقع وآفاق الخدمات البنكية الالكترونية بالبنوك الجزائرية العمومية

I عصرنة وتحديث نظام الدفع بالبنوك الجزائرية :

في إطار تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين البنوك الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية، علاوة على زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية على مستوى هذه البنوك، بادرت السلطات الجزائريــة إلى إنشاء شركة لتألية المعاملات المصرفية والنقدية، وذلك من خلال إنشاء شركة لتألية المعاملات المصرفية والنقدية، وذلك من خلال إنشاء شركة مساهمة بين البنوك العمومية الجزائرية التالية (بنك الجزائر الوطني، بنك الفلاحة والتنمية الريفيــة، بنك النتمية الحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للادخار والتوفير، القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، حيث تقوم بصناعة البطاقة البنكية الخاصة بالــسحب المقاييس المعمول بما دوليا، وطبع الإشارة السرية²، وبالرغم من تأسيس شركة SATIM لإســراع وتيرة تألية نظام المعلومات والدفع، إلا أن ذلك لم يتحقق بالقدر الذي كان منتظرا لتأخر مــشروع الــربط الشبكي بين البنوك والمؤسسات المالية، والذي عرف بمشروع " ريس RIS " الذي بدأ في تنفيذه في 1999، مشاريع هامة في هذا الصدد من أبرزها مشروع الحظيرة الالكترونية بسيدي عبد الله (نحو 30 كلــم غــرب العاصمة)، والذي خصص له مبلغ 22 مليار دينار، والهدف منه تطوير التكنولوجيات الجديــدة في الإعــلام والاتصال في الجزائر، من خلال آليات متعددة في البحث والتطوير المتخصص، التكوين ... الحــك.

كما تم الشروع خلال 2004 بتنفيذ مشروع نظام المدفوعات للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي. «RTGS» وهو نظام دفع بين البنوك أين يتم تحويل المبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق 10 ملايين دينار،

^{1 -} بنك الجزائر يقرر رفع رأسمال البنوك و المؤسسات المصرفية: http://www.radioalgerie.dz/?p=2446

^{2 -} مرزيق عاشور، معمري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية، المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مرجع سابق ،ص08

^{3 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 198، 199.

^{4 -} رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية والمصارف الجزائرية، ،مرجع سابق، ص 328.

[•]régime de traitement des grandes sommes.

ليتم تشغيله في بداية فيفري 2006، إلا أن الشروع الرسمي - حسب إدارة بنك الجزائر -بدأ العمل بهـــذا النظام خلال 2008.

وكذلك وفي إطار تحديث نظام الدفع للقيم الصغيرة، قام بنك الجزائر، بإنشاء مركز ما قبل المقاصــة بين البنوك في أوت 2004، ويهدف إلى ضمان إنجاز المقاصة الالكترونية، والمساهمين في هذا النظام هم بنك الجزائر، والبنوك التجارية والخزينة العمومية وبريد الجزائر، أنطلق فيه خلال 2005، على أن يبدأ فيه بصورة عملية مع بداية 2006، إلا أن الملاحظ ميدانيا أن التطبيق الفعلي لهذا النظام عرف تأخراً.

وإذا ما تحدثنا عن أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر، فنجد أن استخدام البطاقات الالكترونية لا يزال جد محدود، وقد تعثرت العملية لعدة أسباب:²

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
 - ضعف الإقبال على استخدام وسائل دفع الكترونية.
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية.
 - تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
 - ارتفاع تكلفة وصيانة الأجهزة الخاصة بالعمليات المصرفية.

الفصل الثاني:

وإذا ما تحدثنا بلغة الأرقام، فإن الواقع يشير إلى محدودية استخدام البطاقات البنكية التي تم طرحها، ورغم ذلك فإن عدد البطاقات البنكية في تزايد ملحوظ، ويستحوذ بريد الجزائر (سابقا) على 80% منها وذلك من خلال الجدول أدناه:

^{1 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 203، 204.

^{2 -} غانم عبد الله، آيت الله مولحسان، آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية،الملتقى الدولي الثالث،المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ،12-13نوفبر 2005، بسكرة، ، ص 346.

الفصل الثاني:

الجدول رقم (13): عدد البطاقات البنكية حسب البنوك خلال الفترة (1999-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	المؤسسات
182432	178311	15415	130094	104311	91543	PA
8600	5477	3622	2559	1781	1063	BEA
5326	5947	5528	14	0	0	BNA
4856	5005	4816	4192	2670	28	CPA
3795	4073	4339	2163	1193	47	BADR
1905	1736	530	61	0	0	CNEP
2069	1689	651	0	0	0	BDL
850	555	66	0	0	0	SOCIETE GENERAL
208	204	164	140	111	0	EL BARAKA
59	33	0	0	0	0	RYAN BANQUE
41	0	0	0	0	0	HOUSING BANQUE
210141	203030	173131	139223	110066	92681	المجموع

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص200

كما يشير الواقع إلى محدودية عدد الموزعات الآلية للنقود حتى 2005، إذ يوضح الجدول أدناه ذلك: الجدول رقم (14) عدد الموزعات الآلية للنقود حتى نماية 2005.

عدد الموزعات في طور الإنجاز	عدد الموزعات الآلية المنجزة	المؤسسات
100	26	CPA
-	40	BEA
100	50	BNA
60	60	BADR
100	31	CNEP
30	16	BDL
300	112	PTT
10	6	SOCIETE GENERAL
-	02	EL BARAKA
-	03	RYAN BANQUE
-	01	HOUSING BANQUE
-	03	BNP Paribas
700	350	المجموع

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سابق201

وكذلك قلة عدد التجار المزودين بنظام ullet ، وذلك من خلال الجدول التالي:

بنظام TPE	المزودين	التجار	عدد (15)	الجدول رقم
-----------	----------	--------	-------	-----	------------

عدد التجار المنخرطين	المؤسسات
56	بريد الجزائر
20	البنك الوطني الجزائري
246	القرض الشعبي الجزائري
47	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
27	بنك الجزائر الخارجي
61	بنك التنمية المحلية
0	صندوق التوفير والاحتياط
9	بنك البركة
4	الشركة العامة بنك
0	الريان بنك
2	صندوق التعاون الفلاحي
254	المجم وع

المصدر: بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص:202

ولذلك وسعيا منها لتوسيع التعامل بالبطاقات البنكية ولإضفاء الطابع الآلي للمعاملات البنكية، فقد ولذعت الشركة الجزائرية Satim خلال شهر فيفري 2008 حوالي 175 ألف بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك، علما أنه بدأ العمل بها في شهر مارس 2005، وتسمح هذه البطاقة لكل زبون لديه حساب في أي بنك أو بريد الجزائر (سابقا) بالقيام بعمليات السحب طوال أيام الأسبوع وبنظام 24 / 24 ساعة على مستوى كل الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وكذا تسديد المشتريات والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الالكتروني الموجودة بمختلف المتاجر والصيدليات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الهاتف وغيرها ألى ألموجودة بمختلف المتاجر والصيدليات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الهاتف وغيرها ألى ألموجودة بمختلف المتاجر والصيدليات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الهاتف وغيرها ألم ألموجودة بمختلف المتاجر والصيدليات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الهاتف وغيرها ألموجودة بمختلف المتاجر والصيدليات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الهاتف وغيرها ألموجودة بمختلف المتابع والمتلايات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الماتف وغيرها ألموجودة بمختلف المتابع والمتلايات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الماتف وغيرها ألموجودة بمختلف المتابع والمتلايات ومحطات البترين إضافة إلى تسديد فواتير الماتف وغيرها ألموجودة بمختلف المتابع والمتلايات و المتلايات والمتلايات و المتلايات و المتل

وكشفت بيانات حديثة أن هناك 965 ألف شخص فقط يمتلكون بطاقة الدفع البنكي في بلد عدد سكانه 34 مليون نسمة، وتراهن السلطات إلى الوصول إلى 1.5 مليون بطاقة بحلول عام2009، في حين أن

[•]Terminal paiement électronique

أ شؤون جزائرية ،الموزع الوحيد ساتيم سيقتحم مجال البطاقات الدولية ، 2008/09/10:

الجزائر لديها الآن أقل من 350 ألف من مستخدمي بطاقات الصراف الآلي وأقل من 1000 منفذ للصراف

الفصل الثاني:

الآلي في أرجاء الوطن.

كما ترغب مؤسسة Satim في تركيب 500 جهاز آلي لسحب الأموال بنهاية 2008، بحد ف تكريس الدفع الالكتروني كممارسة بحلول أوائل 2009، وبلوغ 500 ألف حامل لبطاقة الدفع المصرفي خلال بضعة أشهر، 2 كما يتوقع إقامة من 30 إلى 40 ألف ماكينة للصراف الآلي في السنوات الخمس المقبلة، متوقعا أن يصل عدد مالكي البطاقات الالكترونية إلى 2 .

III - أسباب عجز البنوك الجزائرية عن تقديم خدمات مصرفية الكترونية:

هناك عدة أسباب جعلت من البنوك الجزائرية لم ترق بعد إلى تقديم حدمات مصرفية الكترونيـــة مقارنـــة بالبنوك الأجنبية، ولعل ذلك يعود إلى:

III-1-البنية التحتية اللازمة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات: يشير الجدول أدناه إلى تحسن ملحوظ في عدد المشتركين في الجزائر من خلال الهاتف النقال والثابت واستعمال الانترنيت وذلك بين 2000 و حوان 2005، كما وصل عدد مستخدمي الانترنيت خلال 2006 إلى 1.920 ألف مستخدم بنسبة 5.83% في حين أن المعدل السنوي يقدر بــ 15.28%، و لم يتجاوز استعمال الهاتف الثابت 2.82%، في حين أن نسبة الهاتف الخلوي قدرت 1.52%، كما قدرت عدد الحواسيب خلال 4. 350 ألف.

ويتوقع أن يستمر مستعملي الحواسيب في الارتفاع إذا تحققت الأهداف المسطرة لمسشروع "أسرتك" هدف حصول كل عائلة جزائرية في عام 2010 على حاسوب خاص، ورغم انخفاض أسعار الحواسيب وكذلك الاشتراك في الانترنت إلا أنها تبقى ليست في متناول كثير من الجزائريين.

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/321413.htm

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/318392.htm

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/321413.htm

^{1 -} كامل الشير ازى، الجزائر تطبق نظام التحويلات المالية الفورية نهاية العام الجارى ، 2008/08/23:

^{2 -} كامل الشيرازي، التعاملات المالية الالكترونية الجزائرية لا تزال متعثرة ، 082008/21:

^{3 -} كامل الشيرازي،مرجع سابق:

^{4 -} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، ص 175.

الجدول رقم (16) تطور عدد المشتركين في الجزائر في قطاع الاتصالات:

استعمال الانترنيت	الهاتف النقال	الهاتف الثابت	
0.15	0.086	1.8	2000
0.20	0.099	1.9	2001
0.50	0.5	2	2002
0.70	1.4	2.1	2003
1.50	4.9	2.5	2004
1.5	7.8	2.90	جوان 2005

المصدر: تاوتي عبد العليم، دراسة سوق حدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر، ماجستير، علوم المصدر: تاوتي عبد العليم، دراسات اقتصادية، 2006، ورقلة ، ص 82.

III - 2 - عدم انتشار التجارة الالكترونية: تساهم التجارة الالكترونية في استعمال التكنولوجيا الحديثة سواء بطاقات الدفع، أو الانترنت ...الخ، إلا أن الواقع الجزائري لا يشير إلى استعمالها في التعاملات، وذلك لعدة أسباب 1:

- انتشار الأمية في شكلها التقليدي إذ تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 7 ملايين أمي في الجزائر.
 - انتشار الأمية المعلوماتية، وذلك من خلال الجهل في استعمال الحاسوب.
 - حاجز اللغة، إذ تعتبر اللغة الإنكليزية هي اللغة المستعملة غالبا في التجارة الالكترونية.

III-3-الأطر البشرية ذات الكفاءة: إن العنصر البشري في البنوك الجزائرية، يتميز بـضعف فعاليتـه وانعدام روح المبادرة والإبداع لديه، وذلك يعود إلى 2:

- ضعف التكوين القاعدي.
- بطء عملية التأهيل والرسكلة.
- عدم وجود المحفزات وكثرة المشاكل المهنية.
- غياب ثقافة مصرفية لدى الكفاءات البشرية.

HI-4- عدم وجود تشريعات ضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الالكترونية: لم يـول المـشرع الجزائري أهمية للتجارة الالكترونية ، إذ لا نجد قواعد وقوانين تنظم التجارة الالكترونية ، إذ يعود ذلك إلى عدم وجود تطبيق للتجارة الالكترونية في الجزائر .

^{1 -} محمد بن بوزيان، عائشة بلحرش، التجارة الالكترونية في الجزائر، الفرص والتحديات، الملتقى الوطني، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، 40 - 2004، بشار، ص 11.

^{2 -} عبد اللطيف بلغرسة، من أجل إستراتيجية تنموية للكفاءات البشرية في مؤسسات المصرفة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09 – 10 مارس 2004، ورقلة، ص 126، 127.

المبحث الثالث: أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية المطلب الأول: الآثار الإيجابية

إن تحرير تحارة الخدمات المالية والمصرفية نتيجة تطبيق الاتفاقية ، سوف يؤدي إلى إحداث أثــر إيجـــابي على الخدمات في الدول النامية ،وخاصة الجزائر ، ومن أهم هذه الآثار:

- أن تتعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات ،وما يتبع من رفع كفاءة الجهاز المصرفي 1، ويرجع ذلك إلى ما يلي : 2
- _ تطوير الأساليب والممارسات المصرفية في السوق المصرفي بشكل يتواكب مع أحدث التقنيات المتاحة في العالم .
- _ التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية و الاستفادة من تراكم الخبرة، وإعداد كوادرها على مستوى عال من الكفاءة.
 - _ تطوير العديد من الابتكارات والأدوات المالية التي لم تكن متاحة في السابق.
- _ تدعيم سوق رأس المال بالخبرات المؤهلة والمدربة تدريبا عاليا، في مجال الاكتتاب والسمسرة والمقايضة والترويج وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار.
- إن التحرير في الاقتصاد الخدمي المالي وتطبيق مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية ، سوف يتيح الفرصة للاستفادة من هذا المبدأ والحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء الأحرى في قطاع الخدمات المصرفية ،كما يؤدي ذلك إلى نفاذ الخدمات المصرفية لهذه الدول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتأسيس فروع بنكية لها بالخارج .
- تحفيز البنوك على تحسين حدماتها المصرفية بصورة حقيقية في ظل اعتبارات المنافسة الأجنبية ، وذلك بالتحديث والتغيير دائما في تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسات البنكية .
 - نقل التكنولوجيا المصرفية ، مما يتيح لهذه الدول مواكبة التطورات العالمية في هذا المحال³.
- تحرير تجارة الخدمات المالية ،ينشط سوق الخدمات المالية في الدول النامية هـذا بالإضافة إلى نمـو الأسواق المحلية ، وتحسن معاملة السلطات المحلية للشركات والمصارف الأجنبية ، سوف يشجع الخبرة الأجنبية ورأس المال الأجنبي ، لتقديم مزيد من السيولة للأسواق المحلية ، إلى جانـب المـساهمة في تشجيع المدخرات المحلية .
 - تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات.

¹ _ عبد المطلب عبد الحميد : الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص164.

^{. 245} - 2 أحمد سليمان خصاونة ، مرجع سابق ، ص

³ ــ رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات في مجال الخدمات،أطروحة دكتوراه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007، ص 285،284 .

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

رفع مستوى أداء المخاطر ، واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية .

الفصل الثاني:

- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية ، وتقديم أدوات تقنية مستحدثة .
- تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من حانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي ، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية .
 - زيادة الدحل وتحقيق نمو اقتصادي.
 - التوزيع المتكافئ للموارد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول.
- الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف وإجراء اصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير ، والتي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي . 2.
- إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح القطاع المصرفي وكذلك هياكل المؤسسات المالية، وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم حدمات مالية شاملة.
 - إيجاد فرص للانطلاق للأسواق الخارجية ، ودعم التواجد المالي خارجيا .

المطلب الثاني: الآثار السلبية

تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية و تطبيق قواعد الاتفاقية ، سوف يؤدي إلى إحداث أثر سلبي على الدول النامية ،ومنها الجزائر ، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية : 4

• إن التحرير سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية ، في الوقت الـذي لا تزال فيه المصارف في الجزائر غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظرا لمحدودية أحجامها ، وتواضع حدماتها مقارنة بالبنوك الأجنبية ، وخاصة أن الاتفاقية قد أعطت الفرصة لهذه البنوك الأحيرة في التواجد التجاري لها ولفروعها ولمكاتب التمثيل التابعة لها في تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية ، وقد تؤدي هذه المنافسة إلى حروج بعض الوحدات المصرفية من السوق .

¹ _ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص165.164

¹³. النظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مرجع سابق، ص13.

³¹م ، مرجع سابق ، ص3

⁴ _ أنظر في ذلك: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص281،282.

[:] عبد المطلب عبد الحميد :الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص 169.166.163162.

[:] أحمد سليمان خصاونة ، مرجع سابق ، ص، 244.243.

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

• إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي ، وإتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم حدماتها في السوق المحلية ، قد يؤدي إلى حسائر تنشأ نتيجة تأثير سياسات البنوك الأجنبية يؤثر على السياسات الداخلية بالدولة ، بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل المنافسة الضارة . مما يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية بالدولة نتيجة لهذا التحرير ، ومن أمثلة هذه السياسات الاقتصادية السياسات النقدية وتخفيض الائتمان وسياسة الرقابة على النقد الأجنبي ، ويصل الأمر في نهاية المطاف إلى عرقلة غو الصناعات الوطنية الوليدة والتي تقوم بدعمها البنوك الوطنية .

الفصل الثاني:

- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كوادر مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وإنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة وفي أقل وقت ، وهو مالا يتوفر في أغلب الدول النامية ، خاصة وأنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تتزايد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها ، واتساع شبكة الفروع على مستوى العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية .
- قد تقوم البنوك في ظل تحرير الخدمات المصرفية بالتورط في عمليات حديثة قد لا تتفق واحتياطات السوق المصرفية مثل المضاربات.
- ضعف قدرة البنوك في الجزائر من فتح فروع لها بالخارج، مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحريــر التجارة في الخدمات.
- ضعف قدرة هذه البنوك على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية، بسبب قلة حبرتها وضعف أداء العاملين فيها، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمتقدمة.
- سوف يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية إلى عجز في ميزان المدفوعات ، نظرا لأن الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى استيراد هذه الخدمات ، وسيساعدها في ذلك التحرير الدولي لها وفتح أسواق الخدمات المحلية لاستيرادها، مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة (استيراد الخدمات) ، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن (تصدير الخدمات) ، وينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي من أهمها العجز الدائم في إجمالي بنوده.
- من الممكن أن تقوم البنوك الأجنبية بخدمة تلك القطاعات المربحة فقط، وهذا ما سيؤدي إلى حصر مجال تقديم الخدمات وبالتالي عدم وصولها إلى قطاعات معينة ، كما إلها يمكن أن تعمل وفق سياسات مالية معينة لتأمين مصالح أصحابها وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية وغالبا ما تكون متناقضة مع أهداف وخطط التنمية الوطنية .
- وقد يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية ويعتبر هذا الأثر من أهم الآثار السلبية للعولمة 1.

^{. 10.09} مرجع سابق ، ص1 مرجع سابق ، ص1

الفصل الثاني: النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

اعتمد المؤيدون للآثار السلبية على الحجج السابقة إلا أنه يمكن الرد على بعضها، وذلك أنه بالنسبة للتخوف من التحرير من أجل حماية الصناعات الوليدة التي تدعمها البنوك الوطنية وعدم القدرة على المنافسة مع البنوك الأجنبية ذات الخبرة الطويلة ، فيمكن الرد عليه بأن الاتفاقية قد منحت للدول النامية حقا في تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية والتي من بينها الخدمات المالية والمصرفية، والتي تقبل أن يعمل بها مقدمي الخدمات الأجانب ، وتستطيع هذه الدول وفقا لذلك أن تحدد التزاماتها بما لا يضر صناعتها الوليدة .

أما التخوف من حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية نتيجة لاستيراد الخدمات المالية دون أن يقابلها صادرات لها، يما يؤدي إلى زيادة الأعباء على موازين مدفوعات الدول النامية ، فردا على ذلك يمكن القول بأنه توجد دول نامية كثيرة مثل مصر والهند تتمتع بمزايا نسبية كبيرة في مجال الخدمات ، والتي تحتاج إلى عمالة كثيرة كقطاع النقل والسياحة والمقاولات والبنوك تحديدا ، وسوف يؤدي إلى زيادة صادراتها الخدمية بعد تحرير تجارة الخدمات ، مع إمكانية زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية ، فيحدث التوازن في ميزان المدفوعات .

المطلب الثالث: إستراتجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية

I - الاتجاهات الحديثة للبنوك في استخدام التكنولوجيا المصرفية

I - 1 - نظم الدفع الالكترونية:

تطورت وسائل الدفع الالكتروني خاصة منذ انتشار التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي ، وتتمثل أهم تلك الوسائل في :

: - 1 - 1 - الدفع باستخدام البطاقات البنكية

يطلق عليها النقود البلاستيكية ، وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية مغناطيسية ، يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته .

ظهرت البطاقات البنكية في أواخر 1958 وذلك عن طريقBanc America ويتم إصدارها عن طريق مظمات عالمية مثل فيزا ،ماستركارد أو عن طريق مؤسسات تجارية كبرى ، أو عن طريق مؤسسات مالية ، مثل الدانيرزكلوب ،أمريكان أكسبرس 1 .

90

¹ ـــ لمزيد من التفاصيل : نوال بن عمارة،وسائل الدفع الالكترونية (الآفاق والتحديات)،ملتقى دولي :التجارة الإلكترونية ،ورقلة ، 3004، ص02-08 .

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

.

الفصل الثاني:

Smart cadres : - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1

تشبه هذه البطاقات الكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة بصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية ، التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري، ويتيح هذا النظام لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها سواء كانوا مشتركين بمؤسسة Visa أو MasterCard .

I - 1 - 3 - الدفع باستخدام الشيكات الإلكترونية :

تم تطوير هذه الوسيلة لتتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، فالشيك الإلكتروني يشبه الـــشيك التقليدي (الورقي) إلا أنه عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة ، يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ،ليقدمه إلى البنك الذي يعمل بالانترنت ،ليتم تحويل قيمة الشيك وإعادته إلى حامله أ.

I - 1 - 4 - النقود الإلكترونية:

النقد الإلكتروني هو شكل من أشكال النقد الكتابي يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني².

I - 2 - خدمات الصيرفة الالكترونية: وتتمثل في :

العملاء. الماتف المصرفي: مكن الهاتف المصرفي على الرد على استفسارات العملاء.

الصيرفة عبر شبكة الإنترنت: يطلق على هذا النوع عدة تسميات 3 :

internet Banking بنوك الإنترنت

البنك المترلي home Banking

online Banking البنك على الخط

الخدمات المالية الذاتية Self-Service Banking الخدمات

وجميعها تغيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنحاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المترل أو المكتب، ، أو من أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون.

http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1206

¹_ مرجع نفسه ، ص 12.

² __ رحيم حسين، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصاريف الجزائرية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات ،2004/12، الشلف ص 320 .

³⁻ يونس عرب ،البنوك الكترونية ، 2009/05/10:

M- banking_:البنك الخلوي - 3-2 البنك

البنك الخلوي هو البنك الذي يسمح بإجراء مختلف العمليات المصرفية ، وتسيير الحسابات ، انطلاقا من الهاتف اللاسلكي (الخلوي) ، وهو يمثل أحد الخدمات الإلكترونية المتطورة التي تتم عن بعد حيث يعمل 24 ساعة و باستمرار على مدى العام ، وكذلك في أستراليا بالتعاون مع بنك الكومنولث وشركة فودافون العالمية ، وكذلك بدأ العمل به في بعض الدول العربية مثل مصر .

3-I - واقع خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية العمومية :

إن استعمال التكنولوجيا المصرفية محدود في الجزائر، فلم يقتصر استعمالها إلا على بطاقات الـــسحب والدفع بين البنوك المحلية فقط، إلى جانب بعض العمليات الأخرى خاصة المتعلقة بالربط بين البنوك لتـــسهيل بعض العمليات.

في حين أنه ليس هناك أي إدخال لخدمات الصيرفة الالكترونية، كإقامة فروع لبنوك الكترونية، أو تقديم حدمات عن بعد، فمواقع البنوك على الانترنيت، استخدمت فقط كمواقع تعريفية، وبالتالي فإن عملية عصرنة وتحديث النظام البنكي تسير ببطء شديد، رغم أن الجزائر سعت إلى إنشاء مؤسسات حاصة لذلك.

II - الاتجاهات الحديثة لإعادة هيكلة البنوك:

Universal Banks : ببني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة

لقد بدأت فكرة التحول الشاملة من قبل البنوك التجارية في معظم دول العالم نتيجة لإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، أينما أخذت البنوك تتجه نحو أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، مما أدي إلى تغيير هياكل ميزانيتها التي تعكس تنوع مصادر إيراداتها من جهة، إضافة إلى تنوع محالات توظيف واستخدامات هذه الموارد من جهة أخرى .

وبالتالي، تعرف البنوك الشاملة بألها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي ، بحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال 2 .فالبنوك الشاملة تقوم بالمساهمة في كل نشاطات الصيرفة المختلفة وامتلاك الأسهم في الشركات

¹ ــ بوعزة عبد القادر ، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة ، الملتقى الوطني المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية ، 24.25 أفريل 2006، ص03.

²⁻ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص19.

المساهمة ، وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية وبالتالي فالبنوك الشاملة تقدم حدمات مالية والمصرفية لكل محالات الاقتصاد حتى أطلق عليها لفظ الصيرفة ذات الخدمة الكاملة Banking ، والتي شاع استخدامها في الثمانينات والتسعينات في الدول الغربية.

إذ أن من أهم الدوافع التي تؤدي إلى التحول نحو تبيي مفهوم البنوك الشاملة ما يلي: 1

- دوافع ذاتية بمدف تطوير أدائها ، لغرض البقاء والاستمرار .
 - التطورات والتحولات الاقتصادية المحلية والدولية.
- التطور العلمي والتكنولوجي أدى إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك .
 - ظهور البنوك الافتراضية ونمو وتطور النقود الإلكترونية.
- المنافسة وذلك عملا بالمقولة "إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا"، سعيا منها في كسب العميل ورضاه.

II - 1 - 1- الاتجاه العالمي نحو البنوك الشاملة:

لقد كانت فكرة البنوك الشاملة ألمانية، ويرجع ذلك إلى القرن التاسع عشر عندما ظهرت إلى الوجود أصول أكبر ثلاثة بنوك خاصة وهي: commerz Bank ،Deutsh ،Drersdner، وذلك حالل الفترة 1924-1895 ، حيث اعتبرت بنوك تجارية واستثمارية ، وقدمت حدمات متنوعة سواء في السوق النقدية أو المالية ومع بداية 1960 تحركت البنوك التجارية الألمانية في اتجاه كامل نحو البنوك الشاملة ليصل عددها إلى أكثر من 4 ألاف بنك شامل يصل عدد فروعه إلى 45 ألف يعمل كما أكثر من 750 ألف عامل ، بينما نشأة البنوك الشاملة في فرنسا تعود إلى القرن التاسع عشر، أما في الولايات المتحدة فلم يعط القانون الفرنسي حق البنوك الفرنسية بممارسة أعمال غير مصرفية إلا بعد صدور قانون البنوك المسمى 1982 والذي الفرنسي حق البنوك المشاملة في أوائل الثلاثينات ، ليصدر بعدها الكونغرس، قانون مؤسسات الإبداع عام 1982 والذي أعطى للبنوك الحق في التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية ، أما في كندا وإنجلترا فلم تتحول إلى بنوك شاملة إلا بعد عام 1960.

أنظر أيضاً : عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ،مرجع سابق ، ص 52 .

¹⁻ إبراهيم بورنان ، عبد القادر شارف ، البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي المجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،، مرجع سابق، ص 09، 10.

^{.175 ،174} سليمان حصاونة مرجع سابق ، ص $^{-2}$

II - 1 - 2- اتجاه البنوك الجزائرية إلى الشمولية:

Banque "منح قانون النقد والقرض 90-10 للبنوك الجزائرية صفة البنوك التحارية مزاولة العديد من "unuveslle"، وهذا من خلال المادة 110 و 110 اللتان تفتحان للبنوك التحارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أنه من الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف التعامل بالأدوات المالية والاستثمارية الطويلة الأجل، والذي يعود إلى ضعف سوق الأوراق المالية أ، ومن ناحية تنويع مصادر التمويل فنلاحظ عودة البنوك الجزائرية إلى التخصص، كعودة صندوق التوفير والاحتياط إلى التخصص في محال السكن.

2-II الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

أصبحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم ، وباعتبارها أحد النواتج الأساسية للعولمة، زادت نتيجة لمتغيرين أساسيين ، أحدهما اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والآخر المتعلق بكفاية رأس المال ، والذي جعل من الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية .

فالاندماج من الناحية القانونية هو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر بمقتضاه، يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة 2.

أما من الناحية الاقتصادية، فيمكن تعريفه بأنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر، لأحداث شكل من أشكال التوحد، حاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية ، وبالتالي فإن الاندماج عملية انتقال بالبنك من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل 3 .

بكيث تتلخص أهم دوافع الاندماج المصرفي في ما يلي :

- تحقيق وفورات الحجم وفتح أسواق حديدة حراء الاندماج.

¹⁻ بريش عبد القادر، ص 175، 176.

²⁻ بركان زهية ، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 02.الشلف ، ص174.

³⁻ محسن أحمد الخضيري ، الاندماج المصرفي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007 ص 35.

⁰⁴04 مرجع سابق ، ص $^{-4}$

الفصل الثاني: النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- تزايد الاتجاه نحو اعتماد إستراتيجية الصيرفة الشاملة كان من أهم دوافع وأسباب الاندماج المصرفي.
 - النمو والتوسع من حيث رأس المال والنشاط.
 - زيادة الربحية نتيجة توسع النشاط و زيادة رأس المال .
 - تعزيز القدرة على المنافسة الدولية، نتيجة تحرير الخدمات المصرفية.
 - القدرة على مواجهة المخاطر المالية المتأتية من الأسواق الدولية .

ومن أشهر عمليات الاندماج اندماج بنك citi group مع citi group حيث بلغت الصفقة بقيمة 170 بليون دولار وأصبح يعرف بـ citi group وفي فرنسا اندمج بنك paris وفي فرنسا اندمج بنك Paris مع Société General وبنك Société General عام 1999 ليكونا كيانا مصرفيا عملاقا أصوله حوالي تريليون دولار، وأما الدول النامية وعلى مستوى الدول العربية خصوصا فقد شهدت عمليات اندماج، اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة.

وبالنسبة للجزائر فإنما لم تشهد إلى اليوم أي عملية اندماج تذكر.

II - 3- خوصصة البنوك العمومية في الجزائر:

إن موضوع الخوصصة أضحى من المتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي أمام ازدياد درجة الانفتاح الاقتصادي للدول ، وبالتالي أصبحت خوصصة البنوك محددا رئيسيا للتطورات الي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول .

فالخوصصة هي جزء هام من سياسة الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يقوم أساسا على تغيير هام في المفاهيم حول دور الدولة أو الحكومة في النظام والنشاط الاقتصادي ، فالخوصصة ركن أساسي من أركان سياسات التحرر الاقتصادي ، وبالتالي فالخوصصة عملية الغرض منها التحرر من القيود التي تتعلق بكفاءة منشآت القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص ، أي تغيير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص .

كما يشير مفهوم خوصصة البنوك إلى سعي الحكومة إلى تقليص نسب مساهمتها في هذه البنوك ثم بيعها سواءا كليا أو حزئيا ، مستخدمة في ذلك سوق الأوراق المالية أو عن طريق البيع المباشر 2.

¹⁻¹ شكري رجب العشاوي ، الخصخصة (مفاهيم ، تجارب دولية وعربية) الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007، م1-1

^{. 204،205} ص عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 204

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أما بالنسبة للجزائر فقد دعا صندوق النقد الدولي إلى حوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط، على أن يتم أولا اختيار بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية حيدة لتتم حوصصتهما، ومنح مهلة خمس سنوات للبنوك المتبقية ، وأعطى الحق للسلطات للتخلي عنها إن لم تكن بحدية ، وبدأت في سنة 1998 عملية تقييم للبنوك المتعمومية من أجل اختيار واحد من هذه البنوك لخوصصته، [إلا أن ذلك لم يحدث، إذ اعتبر التشريع الجزائري عائقا أمام ذلك، إذ نص على تملك البنوك الأحنبية 49% فقط]، وكانت هناك مساع لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري والمقدر بـــ 21.6 مليار دينار، بنسبة 49% أمام البنوك الجزائرية مع إمكانية إضافة بنك آخر لخوصصته، إلا أن العملية تعثرت عدة مرات، إذا اعتبرت النسبة المفروضة أمام البنوك الأحنبية عائقا أمام مشروع الخوصصة، إلا أنه وخلال حوان 2005 سمــح للبنــوك الأحنبية بتملك أكثر من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي CPA و BDL و CPA و BDL و CPA و BDL و الأحنبية بتملك أكثر من أثرها عاد البنك الفرنسي (سوسيتي حنيبرل) الذي قدم عرض حديد، وتحضير بنــك الأعمال الفرنسي " الأخوة لازار " لتقرير عملية التدقيق الحسابي التي قام كما الا أن العملية تعثرت عــدة مرات وقامت الحكومة بتأجيل العملية إلى أجل غير مسمى، إذ تسعى الجزائر إلى خوصــصة 40% مــن مصارفها العمومية ومنحها للقطاع الخاص في أفق 2010.

II-4 - الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية :

الفصل الثاني:

تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي مفهوما واسعا، يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، لتدخل البنوك أيضا هذا المجال، وذلك بسبب شدة المنافسة التي فرضتها التطورات العالمية على السساحة المصرفية، فالشراكة هي شكل من أشكال التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة تكون في مجالات مختلفة كمجال الإشهار، الإعلام المتواصل، تبادل المهارات والموظفين، لتشكل تقارب بين عدة مؤسسات

^{1 -} إدريس رشيد، متطلبات إصلاح النظام المصرفي في الجزائر لإرساء دعائم الحكم الراشد ،الملتقى الدولي الأول :الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،04-05ديسمبر 2006، بومرداس، 13.

^{2 -} زيدان محمد ،الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ،مرجع سابق ،ص138

^{3 -} بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص196

^{4 -} مفتاح صالح، مرجع سابق، ص119،120

^{5 -} كامل الشيرازي، عودة النقاش حول خوصصة المصارف الحكومية في الجزائر، 15/08/08/15:

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

مستقلة قانونيا ، لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط حاص بتكثيف وتنــسيق المجهــودات وتبــادل الكفاءات.

كما تعتبر الشراكة اتفاقية يلتزم بمقتضاها مؤسستين أو أكثر ، قد يكون بنك أحد أطرافها في المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح، الذي ينتج عنها بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوي الخدمات التي يقدمها البنك 2.:

و يمكن الإشارة هنا إلى أمثلة عن اتفاق الشراكة الذي عقدته الجزائر:

الفصل الثاني:

- في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية تم عقد اتفاق شراكة ما بين المحموعة الفرنسية

" Diagram – Edi"، الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة وأمن تبادل البيانات المالية وثلاثة مؤسسات جزائرية هي: " Soft engineering "، " MAG act Multimédia " ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقيي (cerist)، لتنشأ على أثره شركة مختلطة سميت بـ " الجزائر لخدمات الـصيرفة الالكترونية " AEBS أ، والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر 3.

- عقد اتفاق شراكة بين شركة Satim والشركة الفرنسية Ingenico Data System، من أجل تعميق النقد الالكتروني في البنوك الجزائرية 4.

- كما وقع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عقد شراكة مع شركة التأمين كارديف ،وذلك خلال مارس 2008،وستنحصر هذه الشراكة في توزيع الصندوق لمنتجات كارديف بالجزائر ،كما يقضي الاتفاق بتكوين الفرق التجارية للصندوق ، وتنشيط شبكته ودعمه بالإعلام الآلي .

¹ ــ سليمان بلعور ، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (حالة مجمع صيدال) ماجستير ، إدارة أعمال ، الجزائر ، 2004،ص 18،17.

² ــ بن حبيب عبد الرزاق وآخرون ، الشراكة ودورها في حلب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقي الوطني . الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 22/21ماي 2002 ، البليدة ،ص 56،04.

^{*-} Alegria E – Banking service.

^{3 -} مرزيق عاشور، معموري صورية، مرجع سابق، ص 09.

^{4 -} رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سابق، ص 329.

- III الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتنظيم الداخلي للبنوك
 - III -1- الالتزام بمقررات لجنة بازل:

اتنا -1-1 اتفاقیة بازل I وأهم سماها : I

تم إنشاء بنك التسويات الدولي BIS في مدينة بازل السويسرية عام 1930 ، بغرض تعميــق العلاقة بين البنوك المركزية دوليا وتحفيز التعاون فيما بينها و هذا أصبح بنك التسويات الدولي منتــدى للتعاون بين البنوك المركزية ، لينبثق منه عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وذلك بعد أزمة البنك الألماني هبستات والبنك الأمريكي فرنكلين، وكان أهم منجزات بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1988 والخاصة بتحديد معيار كفاية رأس المال 1 ، والذي عرف باتفاقية بازل 1 ، و حاء بعد سلسلة من المجهود والاحتماعات ، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا واعتمد في تحديد النسبة على الأصول حسب درجة خطور هما و بطريقة مرجحة ، وقدرت هذه النسبة بــ 8% ، وأوصت اللجنة بتطبيق هذه النسبة اعتبارا من هماية 1992 .

وتسعى لجنة بازل إلى وضع إطار شامل لكفاية رأس المال، و من أجل ذلك يركز على: 2

- تعزيز وسلامة النظام المالي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- التعامل مع المخاطر المصرفية بشكل مدروس.

وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات جاء بها كوك $\frac{3}{\cos k}$ ، وقد تم تقسيم رأس المال إلى فئتين $\frac{4}{\sin x}$:

1-الفئة الأولى: الرأس المال الأساسي core capital ، ويــشمل حقــوق المــساهمين و الاحتياطات المعلنة، والأرباح غير الموزعة .

2-الفئة الثانية: رأس المال المساند التكميلي، ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة و احتياطات وإعادة تقييم الأصول ،والمخصصات العامة ،و احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها .

يمكن القول بأن اتفاقية بازل تمدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ما يلي: 1

¹²ماي 1003، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي الكويت ، العدد 17 ماي 1003، 10

¹⁹³ ص شامی رشیدة، مرجع سابق، ص 2

 ³ سليمان ناصر ، النظام المصرفي واتفاقيات بازل ، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات،2005/04 ، الشلف، ص288

⁴ مدحت صادق ، أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب القاهرة ،2001. مدحت صادق ، أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب القاهرة ،

الفصل الثاني: النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- المساهمة في التقوية والتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون.
- وضع البنوك في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية في شأن رأس المال.
 - فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشاكل الرقابة المصرفية .
- التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.

III -1-2- اتفاقية بازل II وأسباب ظهورها :

تم إعادة النظر في معايير بازل I التي تضمنت في جوهرها استجابة للواقع الذي فرضته البنوك العملاقة I ، والتي تميزت بالبساطة وخاصة في حساب المخاطر، وقد صدرت معايير بازل I ومستجداتها الأخسيرة في I ، والتي تميزت بالبساطة وخاصة في حساب المخاطر، وقد صدرت معايير بازل I ومستجداتها الأومعاييره I ، كاطار معدل حيث يتم البدء في إصدار المعايير الجديدة نتيجة ما شاب معايير بازل I من عيوب I ، وبالتالي ضم الاتفاق الجديد محاور رئيسية تتمثل في:

- _ المحور الأول: كفاية رأس المال.
- _ المحور الثاني: عمليات المراجعة الإشرافية للبنوك.
- __ المحور الثالث: انضباط السوق وما يرتبط به من شفافية في نشر المعلومات بما ساعد على زيادة كفاءة وإدارة المخاطر.

III -1-3- مدى تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقيات بازل:

صدرت التعليمة رقم 74 – 94 الصادرة في 29 / 11 / 1994، موضحة كيفية حساب وتطبيق معدل كفاية رأس المال، وحددت نهاية شهر ديسمبر 1999، للوصول لنسبة أكبر أو تساوي 8%، على أن تطبق بشكل تدريجي، وبالتالي تمكن البنك الوطني الجزائري BNA من الوصول إلى نسبة 10.12% ســنة 1997، لتنخفض إلى 6.12% سنة 1999، ثم بلغت 6.7% سنة 2000، وحقق الصندوق الــوطني

¹ - النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة ، مرجع سابق ، ص 10.

⁻² عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 383،384.

[.] المرجع نفسه، نفس الصفحة

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

للتوفير والاحتياط CNEP نسبة تقدر بــ 14% سنة 12001، وعلى العموم وصل متوسط معدل كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية بين 12% وحتى 17% من رأس مال البنك.

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فإن الجزائر حسب تصريحات المسؤولين أنه في غضون 2008 أو 2009، يمكن للجزائر الانضمام للاتفاق، إلا أن هذا التاريخ غير رسمي، ويرجع ذلك إلى مدى قدرة الجزائر على اعتماد المقاييس الجديدة بسرعة 2.

: العاملين بالبنوك العمو مية الجزائرية -2 - III

الفصل الثاني:

العنصر البشري من أهم الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العنصر البشري وراءها ، ومن أجل مسايرة أحدث ما توصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ، ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لإستعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية، وبالتالي يمكن الاعتماد على الموظفين في تحقيق التميز للبنك انطلاقا من :3

- جودة الخدمة المصرفية هي نتاج أداء العاملين بالبنوك ، الذي يدركه العملاء من حلال المنفعة الزمانية و والمكانية .
- مصدر الأداء المتميز هو بالدرجة الأولى من موظفي البنوك ، على الرغم من أهمية التــسهيلات الماديــة الأخرى .
- عدم تعاون موظفي البنوك مع العملاء في تحقيق الخدمات المصرفية من شأنه أن يؤثر بالسلب على نتائج البنك.

بالنسبة للجزائر ونتيجة للنقص الملاحظ لدى المصرفيين وتدني مستوى الثقافة المصرفية لديهم، لذلك تم إنشاء شركة ما بين البنوك (SIBF)، إلا ألها تبقى دون المستوى المطلوب بسبب عدم توفر جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع والمهن، كما تم فتح المدرسة العليا للصيرفة بالجزائر العاصمة وهي المدرسة العليا الوحيدة في الجزائر المتخصصة في تكوين عال في مجال الصيرفة 4 ، وبالتالي أصبح من الممكن

3 ــ زيدان محمد ، فورجبن حاج قويدر ، جودة الخدمات المصرفية ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث : الجودة والتميز ومنظمات الأعمال ،ماي 2007 ، سكيكدة ،ص 07.

^{1 -} سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 01، جانفي 2008، الوادي، ص 16 – 18 .

^{2 -} Media Bank, le journal interne De la Banque D'Algérie, N°: 80.

أنظر أيضا: زيدان محمد ، أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية القانونية .04 / 2005، بشار، ص 06

^{4 -} مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 119.

لدى المصرفيين اليوم نيل الشهادات التالية، والتي تسمح لهم برفع مستوياتهم العلمية والعملية من جهة، والحصول على ترقية إلى مناصب أعلى من جهة أخرى: 1

- شهادة الثقافة البنكية CCB: خاصة بعمال مستوى الرابعة متوسط إلى الثالثة ثانوي.
- إجازة بنكية BB: وتتعلق بكل العمال ذوي شهادة البكالوريا، شهادة الثقافة البنكية، شهادة نحاح في المحاسبة والإعلام الآلي، حيث تقدر مدة الدراسة بثلاث سنوات.
- شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية CPES: وهي تخص كل العمال ذوي شهادة البكالوريا + ثلاث سنوات جامعية أو ليسانس في شعب أخرى غير الاقتصاد والتسيير والمحاسبة والمالية، حيث تدوم الدراسة مدة سنة واحدة.
- شهادة في الدراسات العليا للبنوك DESS: وتخص كل العمال ذوي شهادة الليسانس في الاقتصاد أو التسيير أو المحاسبة أو المالية، إجازة بنكية BB، شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية CPES والتي يجب أن يكون معدل تحصيلها مساو أو يفوق 12 / 20.

III -3 - تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي:

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق ، أي دراسة السوق البنكي والزبون المستهلك مع تحديد رغباته واحتياجاته مع تكييف المؤسسات البنكية معها، وإشباع هذه الاحتياجات والرغبات بدرجة أكثر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون، أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحات المصرفية ،وذلك بهدف جلب زبائن جدد ،والمحافظة على الزبائن القدامي إذ على البنوك الاستمرار في تطوير حدماها آحذة في الحسبان احتياجات الزبائن وتوقعاهم 2.

وتعتبر البنوك مهتمة بالتسويق إذا قامت بمايلي:

- الاهتمام بدراسة اتحاهات واحتياجات مختلف العملاء التي يتعامل معها البنك.
- تحديد مختلف حاجات هؤلاء العملاء وتلبيتها في المكان والوقت المناسبين وبالسعر المناسب.
- البحث عن أفضل الطرق الفعالة من حيث التكاليف لتلبية هذه الرغبات لتعظيم أرباح البنك.
 - استخدام أدوات تكنولوجية حديثة مثل استخدام الإنترنت في الدعاية والإعلان.
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها، وتحديد المشروعات الجيدة، بما يكفـــل إيجـــاد عميل جيد .

3 _ زيدان محمد ،دور التسويق في المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك ، مجلة الباحث ، عدد 20، 2003 ، ورقلة ، ص 33 _ انظر أيضا زيدان محمد دور التسويق في المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في المجزائر ، الممارسة التسويقية 40/ 2004 ، بشار ، ص 03 .

^{1 -} بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك، الملتقى الوطني المنظومة البنكية،مرجع سابق، ص 07.

² -Nathalie van laethem ι toute function Marketing ι dunod ι Paris ι 2005 ι p66.

النظام المصرفي الجزائري وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

- الفصل الثاني:
- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي ، وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء ¹.
- تصميم مزيج من الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم وكذلك مع الشكل الذي يتلاءم وقدرات العملاء المالية 2.

أما بالنسبة للبنوك العمومية الجزائرية فلم تول اهتماما بالتسويق المصرفي واقتصر التسويق لديها على الترويج عند تقديم بعض الجدمات ، وبالتالي غياب المفهوم الحديث للتسويق ، رغم اهتمام بعض البنوك بالبحث عن تقديم حدمات حديدة كإدخال بنك الفلاحة والتنمية الريفية حدمة البنك الجالس، وبالتالي فإن البنوك الجزائرية لم تول أهمية لبحوث التسويق ، وتعتبره أقل أهمية من الوظائف الأحرى.

¹ _ أحمد سليمان خصاونة ،ص 301.

^{. 203،202} صعطي الله خير الدين ، بوقموم محمد ،مرجع سابق، ص20203 .

خاتمة الفصل الثاني:

توصلت الطالبة بعد انتهاءها من الفصل الثاني إلى الآتي:

- 1. جاء سعي الجزائر للدحول للمنظمة العالمية للتجارة، كضرورة فرضتها المتغيرات العالمية، رغم أن الانضمام إلى المنظمة يعتبر حيارا وليس إلزاما على الدول المنظمة.
- قطعت الجزائر شوطا كبيرا في مراحل انضمامها، منذ تأسيس أول فوج عمـــل ســـنة 1987 و إلى
 و إلى أن بعض العراقيل أدت إلى تأخره عن التوقيع النهائي للانضمام .
- 3. إن سعي السلطات الجزائرية للإصلاح المصرفي منذ 71 إلى إصلاحات 90 ،والتي أعطت دفعا حديدا للبنوك ،خاصة من خلال السماح للبنوك الخاصة بإنشاء فروع لها ،إلا أن بعض النتائج المحققة تتطلب مزيدا من الجهود .
- 4. إن سيطرة البنوك العمومية على الساحة المصرفية والفضائح التي شهدتها البنوك الجزائريــة ، حاصــة الخاصة منها ، ، تعطي فترة زمنية للبنوك العمومية لتحديث نظمها من خلال إدخال الخدمات المصرفية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة .
- 5. جاءت اللبنة الأولى لعصرنه وتحديث نظم الدفع بالبنوك الجزائرية عن طريق شركة ستيم منذ95 ،إلا
 أن العملية تسير ببطء شديد و كثيرا من المشاريع لم تر النور إلى حد اليوم .
- 6. إن تحرير الخدمات المصرفية سوف يؤثر سلبا على بنوكنا ،إلا أن هناك بعض الآثار الايجابية التي يمكن للبنوك الجزائرية العمومية من تعظيمها ، وذلك سعيا منها للاستفادة القصوى من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- 7. كما يجب على السلطات تبني الإستراتيجية المناسبة التي من شألها أن ترفع من كفاءة الجهاز المصرفي وتعزيز قدراته التنافسية ، ولذلك لابد من بذل المزيد من الجهد ، وذلك بالسعي إلى تكثيف الجهود من خلال عقد المؤتمرات والندوات من طرف مختصين و أكاديميين ، للتعمق في دراسة مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ، والتعرف على تجارب الدول فيما يخص تحرير تجارة الخدمات المصرفية والاستفادة منها .

من خلال العناصر المدروسة في الفصل الثاني ، سنقوم بإسقاطها على الجانب الميداني ،عـن طريـق استمارة أعدت لذلك، لمعرفة اتجاهات وآراء الموظفين العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية اتجاه عملية تحرير الخدمات المصرفية ، وهو ما سيكون محور الفصل الثالث.

تعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع المعطيات من الواقع الاجتماعي المراد دراسته ،وذلك استنادا إلى قواعد وإجراءات منهجية وكل الأدوات الملائمة للبحث قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة .ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كل خصائص عينة الدراسة ،المتمثلة في توزيع العينة المعرافي ،وكذلك توزيعها حسب اسم البنك ،إضافة إلى الخصائص الديمغرافية ، المتمثلة في الجنس والعمر وكذلك المستوى الدراسي ودرجة التأهيل،وسوف نتطرق أيضا إلى الإطار المنهجي للدراسة والذي ندرج ضمنه تصميم قائمة الأسئلة وطريقة المعاينة وجمع البيانات ،وأخيرا التحليل الإحصائي الوصفي الذي من خلاله نختبر فرضيات الدراسة للتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول: أهمية الدراسة وهدفها

I- أهمية الدراس_____ة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع البيئة المصرفية التي تواجهها البنوك الجزائرية التي تعمل ضمن ضغوط وتحديات داخلية وخارجية خاصة وأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ،وما يترتب عليه من الالتزام بقوانين المنظمة خاصة من خلال التوقيع على اتفاقية GATTS سوف يجعل السوق الجزائرية أكثر انفتاحا، مما يخلق تحديا كبيرا يتمثل في زيادة شدة المنافسة والذي يؤدي بدوره بالتأثير على بنوكنا سواء بالإيجاب أو بالسلب، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تكمن في معرفة التحديات وإيجاد إستراتيجية لتعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية .

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي يقوم به موظفي البنوك لتحقيق أهداف البنك ، حاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات في أحسن صورها ، لذلك من الضروري معرفة مدى إدراك موظفي البنوك لما يدور حولهم ، خاصة حول موضوع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على ذلك .

كما تنبع أهمية الدراسة كقاعدة معلومات ، من شألها أن تساعد صانعي القرار في البنوك الجزائرية على تبني الإستراتيجيات المناسبة ودعم المجهودات التي تقوم بها الجزائر في مجال النشاط البنكي للوصول إلى بنوكها إلى وضع تنافسي ، وبالتالي إلى اقتصاد أكثر حرية ومنافسة .

II- أهداف الدراس____ة:

قدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء موظفي البنوك الجزائرية، ومدى إدراكهم لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وضمن هذا السياق فإن الدراسة تمدف إلى ما يلي:

- تشخيص واقع المنظومة المصرفية من خلال التركيز على أهم نقاط الضعف التي تتميز بها البنوك الجزائرية العمومية .
 - قياس مدى إدراك موظفي البنوك لأثار التحرير سواء الإيجابية أو السلبية.
- التعرف على رأي موظفي البنوك الجزائرية حول الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة الآثار السلبية، وذلك عبر تحليل آرائهم المعبر عنها بإجابات مباشرة من خلال الاستمارة المعدة خصيصا لذلك.

المطلب الثاني: مشكلة الدراسة وفرضياها

I- مشكلة الدراسة:

إن مشكلة الدراسة الرئيسية تكمن في التعرف على آراء موظفي البنوك العمومية الجزائرية ،وإدراكهم لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية، والتي تم من خلالها صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النظام البنكي في الوقت الحالي ؟
- ما هي الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية ؟
 - ما هي الإستراتيجيات الكفيلة للتقليل من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ؟

I- الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد محموعة من الفرضيات بهدف اختبارها على النحو التالى:

- . إن اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي مفروضا عليها وليس خيارا -1
 - 2- إن موظفي البنوك العمومية مدركون لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية.
- 3- إن هناك إدراك لموظفي البنوك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية
- 4- إن تطبيق اتفاقية GATTS سوف يدفع بالسلطات إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وعينتها

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية الهادفة من خلال عملية الاستقصاء ، وذلك بجمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات المصرفية من وجهة نظر موظفيها ، وبالتالي يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي البنوك العمومية الجزائرية ، وذلك من خلال الولايات التالية:

- الــوادي.
- ورقلـــة.
- غاردايـــة.
- الأغــواط.

وكان سبب اختيار هذه البنوك في هذه الولايات كمجتمع للدراسة لعدة أسباب، أهمها :

- يمكن من خلال هذه الولايات تمثيل الجنوب الجزائري خاصة الناحية الشمالية منه.
- سهولة الاتصال ببعض البنوك ، سواء الشخصى أو عن طريق بعض الزملاء والزميلات .

- كما يرجع إلى عاملي التكلفة والوقت.

وقد تم توزيع استبيان صمم لأغراض هذه الدراسة ، على عينة من موظفي البنوك تم احتيارهم بطريقة عشوائية ، وتلبية لأغراض الدراسة تم توزيع 120 استمارة ، تم استرجاع 97 استمارة منها أي مانسبته 81 %من مجموع الاستمارات الموزعة، وبعد فرزها وجد منها 91 استمارة صالحة، أي ما نسبة 94%من الاستمارات المسترجعة، وقد تم تحليل النتائج على أساس هذا العدد.

المطلب الرابع: إعداد الاستبيان والمعالجة الإحصائية للبيانات

I- إعداد الاستبيان:

- خمس درجات لموافق تماما .
- أربع درجات موافــــق.
 - ثلاث درجات لا أعرف.
 - در جتين لغير موافق.
- درجة واحدة لغير موافق تماما.

وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات، تم عرضها على عدد من المحكمين المختصين من أكاديميين وإداريين، وذلك للتأكد من دقة صياغة فقرات الاستبيان وصحة العبارات المستخدمة ووضوح عناصرها ومصطلحاتها ، ليتم تعديله بعد ذلك قبل إخضاعه للتحليل الإحصائي ليأخذ الشكل التالى:

- - ✔ الجنس: وشمل الذكر والأنثى.
 - ✓ العمر: وقسم على الفئات العمرية التالية:
 - بين 20 و 25 سنة.
 - بين 26 و30 سنة.
 - بين 31 و 40 سنة.
 - بين 41 و 45 سنة.
 - أكثر من 45 سنة.

✓ المستوى الدراسي وشمل ثلاث مستويات :

- **-** ثانـــوي.
- جامعـــى .
- دراسات عليا.

✔ درجة التأهيل: وشملت

- أقل من 14.
 - .14 -
 - .15 -
- أكثر من 16.

2_ القسم الثاني: حاص بالاستفسار حول درجة الموافقة على عبارات الاستبيان التي تتعلق بموضوع الدراسة وشمل جزئين:

<u>الجزء الأول</u>: ويتعلق بتشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري ويتكون من 11 عبارة. الجزء الثاني : ويتعلق بأثر إنظمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس على البنوك الجزائرية العمومية والذي قسم بدوره إلى :

- التأثير الإيجابي من عملية تحرير الخدمات المصرفية والذي شمل ستة عبارات.
- التأثير السلبي على البنوك العمومية، وشمل الاستفسار على خمسة عبارات.
- إستراتيجية البنوك الجزائرية لمواجهة الآثار السلبية ،والذي شمل 13 عبارة.

وبعد الصياغة النهائية للاستبيان تم توزيع 120 استمارة ليسترجع منها 91 استمارة صالحة للتحليل، ليتم بعدها فرز وتبويب النتائج، وخلال عملية الفرز، لوحظ أن هناك بعض الموظفين قدموا بعض العبارات المعبرة عن رأيهم:

- على الدولة أن تعمل على تنمية الموارد البشرية أولا قبل الدحول في أي التزامات أو اتفاقيات.
- فيما يخص تقوية رأس المال فإن الدولة قادرة على ذلك دون اللجوء إلى الاندماج أو الخوصصة أو الشراكة .
 - تأثير القرار السياسي على البنوك .
 - مشكلة استرجاع قيمة الشيك.
 - تحفيز العمال على الأعمال المنجزة.

2-المعالجة الإحصائية للبيانات:

تم تبويب البيانات وإدخالها للحاسوب ، ليتم معالجتها وتحليلها باستخدام برنامج تم تبويب البيانات وشملت : 2003، وقد استخدمت في ذلك الأساليب الإحصائية الوصفية لمعالجة البيانات وشملت :

- استخدام النسب والتكرارات المئوية والتمثيل البياني لتوزيع خصائص عينة الدراسة، فضلا عن توزيع الجاهات موظفي البنوك العمومية وفقا لما ورد في الأسئلة التي احتوتها الاستمارة.
- استخدام الأوساط الحسابية من أجل التعرف على اتجاهات موظفي البنوك العمومية حول إدراكها لأثار التحرير، فضلا عن استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد عينة الدراسة عن الوسط الحسابي.
- استخدام التوزيع الطبيعي ، لاختبار الفرق بين متوسطين ، وقد تم صياغة الفرضية عند درجة ثقة 95% ، على النحو التالي :

 $H_0:U<3$ الأفراد غير موافقون الفرضية الصفرية :

 $H_1: U \geq 3$ الأفراد موافقون البديلة : الأفراد موافقون

وعلى هذا تم حساب قيمة Z ومقارنتها بالمحدولة والتي تساوي 1.96 ، وعليه إذا كانت المحدولة اكبر من المحسوبة فإن الأفراد لا يوافقون على العبارة ونقبل الفرضية الصفرية ، وإلا نرفضها ونقبل الفرضية البديلة أي أن الأفراد يوافقون على العبارة ، وسوف يعتمد على هذه الفرضية في كامل العبارات الموظفين ، وعلى هذا الأساس سيتم تحليل اتجاهات عينة الدراسة .

المبحث الثان: وصف العينة الدراسة المطلب الأول: توزيع العينة الجغرافية:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، يمكننا تشكيل الجدول التالي:

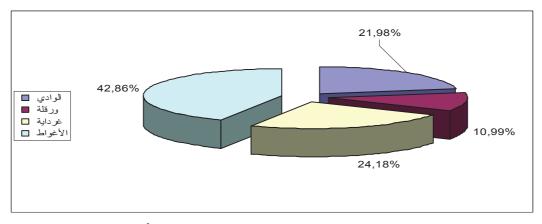
جدول رقم (17): توزيع العينة الجغرافية.

النسبة (%)	التكرار	
22	20	الو ادي
11	10	ورقلة
24,2	22	غارداية
42,9	39	الاغواط
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه تم تمثيل الشكل التالي:

شكل رقم: (01) التمثيل البياني للعينة الجغرافية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ومن حلال الشكل البياني نلاحظ أن عينة الدراسة شملت الولايات التالية: الــوادي وورقلـــة ،وغارداية والاغواط ، لكن بنسب متفاوتة إذ احتلت الأغواط أكبر نسبة 42.9%، ثم ولاية غارداية بنسبة 22% وأقل نسبة سجلتها ولاية ورقلة بنسبة 11% ،ويعود هذا الاختلاف رفض بعض البنوك التعامل مع الاستبيان ،وإلى محدودية طرق الاتصال ببعضها.

المطلب الثاني: توزيع العينة حسب اسم البنك

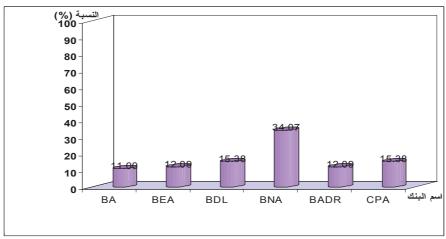
جدول رقم (18): توزيع العينة حسب اسم البنك

النسبة (%)	التكرار	
11	10	بن ك الجزائر BA
12,1	11	البنك الخارجي BEA
15,4	14	بنك التنمية المحلية BDL
34,1	31	البنك الوطني الجزائري BNA
12,1	11	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
15.4	14	القرض الشعبي الجزائري CPA
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني إنطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم: (02) التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب اسم البنك.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

والملاحظ أنه تم تقريبا تغطية جميع البنوك العمومية في الجزائر، إذ وصلت نسبة العينة أكبر نسبة في البنك الوطني الجزائري بنسبة 0.00 بينما أقل نسبة كانت لبنك الجزائر بحوالي 0.00 وترجع هذه النسبة الضئيلة إلى صعوبة الاستقبال في هذا البنك إذ أن هذه النسبة كانت لكل من البنك المركزي بالوادي والبنك المركزي بالأغواط ، وتراوحت بقية النسب الأحرى بين 0.00 و 0.00 و 0.00 والبنك المركزي بالأغواط ، وتراوحت بقية النسب الأحرى بين 0.00

الفصل الثالث:

اتجاهات موظفي البنوك العمومية الجزائرية حول أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية

12% في كل من البنك الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ونسبة 15.38 % في كل من بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

وذلك من حلال:

I-حسب الجنس.

Ⅱ- حسب العمر.

III- حسب المستوى الدراسي.

IV-حسب درجة التأهيل

I- توزيع العينة حسب الجنس.

من خلال نتائج الاستبيان، كان توزيع العينة على الشكل التالي:

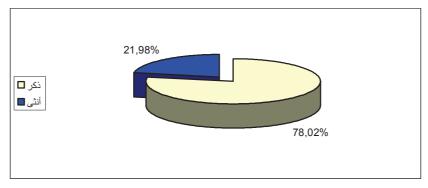
جدول رقم (19): توزيع العينة حسب الجنس.

النسبة (%)	التكرار	
02.78	71	ذكـــر
97،21	20	أنثى
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم: (03) التمثيل البياني للعينة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من الملاحظ أن نسبة الذكور كانت الأغلبية إذ شكلت نسبة 78% بينما كانت نسبة الإناث حوالي 22% ، وهذا يعود أصلا إلى نقص في نسبة الإناث العاملة بالبنوك ، ويرجع ذلك طبيعة العمل في البنوك التي لا تقبل بعمل المرأة فيها إلا قليلا .

II-توزيع العينة حسب العمر:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا تشكيل الجدول التالي:

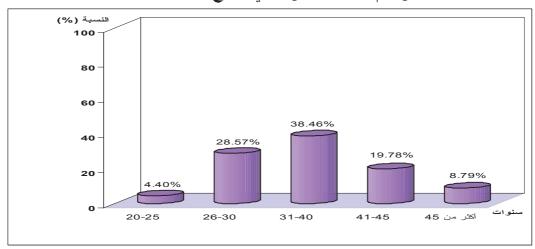
جدول رقم (20): توزيع العينة حسب العمر

النسبة (%)	التكرار	
4,4	04	25-20
28,6	26	30-26
38,5	35	40-31
19,8	18	45-41
8,79	08	أكثر من 45
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم: (04) التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

إذا دققنا النظر في الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن غالبية الأعمار تتراوح بين 26و 45 سنة، وذلك بنسبة قدرها 86.81% موزعة كمايلي: 28.57% محصورة بين 26 و 30سنة

و 38.46 % محصورة بين 31 و 40 سنة ، بينما 19.78 % محصورة بين 41 و 45 سنة ، وكانت أدنى نسبة لكل من الفئة العمرية المحصورة بين 20 و 25 سنة وكذلك الأفراد الأكثر من 45 سنة حيث كانت النسب 4.40% و 8.79% على الترتيب.

III- حسب المستوى الدراسي:

من خلال الدراسة الميدانية، تم توزيع العينة على الشكل التالي:

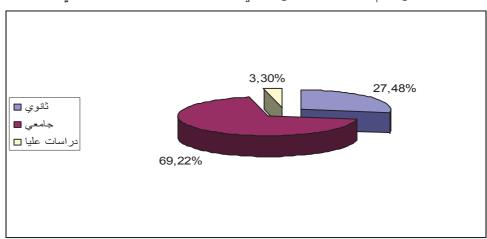
جدول رقم (21): توزيع العينة حسب المستوى الدراسي

النسبة (%)	التكرار	
27،47	25	ثانوي
69،23	63	ج امع <i>ي</i>
3،29	03	دراسات عليا
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم: (05) التمثيل البياني للعينة حسب المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال التمثيل البياني يمكن ملاحظة ما يلي :

أن نسبة الجامعيين في العينة احتلت أعلى نسبة إذ تقارب $69.3\,\%$ ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة $27.48\,\%$ ، ثم الدراسات العليا بنسبة $3.5\,\%$ ويعود نقص هذه النسبة إلى تفضيل أغلبية حاملي الشهادات ما بعد التدرج إلى ممارسة وظائف أخرى غير العمل بالبنوك ، كالالتحاق بالجامعات مثلا.

IV-حسب درجة التأهيل:

انطلاقا من المعطيات المستخرجة من الدراسة الميدانية، يمكننا تشكيل الجدول التالى:

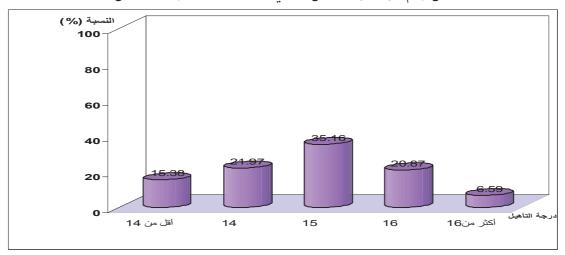
جدول رقم (22): توزيع العينة حسب درجة التأهيل

النسبة (%)	التكرار	
15,4	14	أقل من 14
22	20	14
35,2	32	15
20,9	19	16
6,59	06	أكثر من16
100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم: (06) التمثيل البياني للعينة حسب درجة التأهيل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تشير نتائج التمثيل البياني إلى أن درجة التأهيل 15 احتلت نسبة 35.16 % وهي أعلى نسبة، ثم تليها درجة التأهيل 14 بنسبة تقارب 22%، و بنسبة 20.07 % لدرجة التأهيل 16، وما تم ملاحظته أن هذه النسبة أغلبيتها لأفراد العينة ذات المستوى الثانوي ،وهذا يدل على عمليات التكوين والتأهيل التي خضعت لها هذه الفئة ، وبالطبع كانت أقل نسبة لأفراد العينة الأكثر من 16 ،وهذا طبيعي إذ أن هؤلاء الأفراد من الإطارات السامية في البنوك (كالمدراء ورؤساء الأقسام وغيرهم).

من خلال المعطيات المستخرجة من النتائج المتحصل عليها من الاستبيان ، وبالاعتماد على قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري ،بالإضافة اختبار التوزيع الطبيعي ،تم تمثيل البيانات على شكل أعمدة بيانية ،وعليه يكون التحليل التالي:

1-اتجاه موظفي البنوك حول استقلالية بنك الجزائر وعدم ممارسة لسلطاته كاملة: انطلاقا من المعطيات المستخرجة من الدراسة الميدانية، يمكننا تشكيل الجدول التالى:

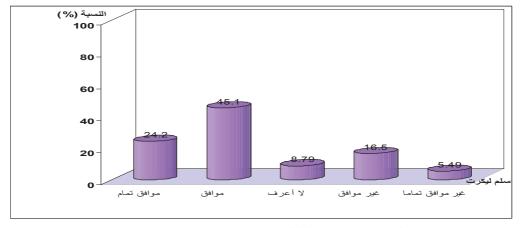
جدول رقم (23) : اتجاه موظفي البنوك حول ضعف استقلالية بنك الجزائر و عدم ممارسته لسلطاته كاملة .

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				24.2	22	موافق تماما
				45.1	41	موافق
5.37 1.96	1 16	1.16	3.65	8.79	08	لا أعرف
3.57	1.90	1.10	3.03	16.5	15	غير موافق
				5.49	5	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم: (07) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف استقلالية بنك الجزائر و عدم ممارسته لسلطاته كاملة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن نسب إحابات الأفراد كانت أغلبيتها 69.3 % من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أدن نسبة 5.49 % لغير موافق تماما ، في حين أن محصورة بين موافق وموافق تماما ، بينما كانت الإحابة ب 5.49 لغير موافق تماما، وتشير نتائج 8.79 كانت إحابتهم بلا أعرف ، بينما كانت الإحابة ب 5.40 لغير موافق تماما، وتشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن الوسط الحسابي تجاوز الـ 3.65 ، ثما يدل على ميول الموظفين للموافقة على هذه العبارة خاصة أن قيمة للتشتت كانت 1.16 ، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة الخسوبة أكبر من قيمة 1.16 المناف إلى التعديلات التي مست قانون 10-90 التي حددت سلطات البنك المركزي الجزائري.

2- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية وكذلك بين البنوك العمومية والخاصة:

انطلاقا من المعطيات المستخرجة من الدراسة الميدانية، يمكننا تشكيل الجدول التالى:

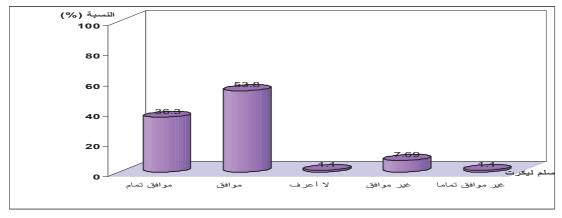
جدول رقم (24): اتجاه موظفي حول البنوك غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية و كذلك بين العمومية والخاصة

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				36.3	33	موافق تماما
				53.8	49	موافق
12.80 1.96	0.86	0.86 4.16	1.1	1	لا أعرف	
		4.10	7.69	7	غير موافق	
				1.1	1	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

وعليه ،تم تمثيل الشكل البياني انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم: (08) التمثيل البياتي لاتجاه موظفي البنوك حول غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية والخاصة وكذلك بين البنوك العمومية والخاصة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال معطيات الجدول أعلاه ، والتمثيل البياني يمكن ملاحظة ما يلي :

كانت إحابات الأفراد لموافق تماما بنسبة 36.8%، بينما 35.8% لموافق، و كانت النسبة 36.1% لكل من لا أعرف وغير موافق تماما ، وهي أقل نسبة ، بينما حصلت الدرجة غير موافق على 1.1% لكل من لا أعرف وغير موافق تماما ، وهي أقل نسبة ، بينما حصلت الدرجة غير موافق على 7.69 ، ليبلغ بذلك الوسيط الحسابي قيمة مرتفعة إذ قدرت ب 4.16 ، وهي محصورة بين درجة الموافقة ، وهذا يدل على موافقة الموظفين حول غياب المنافسة في البنوك في الجزائر ، ووزيادة على ذلك فقد حقق الانجراف المعياري قيمة منخفضة قدرت ب 30.80 ، وهذا للدلالة على التجانس في إحابات أفراد العينة ، ومن خلال التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة 20.80 المحسوبة أكبر من قيمة 20.80 المجدولة ، وهو مايؤ كد العبارة .

3-ضعف الكثافة المصرفية:

من خلال الدراسة الميدانية، تم تشكيل الجدول التالي:

جدول رقم (25): اتجاه موظفي البنوك حول ضعف الكثافة المصرفية

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار							
5.33 1.96		1.17		27.5	25	موافق تماما						
				40.7	37	موافق						
	1.96 1.17		3.65	3.3	3	لا أعرف						
			1.17	1.17	0.00	27.5	25	غير موافق				
				100	91	المجموع						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال معطيات الجدول أعلاه ،تم تمثيل الشكل البياني التالي:

(%) 100 - 80 - 80 - 60 - 40 - 27.5

شكل رقم: (09) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف الكثافة المصرفية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كانت النسبة المرتفعة محصورة بين درجة الموافقة التامة والموافقة، ب 27.5% و 40.7 % على الترتيب، وحققت درجة عدم الموافقة نفس النسبة مع درجة الموافقة، بينما كانت أدبى نسبة ب 3.65 للدرجة غير موافق تماما، تليها لا أعرف ب 3.5% ومن خلال قيمة الوسط الحسابي المقدر ب 3.6% ، نلاحظ أن إجابات الموظفين كانت إيجابية حول ضعف الكثافة المصرفية، خاصة مع تدني قيمة الانحراف المعياري المقدر ب 1.17، ويؤكد النتيجة المتوصل إليها اختبار التوزيع الطبيعي ،إذ نلاحظ أن قيمة 2.5% المحسوبة أكبر من قيمة 2.5% المحدولة.

4- ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

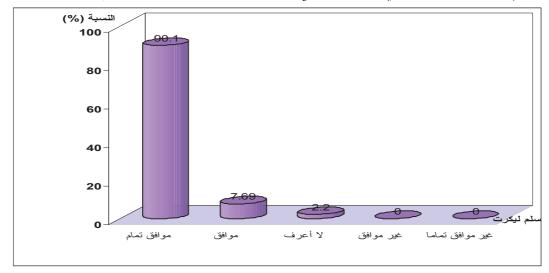
جدول رقم (26): اتجاه موظفي البنوك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				90.1	82	موافق تماما
46.24 1.96		1.96 0.38		7.69	7	موافق
	1.06		4.87	2.2	2	لا أعرف
	1.90		7.07	0	0	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

اعتمادا على الجدول أعلاه تم تمثيل الشكل البياني التالي:

شكل رقم: (10) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

حققت إجابات أفراد العينة رقما قياسيا إذ أن أكثر من 90 % من الموظفين يوافقون موافقة تامة على هذه العبارة ، بينما نسبة 7.69 % يوافق على العبارة ، والباقي 2.2 % لدرجة لا أعرف ،أما البقية فقد كانت الإجابة معدومة، وبذلك حقق المتوسط الحسابي قيمة مثالية لتقارب درجة الموافقة التامة إذ حقق قيمة 4.88 ،وما يعزز اتجاه الموظفين على الموافقة هو تدني قيمة الانحراف المعياري ، دليلا على التجانس الكبير في إجابات العينة،والذي قدر ب 0.38، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحدولة، وهو دليل على إدراك الموظفين أن البنوك الجزائرية تعاني نقصا كبيرا في استخدام التكنولوجيا الحديثة .

5 - وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة :

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

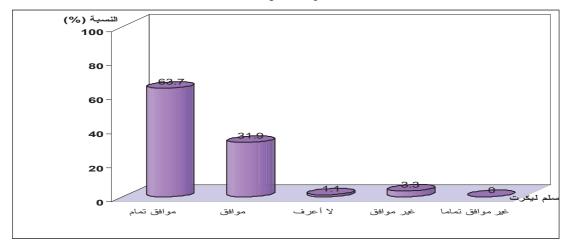
جدول رقم (27): اتجاه موظفي البنوك حول وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة .

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
			63.7	58	موافق تماما	
				31.9	29	موافق
21.80 1.96	1 06	0.68	4.56	1.1	1	لا أعرف
	0.00	4.50	3.3	3	غير موافق	
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

وتم تمثيل الشكل التالي ،اعتمادا على المعطيات السابقة:

شكل رقم: (11) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

حققت الإجابة في هذه العبارة ، درجة عالية من الموافقة إذ أن نسبة 63.7 % يوافقون موافقة تامة، بينما 9.10 % يوافقون على وجود الفجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة ، وحود الفجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة ، وحود الفجوة في عدم الموافقة، بينما ما نسبته 9.10 % عبروا بلا أعرف ، في حين انعدمت إجابات الأفراد الذين يوافقون موافقة تامة على العبارة ، وحقق المتوسط الحسابي قيمة 9.50 و بانحراف

قدره 0.68 ، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المجدولة، وهو ما يدل على اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة .

: الخفاض كفاءة العاملين وغياب روح الابتكار لديهم-6

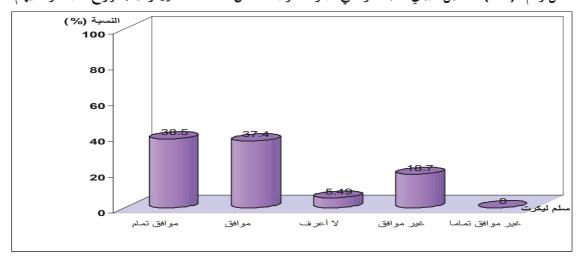
تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

جدول رقم (28): اتجاه موظفي البنوك حول انخفاض كفاءة العاملين و غياب روح الابتكار لديهم

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.08	3.95	38.5	35	موافق تماما
	1.96			37.4	34	موافق
8.37				5.49	5	لا أعرف
0.57				18.7	17	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالاعتماد على الجدول أعلاه ، تم تمثيله بيانيا من خلال الشكل التالي : شكل رقم: (12) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول انخفاض كفاءة العاملين وغياب روح الابتكار لديهم.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

ما يمكن ملاحظته انحصار إجابات الأفراد بين درجة الموافقة التامة ودرجة الموافقة، وذلك بنسسبة المحالية قدرها 75.9 % موزعة تقريبا مناصفة بينهما، بينما كانت النسبة غير موافقة مقدرة ب 18.7 % و 5.49 % كانت إجاباتهم عن الدرجة لا أعرف ، في حين أن اتجاهات الأفراد غير موافقين تماما

كانت معدومة ، ومن خلال حساب الوسط الحسابي ، فإنه يقارب 4 درجات على سلم ليكرت مما يدل على الاتجاه الإيجابي لعينة الدراسة حول اتجاههم حول انخفاض كفاءة العاملين وغياب روح الابتكار لديهم ، وما يعزز ذلك انخفاض قيمة التشتت حيث بلغ 1.08 ، مما يدل على التجانس في إحابات العينة ، وأكبر دليل على ذلك اختبار التوزيع الطبيعي ،إذ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المحدولة مما يؤكد على الجاه الموظفين إلى العبارة .

7 - ضعف مخصصات تدریب العاملین:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

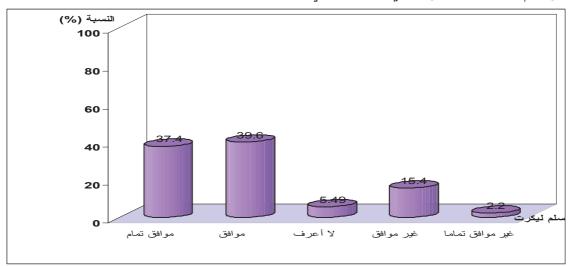
جدول رقم (29): اتجاه موظفي البنوك حول ضعف مخصصات تدريب العاملين

قيمة المحسوبة	قيمة 2 المجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1,11	3,94	37,4	34	موافق تماما
	1.96			39,6	36	موافق
8,10				5,49	05	لا أعرف
0,10				15,4	14	غير موافق
				2,2	02	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال المعطيات أعلاه تم تمثيل الشكل التالي:

شكل رقم: (13) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضعف مخصصات تدريب العاملين :



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كذلك كانت إحابات الموظفين إيجابية حول إدراكهم لهذه العبارة، حيث أن إحابــات الأفــراد مركزة عند درجة الموافقة والموافقة التامة وذلك بنسبة قدرها 77 %، بينما تتوزع البقية كالتــالي علــى الباقي 15.4 % لعدم الموافقة و 5.49 % لدرجة لا أعرف، بينما أدبى نسبة كانت لدرجة غير موافق تماما بنسبة 2.2 % ، وبالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه كانت قيمة الوسط الحــسابي تقــارب 4 درجات على سلم ليكرت ، مما يدل على موافقة موظفي البنوك على ضعف مخصصات تدريب العاملين ، وكانت قيمة الانحراف المعياري 1.11، دليلا على انسجام الإحابات لدى عينة الدراسة، إضافة أن قيمة Z المحدولة وهو أكبر دليل على موافقة الموظفين .

: غياب الثقافة المصرفية لدى موظفى البنوك -08

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية:

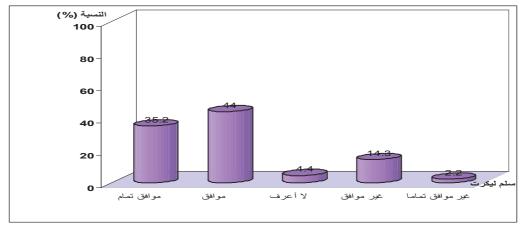
جدول رقم (30): اتجاه الموظفون حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.07	3.95	35.2	32	موافق تماما
				44	40	موافق
8.45	1.96			4.4	4	لا أعرف
0.43	1.90			14.3	13	غير موافق
				2.2	2	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير التمثيل البياني أدناه ، إلى توزيع نسب إجابات الأفراد حسب سلم ليكرت ، وعليه يكون الشكل التالي:

شكل رقم: (14) التمثيل البياني لاتجاه الموظفين حول غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق من خلال الشكل نجد أن أعلى نسبة للإجابة كانت 44 للموافقة ، وتليها 35.2 للموافقة ، وتليها 4.4 للدرجة لا أعرف، بينما للموافقة التامة، بينما أدبى نسبة كانت لعدم الموافقة التامة ب 2.2 ، تليها 4.4 لدرجة لا أعرف، بينما كانت نسبة الإحابة لعدم الموافقة مقدرة ب 14.3 ، ويشير الجدول أن قيمة الوسط الحسابي تقارب 4 درجات، وبالتالي فإن الموظفين يوافقون على غياب الثقافة المصرفية لدى العاملين بالبنوك ، مما يؤكد على إدراكهم لهذه العبارة ، وما يزيد من درجة التأكيد انخفاض قيمة التشتت الذي قدر ب 1.07 ، مما يعزز الاتجاه الإيجابي للموظفين حول العبارة ،إضافة، إلى أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المحدولة، وهذا دليل على اتجاه الموظفين الايجابي حول العبارة .

المطلب الثاني: أثر انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس (GATTS)على البنوك الجزائرية العمومية:

من خلال الاستمارة المعدة للدراسة فقد تم تقسيم الآثار إلى آثار إيجابية وآثار سلبية وذلك من خلال العبارات التي هي محور تحليلنا لإدراك الموظفين لها وذلك من خلال الآتي :

I -الآثار الإيجابية:

والمتمثلة في:

1 - 1 - تحقيق نمو اقتصادي وزيادة الدخل:

من خلال التمثيل البياني وذلك بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية:

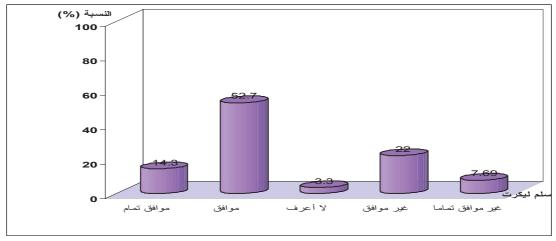
جدول رقم (31): اتجاه موظفي البنوك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.19	3.43	14.3	13	موافق تماما
	1.96			52.7	48	موافق
3.50				3.3	3	لا أعرف
3.50				22	20	غير موافق
				7.69	7	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير التمثيل البياني أدناه ، إلى توزيع نسب إجابات الأفراد حسب سلم ليكرت ، وعليه يكون الشكل التالي:

شكل رقم: (15) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الدخل.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أعلى نسبة كانت 52.0% لدرجة موافق ،ثم لدرجة غير موافق بنسبة 22 % تليها 14.3% لموافق تماما، وأدنى نسبة حققتها درجة لا أعرف بنسبة 3.3 % موافق تماما ب 3.5% وبالاعتماد على مخرجات برنامج 3.4% وبالاعتماد كانت قيمة المتوسط الحسابي في مجال الموافقة، حيث قدر بقيمة 3.4% % وبانحراف معياري قدره 3.4% % ومن خلال التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة 3.4% المحسوبة أكبر من قيمة 3.4% المحدولة، وهو ما يدل اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة ، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أن تحرير الخدمات المصرفية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤثر إيجابيا على البنوك من خلال تحقيقه لنمو اقتصادي وزيادة الدخل.

2 ــ التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد:

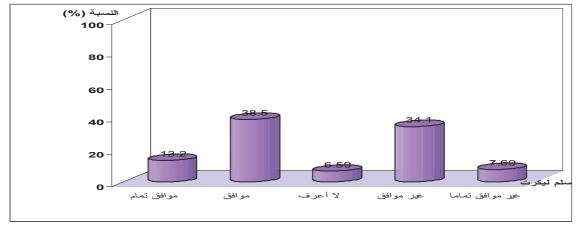
من خلال نتائج الدراسة الميدانية ،يكون لدينا الجدول أدناه:

جدول رقم (32) : اتجاه موظفي البنوك حول التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد .

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
			3.15	13.2	12	موافق تماما
	1.96	1.23		38.5	35	موافق
1.18				6.59	6	لا أعرف
1.10				34.1	31	غير موافق
				7.69	7	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

يشير التمثيل البياني أدناه ، إلى توزيع نسب إحابات الأفراد حسب سلم ليكرت ، وعليه يكون الشكل التالى:

شكل رقم: (16) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال المعطيات المتوفرة فإن موظفي البنوك كانت إحاباتهم متفاوتة، حيث عبر 6.59 منهم على الموافقة التامة على العبارة ، بينما يوافق 38.5 منهم على هذا الأثر الإيجابي ، في حين أن 9.50 منهم على الموافقة التامة على العبارة من خلال عدم معرفتهم لهذا الأثر ، كما أن 34.1 % من أفراد العينة لا يوافقون على أن التوقيع على اتفاقية الجاتس سوف تؤثر إيجابيا على بنوكنا من خلال التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد ، ليبلغ بذلك المتوسط الحسابي 3.15 ، وتبلغ درجة التشتت قيمة 1.24 ، ومن خلال التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة 1.30 المجدولة أكبر من قيمة 1.30 المحسوبة ، وهذا يدل على الاتجاه السلبي للموظفين حول هذا الأثر ، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة يرون أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية لا يؤدي إلى التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد.

3 _ إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية والخاصة:

لدينا النتائج التالية من خلال الجدول أدناه:

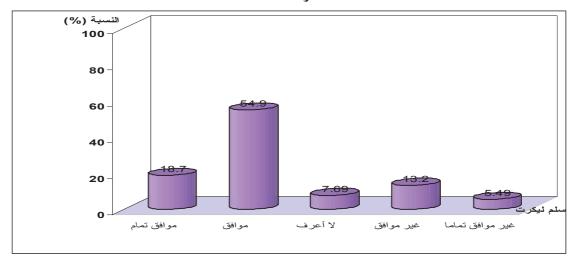
جدول رقم (33): اتجاه موظفي البنوك حول إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية و الخاصة .

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.08	3.68	19.7	17	موافق تماما
	1.96			54.9	50	موافق
5.97				7.69	7	لا أعرف
3.91	1.90			13.2	12	غير موافق
				5.49	5	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه ، تم تمثيل الشكل البياني التالي:

شكل رقم: (17) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية والخاصة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل نلاحظ أن أعلى نسبة على سلم ليكرت كانت لدرجتين موافق وموافق تماما على الترتيب وهي 54.9 % و 18.7 %، وذلك بمجموع قدره 73.6 %، وهي تمثل أغلبية إجابات الأفراد مما يدل على اتجاه الموظفين وإدراكهم لأثر التحرير الإيجابي حسب العبارة المذكورة، بينما تقاسم

البقية الإجابات وكانت أدناها عند عدم الموافقة التامة ب 5.49 %، وتليها درجة الحياد (لا أعرف) بينما قدر الإجابة ب 13.2 % عند عدم الموافقة، وتشير قيمة الوسط الحسابي إلى القيمة 3.68 ، والانحراف المعياري عند 1.08 ، ومن خلال التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المحدولة، لنستنتج مدى إدراك موظفي البنوك العمومية أن تحرير تجارة الحدمات المصرفية سوف يؤدي إلى منافسة حقيقية وعادلة بين البنوك العمومية والخاصة .

4 _ القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير:

تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ،على النحو التالي :

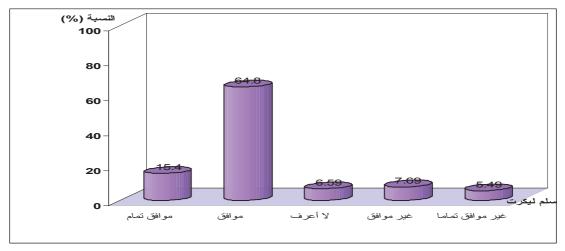
جدول رقم (34): اتجاه موظفي البنوك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير .

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
			0.98 3.76	15.4	14	موافق تماما
				64.8	59	موافق
7.45	1.06	1.96 0.98		6.59	6	لا أعرف
7.45	1.90			7.69	7	غير موافق
				5.49	5	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال معطيات الجدول أعلاه، تم تمثيله بيانيا وذلك كالتالي: شكل رقم: (18) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة

التحرير.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من حلال الشكل نلاحظ أن إجابات الأفراد كانت النسب الأعلى محصورة بين درجة الموافقة وعدم الموافقة ، وذلك بنسبة قدرها 80.2 % ، بينما تتوزع النسبة الباقية على الدرجات الباقية بنسب متقاربة حيث قدرت ب 5.49 % للدرجة غير موافق تماما ، و6.59 % للا أعرف ، بينما كانت متقاربة حيث الموافقة ، ومن حلال الوسط الحسابي فإن النتائج تشير إلى أن قيمته تقع بين درجة لا أعرف (الحياد) ودرجة الموافقة حيث قدرت ب 3.76 مما يدل على الاتجاه الإيجابي للموظفين حول إدراكهم للأثر الإيجابي لتحرير تجارة الخدمات المصرفية المتعلق بإصلاح قطاع البنوك ليناسب مع سياسة التحرير ، كما كانت قيمة الانجراف المعياري منخفضة 8.90 ، مما يؤكد على تجانس إحابات الأفراد حول العبارة إضافة إلى ذلك نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المجدولة، وهو ما على يؤكد الموظفين على الموافقة على العبارة .

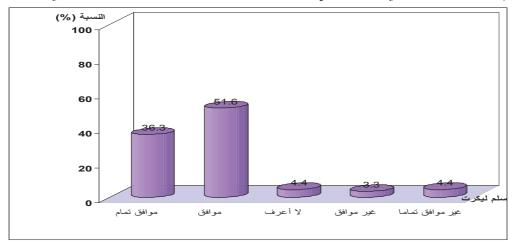
5 ــ احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات : تم تشكيل الجدول التالي انطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية :

جدول رقم (35) اتجاه موظفي البنوك حول احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات وبالتالي تتطور الخدمات.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		0.95	4.12	36.3	33	موافق تماما
	1.96			51.6	47	موافق
11.15				4.4	4	لا أعرف
11.13	1.90			3.3	3	غير موافق
				4.4	4	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه ، تم تمثيل الشكل التالي :

شكل رقم: (19) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور الخدمات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق في الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابات الأفراد كانت قوية حول إدراكهم لهذه العبارة، حيث كانت الأغلبية محصورة بين درجة الموافقة التامة والموافقة ، وذلك بنسبة قدرها 87.9 % ، بينما حققت الدرجتان لا أعرف وغير موافق نفس النسبة 4.4 % ، بينما كانت أدناها عند عدم الموافقة وقدرت ب الدرجتان لا أعرف وغير موافق نفس النسبة 4.4 للاحدولي كانت مرتفعة 4.5 % ، و بالاعتماد على مخرجات برنامج 4.5 للاحدولي دليل على تجانس إجابات الأفراد ، ونلاحظ أيضا من قيمة 4.5 أن قيمة 4.5 المجدولة ، مما يؤكد على اتجاه الموظفين وإدراكهم أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤثر بالإيجاب على البنوك حيث أن احتكاك البنوك المحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تطور خدمات البنوك العمومية .

6-تغيير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلى:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ،يكون لدينا الجدول أدناه:

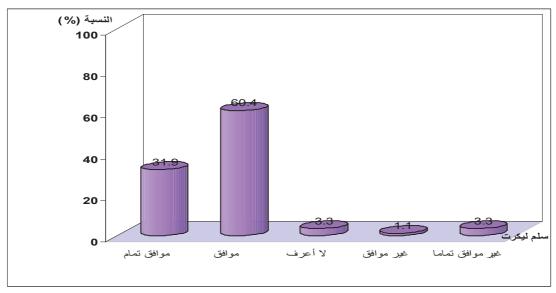
جدول رقم (36) : اتجاه موظفي البنوك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		0.81	4.16	31.9	29	موافق تماما
	1.96			60.4	55	موافق
13.62				3.3	3	لا أعرف
10.02	1.90			1.1	1	غير موافق
				3.3	3	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير التمثيل البياني أدناه ، إلى توزيع نسب إحابات الأفراد حسب سلم ليكرت ، وعليه يكون الشكل التالى:

شكل رقم: (20) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

كانت إحابات الأفراد قوية حول إدراكهم لهذه العبارة ،وذلك من خلال البيانات المتوفرة ، حيث كانت الأغلبية محصورة بين درجة الموافقة التامة والموافقة ، وذلك بنسبة قدرها 92.3 %، بينما حققت الدرجتان لا أعرف وغير موافق تماما نفس النسبة 3.5%، بينما كانت أدناها عند عدم الموافقة وقدرت

ب 1.1 %، و بالاعتماد على مخرجات برنامج Excl03 ، فإن قيمة المتوسط الحسابي كانت مرتفعة حيث تجاوزت 2 ، مع انخفاض قيمة الانحراف المعياري ، دليل على تجانس إحابات الأفراد ، ومن خلال الحتبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة 2 المحسوبة أكبر من قيمة 2 المحدولة، و ذلك مما على يؤكد اتجاه الموظفين وإدراكهم أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤثر بالإيجاب على البنوك حيث أن احتكاك البنوك المحلومية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالي تتطور خدمات البنوك العمومية.

II -1- الآثار السلبية:

تتأثر البنوك الجزائرية سلبا من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ،وقد تم ذكر أهمها والتي كانت محور للإجابات عينة الدراسة على النحو التالى:

1 - عدم قدرة البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد:

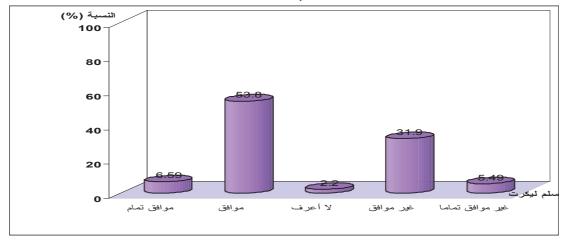
لدينا النتائج التالية من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (37): اتجاه موظفي البنوك حول عبارة عدم قدرة البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.13	3.24	6.59	6	موافق تماما
	1.96			53.8	49	موافق
2.93				2.2	2	لا أعرف
2.95				31.9	29	غير موافق
				5.49	5	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه ، فإنه يكون لدينا الشكل البياني التالي :

شكل رقم: (21) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة عدم قدرة البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من حلال التمثيل البياني نلاحظ أن أعلى نسبة كانت درجة الموافقة والتي قدرت ب 53.8 %، ثم تليها درجة عدم الموافقة ب 31.9 %، وأدنى نسبة كانت لدرجة للحياد في الإحابة ، والتي قدرت ثم تليها عدم الموافقة التامة ب 5.49 %، ثم الموافقة التامة ب 6.59 %، ثم تليها عدم الموافقة التامة ب 5.49 %، ثم الموافقة التامة ب 3.24 %، ورغم ذلك فإن قيمة الوسط الحسابي كانت 3.24 ، وبانحراف معياري قدره 1.13 ، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحدولة ، ثما يدل على أن الموظفين يدركون بأن عملية التحرير سوف تؤدي إلى عدم قدرة البنك المركزي على التحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد

2 __ زيادة التعرض للأزمات المصرفية:

كانت نتائج الدراسة فيما يخص هذه العبارة ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (38): اتجاه موظفي البنوك حول زيادة تعرض البنوك للأزمات المصرفية.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
		1.14	3.35	13.2	12	موافق تماما
	1.96			47.3	43	موافق
2.93				3.3	3	لا أعرف
2.90	1.90			34.1	31	غير موافق
				2.2	2	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه ، تم تمثيل الشكل البياني التالي :

شكل رقم: (22) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول زيادة تعرض البنوك للأزمات المصرفية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

إذ نلاحظ من خلال التمثيل أن النسبة الأعلى كانت لدرجة الموافقة، وذلك بنسبة 47.8 % ، ثم تليها عدم الموافقة وذلك بنسبة 34.1 % ، بينما الموافقة قدرت ب 13.2 % ، وكانت أدبى نسبة لكل من درجة الحياد وعدم الموافقة التامة على الترتيب ب 3.5 % و 2.2 % ، وعليه كانت قيمة الوسط الحسابي 3.35 % ، وبانحراف معياري 1.14 % ، ثما يدل على اتجاه الموظفين الإيجابي حول الأثر السلبي المتمثل في زيادة تعرض البنوك للأزمات المصرفية، زيادة على ذلك تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمة 2 % المحسوبة أكبر من قيمة 2 % المحدولة، وهو ما يؤكد موافقة الموظفين على العبارة .

3 _ إن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال القذرة:

لدينا النتائج التالية من خلال معطيات الاستبيان:

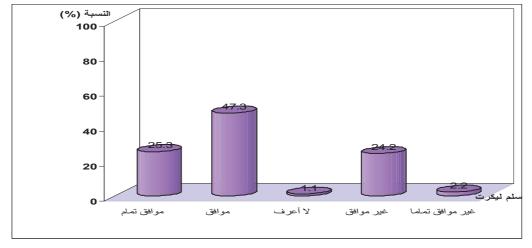
جدول رقم (39): اتجاه موظفي البنوك حول عبارة أن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال القذرة.

قيمة Zالمحسوبة	قيمة 2 المجدولة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				25.3	23	موافق تماما
	1.96	1.15	3.69	47.3	43	موافق
5.71				1.1	1	لا أعرف
3.71				24.2	22	غير موافق
				2.2	2	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بعد التمثيل البياني اعتمادا على الجدول أعلاه، ليكون لدينا الشكل التالي:

شكل رقم: (23) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول أن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال القذرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن الإجابة أغلبيتها والمقدرة ب 72.6 % محصورة بين درجة الموافقة تماما ودرجة الموافقة، في حين أن أدبي قيمة كانت لكل من لا أعرف وغير موافق تماما بنسبة 1.1 % و 2.2 % على الترتيب، أما عدم الموافقة فقد كانت نسبتها 24.2~%، وعليه كانت قيمة الوسط الحسابي 3.69~، وبانحراف معياري قدره 1.15، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المجدولة، وبالتالي نستنتج أن موظفي البنوك يرون أن عملية التحرير سوف تؤدي إلى زيادة دخول الأموال القذرة.

4 _ إن عملية التحرير سوف تسهل هروب الأموال للخارج:

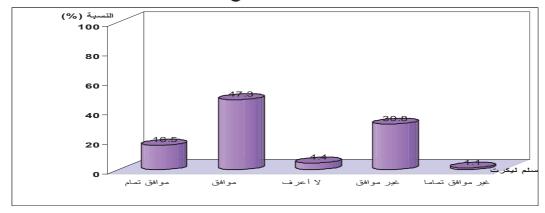
يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (40): اتجاه موظفي البنوك حول عبارة أن التحرير سوف يسهل هروب الأموال للخارج.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				16.5	15	موافق تماما
				47.3	43	موافق
4.01	1.96	1.12	3.47	4.4	4	لا أعرف
4.01	1.90	1.12	3.47	30.8	28	غير موافق
				1.1	1	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

من خلال المعطيات السابقة يكون لدينا التمثيل البياني التالي:

شكل رقم: (24) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول عبارة أن التحرير سوف يسهل هروب الأموال للخارج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 47.3 % يوافقون على العبارة، كما أن 30.8 منهم غير موافقين على ذلك، بينما تتوزع بقية النسبة على درجة الموافقة التامة ب 16.5 % ، تليها درجة الحيادية ب 4.4 % ، و أدين قيمة كانت لعدم الموافقة التامة ب 1.1 % ، وعليه فإن قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى أنه يقع فوق درجة الموافقة وذلك بقيمة 3.47 ، مما يدل على ميل الموظفين نحو الموافقة على العبارة، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.12 ، دليلا على تجانس إحابات الأفراد ، كما تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المحدولة، وبالتالي فإن اتجاهات الموظفين كانت إيجابية أي ألهم يدركون أن عملية التحرير سوف تؤدي إلى هروب الأموال للخارج .

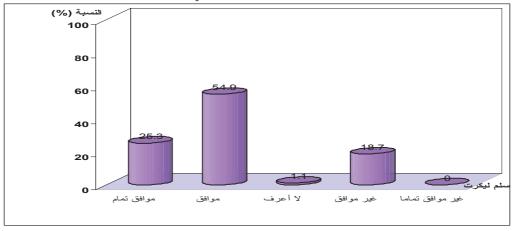
5 _ إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة أو غير قادرة من ممارسة النشاط البنكي :

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (41): اتجاه موظفي البنوك حول إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة أو غير قادرة على ممارسة النشاط البنكي.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				25.3	23	موافق تماما
				54.9	50	موافق
8.30	1.96	0.99	3.86	1.1	1	لا أعرف
0.50	1.90	0.99	3.00	18.7	17	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

شكل رقم: (25) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة أو غير قادرة من ممارسة النشاط البنكي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

إن التمثيل البياني أعلاه يشير إلى النتائج التالية:أن ما نسبته 80.2 % يتمركزون بين درجتي الموافقة التامة وعدم الموافقة، وبالتالي فإن ما تبقى يتوزع بين درجتي الحيادية كأدبى قيمة مقدرة ب 1.1~% وعدم الموافقة ب18.7~%، بينما نسبة الإجابة معدومة لعدم الموافقة التامة، وعلى أساس المعطيات المتوفرة كانت قيمة الوسط الحسابي مقدرة ب 3.86، مما تدل على اتجاه الموظفين الإيجابي حول إدراكهم لهذا الأثر، ومما يعزز ذلك انخفاض درجة التشتت والمقدرة ب 0.99 ، مما يدل على تجانس إجابات الأفراد، وما يزيد في تأكيد موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة احتبار التوزيع الطبيعي إذ نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المجدولة، وهو ما يدل اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة .

المبحث الثالث :إستراتجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية

هناك مجموعة من الإستراتيجيات يمكن للبنوك الجزائرية العمومية من خلالها مواجهة الآثار السلبية، وانطلاقا من الاستمارة المعدة لذلك كانت اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة كما يلي:

1- ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة الإشرافية:

كانت نتائج الدراسة فيما يخص هذه العبارة ملخصة في الجدول التالى:

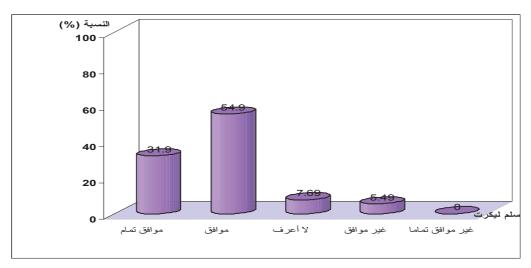
جدول رقم (42) اتجاه موظفي البنوك حول ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة الإشرافية.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				31.9	29	موافق تماما
				54.9	50	موافق
13.96	1.96	0،77	4،1	7.69	7	لا أعرف
13.90	1.90	0.77	7,1	5.49	5	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالاعتماد على الجدول أعلاه، يكون لدينا الشكل البياني التالي:

شكل رقم: (26) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة الإشرافية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

انطلاقا من الشكل البياني نلاحظ أن نسبة أفراد العينة يوافقون على العبارة وبأغلبية 79 % موزعة 50 % لدرجة موافق و 29 % لدرجة الموافقة التامة، بينما كانت نسبة الإجابة ضعيفة بالنسبة لبقية الدرجات حيث كانت 5 % لعدم الموافقة و 7 % لدرجة الحيادية، بينما منعدمة عند عدم الموافقة التامة، وكانت قيمة الوسط الحسابي مرتفعة حيث تجاوزت 5 ، في حين كانت قيمة الانحراف المعياري منخفضة إذ قدرت ب5 ، ومن خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي ، نلاحظ أن قيمة 5 المحسوبة أكبر من قيمة 5 المحدولة ثما يدل على أن اتجاهات الموظفين كانت إيجابية نحو العبارة.

2-تقوية قاعدة رأس مال البنوك: تكون تقوية قاعدة رأس مال البنوك عن طريق الاندماج أو الخوصصة أو الشراكة الأجنبية ، وقد نتبنى أكثر من إستراتيجية لتحقيق ذلك ، ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة كانت اتجاهاتهم كما يلى:

أ- الاندماج مع بنوك أخرى:

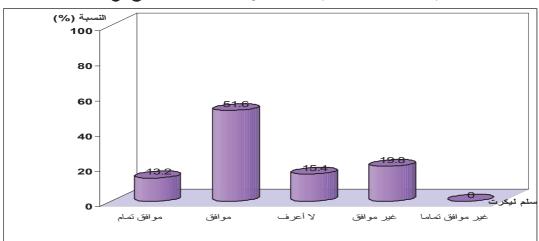
من خلال نتائج الدراسة الميدانية يكون لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (43): اتجاه موظفي البنوك حول الاندماج مع بنوك أخرى.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				13.2	12	موافق تماما
				51.6	47	موافق
5.84	1.96	0.95	3.58	15.4	14	لا أعرف
3.04	1.90	0.95	3.30	19.8	18	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بعد التمثيل البياني لنتائج الدراسة استنادا على معطيات الجدول أعلاه :



شكل رقم: (27) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الاندماج مع بنوك أخرى:

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

فالملاحظ أن أعلى نسبة كانت 51.6% لدرجة الموافقة، في حين أن أدبى نسبة كانت منعدمة لدرجة عدم الموافقة التامة، بينما كانت النسبة 19.8% لعدم الموافقة و 15.4% لدرجة الحيادية ، و 13.2% لموافق تماما، وعليه كان المتوسط الحسابي 13.8% و درجة التشتت قدرت ب 13.9% من قيمة 13.2% لموافق تماما، وعليه كان المتوسط أن قيمة 13.8% المحسوبة أكبر من قيمة 13.8% المحدولة، مما يدل على أن الموظفين العاملين بالبنوك الجزائرية العمومية مدركون أن عملية الاندماج مع بنوك أحرى يمكن أن تقوي قاعدة رأس مال البنوك .

ب- الشراكة الأجنبية:

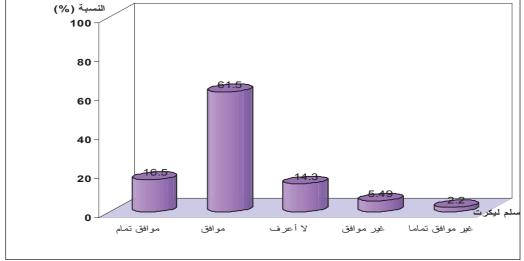
يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

ول رقم (44) : اتجاه موظفي البنوك حول الشراكة الأجنبية.
--

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				16.5	15	موافق تماما
				61.5	56	موافق
9.63	1.96	0.83	3.84	14.3	13	لا أعرف
9.03	1.90	0.03	3.04	5.49	5	غير موافق
				2.2	2	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

بعد التمثيل البياني النتائج المتحصل عليها يكون لدينا الشكل التالي:

شكل رقم: (28) التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الشراكة الأجنبية النسبة (%)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن درجة الموافقة كانت عالية حول الشراكة الأجنبية ، إذ أن ما نسبته 78^{0} يوافقون على ذلك ، منهم 61.5~% عند درجة الموافقة و 16.5~%عند درجة الموافقة التامة ، بينما عبر غير موافقين ، وأدبى قيمة لدرجة عدم الموافقة %5.49 غير موافقين ، وأدبى قيمة لدرجة عدم الموافقة التامة ب2.2 ، وانطلاقا من نتائج برنامج 1.84 Eexel نامج ، وانطلاقا من نتائج برنامج مما يدل على موافقة الموظفين على أن الشراكة الأجنبية يمكن اعتبارها إستراتيجية للبنوك الجزائرية العمومية والتي يمكن من خلالها التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية والتزامها ببنود اتفاقية الجاتس ، كما أن قيمة الانحراف المعياري كانت منخفضة حيث قدرت ب 0.83 ،وحيث تؤكد نتائج اختبار التوزيع الطبيعي من خلال مقارنة قيمة Z المحسوبة مع المحدولة ،،إذ كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، مما على أن يؤكد اتجاه الموظفين ايجابي حول العبارة .

ت- الخوصصة:

من خلال معطيات الدراسة الميدانية ،تم إعداد الجدول التالي:

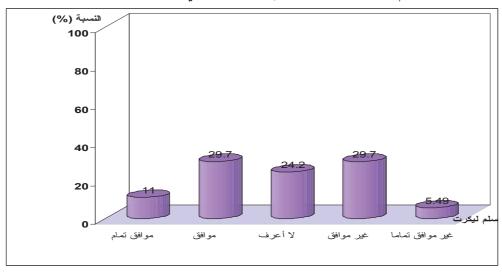
جدول رقم (45) : اتجاه موظفي البنوك حول خوصصة البنوك العمومية .

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				11	10	موافق تماما
				29.7	27	موافق
0.94	1.96	1.11	3.10	24.2	22	لا أعرف
0.34	1.90	1.11	3.10	29.7	27	غير موافق
				5.49	5	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه من خلال التمثيل البياني التالي:

شكل رقم (29): التمثيل البياني لاتجاه موظفي البنوك حول الخوصصة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق حيدا في النتائج نلاحظ تقارب نسب الإجابة لدى أفراد العينة ، إذ قدرت أعلى نسبة بالتدقيق حيدا في النتائج نلاحظ تقارب نسب الإجابة لدى أفراد العينة ، إذ قدرت أعلى نسبة ب $29.7\,\%$ لكلا من درجة الموافقة وعدم الموافقة ، و $24.2\,\%$ لدرجة المتحصل عليها فإن قيمة الموافقة التامة ، وأدني قيمة $3.4\,\%$ لعدم الموافقة التامة، ومن خلال النتائج المتحصل عليها فإن قيمة الوسط الحسابي $3.1\,\%$ بانحراف معياري قدره $1.11\,\%$ وباستعمال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة $2\,\%$ المحدولة كانت أكبر من قيمة $2\,\%$ المحسوبة ، لذلك نستنتج الاتجاه السلبي للموظفين حول العبارة ، وبالتالي فإنه لا يمكن عن طريق الخوصصة تقوية قاعدة رأس مال البنوك الجزائرية العمومية .

وانطلاقا من الإستراتيجيات الثلاثة المحددة ،فإن اتجاهات الموظفين كانت إيجابية بالنسبة للشراكة والاندماج مع بنوك أخرى ، وكانت ضد الخوصصة كإستراتيجية لتقوية قاعدة رأس مال البنوك الجزائرية ، ومن خلال الصيغتين التي وافق عليهما الموظفون ،كانت اتجاهاتهم أقوى حول صيغة الشراكة من خيار الاندماج مع بنوك أخرى ، فكانت الشراكة الأجنبية في الترتيب هي الأولى ،ثم يليها الاندماج مع بنوك أجنبية.

3- الاهتمام بإدارة المخاطر:

من خلال الاستبيان قد تم تحديد إستراتيجيتين، يمكن للبنوك من خلالها التقليل من المخاطر، خاصة مع ازدياد عمليات التحرير والانفتاح الدولي، وعليه كانت النتائج حسب رأي الموظفين كما يلي:

أ- الالتزام بمقررات بازل:

تم تلخيص معطيات الدراسة الميدانية في الجدول التالي:

جدول رقم (46): اتجاه موظفي البنوك حول الالتزام بمقررات بازل.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				23.1	21	موافق تماما
				37.4	34	موافق
7.28 1.96	1.96	0.95	3.72	29.7	27	لا أعرف
7.20	1.90	0.93	3.72	8.79	8	غير موافق
				1.1	1	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

باستعمال مخرجات برنامج Excel 2003 ، تم تمثيل البيانات انطلاقا من ذلك كما يلي :

شكل رقم (30) : اتجاه موظفي البنوك حول الالتزام بمقررات بازل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالتدقيق الجيد للتمثيل البياني فإننا نلاحظ أن النسب كانت كالتالي: حيث أن 37.4 % يوافقون على العبارة و 23.1 % عبروا عن رأيهم بألهم لا يعرفون، بينما العبارة و 29.7 % عبر موافقة تامة وهي أدن نسبة محققة ، ومن 8.79 % غير موافقين على ذلك ، و 1.1 % غير موافقين موافقة تامة وهي أدن نسبة محققة ، ومن خلال قيمة الوسط الحسابي التي كانت 3.72 ، مما يدل على الاتجاه الإيجابي للموظفين حول موافقتهم للالتزام بمقررات بازل ، ومما يؤكد ذلك انخفاض قيمة التشتت حيث كانت قيمة الانحراف المعياري 9.95 ، مما يدل على التجانس في إحابات أفراد العينة ،و قد تحصلنا على نفس النتائج من خلال احتبار التوزيع الطبيعي .

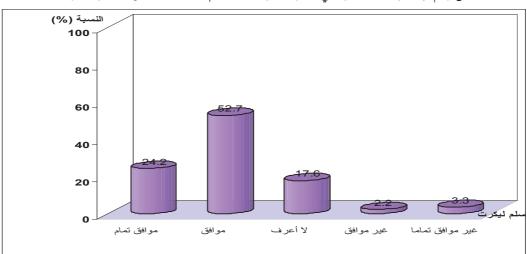
ب- استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (47): اتجاه موظفي البنوك حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				24.2	22	موافق تماما
				52.7	48	موافق
9.86	1.96	0.89	3.92	17.6	16	لا أعرف
9.00	1.90	0.09	3.92	2.2	2	غير موافق
				3.3	3	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

انطلاقا من التمثيل البياني أدناه، وذلك بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه، فإن الشكل يكون كالتالي:



شكل رقم (31) : اتجاه موظفي البنوك حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من حلال التمثيل نلاحظ أن أغلبية إجابات عينة الدراسة متمركزة في درجتي الموافقة التامة والموافقة وذلك بنسبة قدرها 76.9 % موزعة كما يلي: 24.2 % و 52.7 % على الترتيب ، ثم تليها درجة الحياد بنسبة 17.6 % ، في حين كانت أدنى نسبة لكل من درجتي عدم الموافقة وعدم الموافقة التامة وبتوزيع بنسبة 3.5 % على الترتيب، ومن حلال المتوسط الحسابي نجد أن اتجاهات الموظفين حول استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات كانت إيجابية ،حيث بلغت قيمته 2.9، وما يزيد من تعزيز هذا الاتجاه الانحراف المعياري الذي كانت قيمته منخفضة حيث بلغ قيمة 9.80 ، ثما يدل على تجانس إجابات الأفراد وتمركزها حول قيمة الوسط الحسابي، وزيادة على ذلك يؤكد اختبار التوزيع الطبيعي على الموافقة ، إذ كانت قيمة Z المجدولة .

4- التحول إلى البنوك الشاملة:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

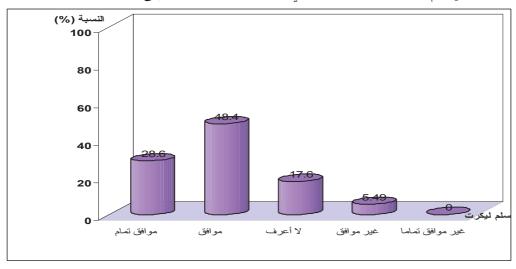
جدول رقم (48): اتجاه موظفي البنوك حول التحول إلى البنوك الشاملة

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				28.6	26	موافق تماما
				48.4	44	موافق
11.55	1.96	0.82	4	17.6	16	لا أعرف
11.55	1.90	0.02	7	5.49	5	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بعد تمثيل معطيات الجدول أعلاه ، يكون لدينا الشكل التالي :

شكل رقم (32): اتجاه موظفى البنوك حول التحول إلى البنوك الشاملة..



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الإجابة كانت في أعلى قيمة لها عند الدرجتين الأولتين على سلم ليكرت وذلك ب 48.4 % للموافقة و 28.6 % للموافقة التامة ، تليها درجة الحيادية بنسسة سلم ليكرت وذلك بينما أدنى قيمة كانت معدومة لإجابة بعدم الموافقة التامية ، و 5.49 % لعدم الموافقة وانطلاقا من ذلك بلغت قيمة الوسط الحسابي 4 درجات على سلم ليكرت ، وبالتالي فان اتجاهات الموظفين

كانت نحو الموافقة ، كما أن قيمة الانحراف المعياري منخفضة إذ بلغت قيمة 0.83 ، مما يدل على عدم التشتت في إجابات الأفراد ، ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة أكبر من قيمة Z المحدولة، وهو ما يؤكد على اتجاه الموظفين إلى الموافقة على العبارة من خلال إدراكهم أن التحول إلى البنوك الشاملة يعتبر إستراتيجية يمكن للبنوك من خلالها مواجهة الآثار السلبية للتحرير المصرفي .

5- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا تشكيل الجدول التالي:

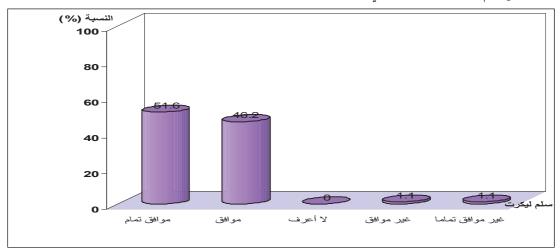
جدول رقم (49): اتجاه موظفي البنوك حول تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك.

قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				51.6	47	موافق تماما
				46.2	42	موافق
20.86	1.96	0.66	4.46	0	0	لا أعرف
20.00	1.90	0.00	4.40	1.1	1	غير موافق
				1.1	1	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بعد تمثيل معطيات الجدول أعلاه ، يكون لدينا الشكل التالى:

الشكل رقم (33): اتجاه موظفى البنوك حول تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق نلاحظ أن 97.8% توافق على تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك، حيث أن أعلى نسبة كانت لدرجة الموافقة التامة ب 51.6%، بينما 46.2% يوافقون على ذلك ، في حين أن أدنى نسبة كانت معدومة لدرجة الحيادية، تليها 1.1% لكل من درجة عدم الموافقة و درجة عدم الموافقة التامة ، وبذلك بلغت قيمة الوسط الحسابي 4.46% ، وقيمة متدنية للانحراف المعياري مقدرة بي البنوك دليل على قوة الإدراك لدى موظفي البنوك حول واقع الموارد البشرية في البنوك المجزائرية العمومية .

6- اختيار السلطات الإستراتيجية المناسبة لتحرير قطاع الخدمات:

يشير الجدول أدناه إلى نتائج الدراسة الميدانية:

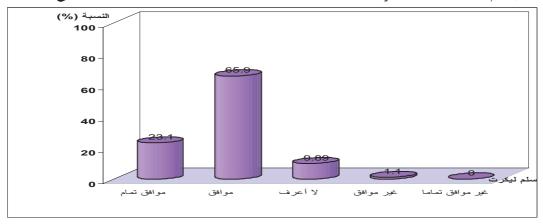
جدول رقم (50): اتجاه موظفي البنوك حول اختيار السلطات الإستراتيجية المناسبة لتحرير قطاع الخدمات.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				23.1	21	موافق تماما
				65.9	60	موافق
17.60	1.96	0.60	4.10	9.89	9	لا أعرف
17.00	1.90	0.00	4.10	1.1	1	غير موافق
				0	0	غ موافق تماما
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه ، يمكن تمثيل الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (34): اتجاه موظفي البنوك حول اختيار السلطات الاستراتيجية المناسبة لتحرير قطاع الخدمات.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الشكل نلاحظ أن أعلى نسبة كانت 65.9 % للموافقة على العبارة ، تليها 9.89 % للموافقة التامة ، ليبلغ قيمة 9.89 % كقيمة إجمالية للقيمتين ، أما الباقي فيتوزع كما يلي : 9.89 % للموافقة التامة للدرجة لا أعرف، بينما 1.1 لعدم الموافقة ، بينما كانت النسبة معدومة عند درجة عدم الموافقة التامة ، وبالتالي نجد أن قيمة الوسط الحسابي كانت عالية بحيث قدرت ب 4.1 ، وبانحراف معياري متدني بقيمة ، وبالتالي نجد أن قيمة الوسط الحسابي كانت عالية بحيث قدرت ب 4.1 ، وبانحراف معياري متدني بقيمة شأنه أن يحد من الآثار السلبية الناتجة عن عملية التحرير ، وما يؤكد ذلك احتبار التوزيع الطبيعي إذ كانت قيمة 2 المحدولة .

7 - إدخال الخدمات المصرفية الحديثة:

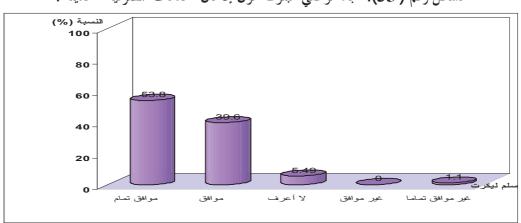
من خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا تشكيل الجدول التالي:

		<u> </u>					
	قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
					53.8	49	موافق تماما
19.78	1.96	0.69		39.6	36	موافق	
			4.45	5.49	5	لا أعرف	
	19.76	1.90	0.09	4.40	0	0	غير موافق
					1.1	1	غ موافق تماما
					100	91	المحمه ع

جدول رقم (51): اتجاه موظفي البنوك حول إدخال الخدمات المصرفية الحديثة .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالاعتماد على مخرجات الاستبيان ، يمكن تمثيل الشكل البياني التالي :



الشكل رقم (35): اتجاه موظفي البنوك حول إدخال الخدمات المصرفية الحديثة .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

ومن خلال الشكل نلاحظ أن أفراد العينة توافق على هذه العبارة بقيمة إجمالية تجاوزت $93.4\,\%$ ومن خلال الشكل نلاحظ أن أفراد العينة توافق على هذه العبارة بقيمة إجمالية تجاوزت $93.4\,\%$ حيث أن أعلى نسبة كانت للموافقة التامة ب $93.8\,\%$ بينما $93.6\,\%$ كانت للموافقة وكانت أدى قيمة معدومة لدرجة الحيادية ،تليها $93.1\,\%$ لعدم الموافقة ،و قيمة $93.1\,\%$ لعدم الموافقة التامة ، في حين بلغت قيمة الوسط الحسابي $93.4\,\%$ بانحراف معياري مقداره $93.0\,\%$ ، مما يدل على تجانس إحابات الأفراد في إدراكهم لأهمية إدخال الحدمات المصرفية الحديثة لبنوكنا الجزائرية العمومية .

9-مواصلة الإصلاحات المصرفية:

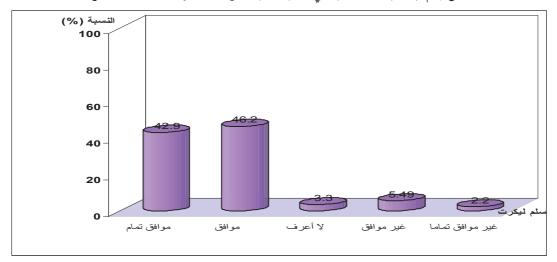
من خلال الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالى:

		·	٠ ر ي	() _ /	, , ,	
قيمة Zالمحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				42.9	39	موافق تماما
				46.2	42 3 5 2	موافق
12.76	1.96	0.91	4.21	3.3		لا أعرف
			4.21	5.49		غير موافق
				2.2		غ موافق تماما
				100	01	G and all

جدول رقم (52): اتجاه موظفي البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية ، وبالاعتماد على الجدول أعلاه ، يمكننا تمثيل الشكل التالي : الجاه موظفي البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق في إجابات الأفراد نجد أن نسبة 89.1 % يوافقون على العبارة، ومقسمة إلى 46.2 % أعلى نسبة لدرجة الموافقة و 42.9 % لدرجة الموافقة التامة ، بينما كانت القيم الدنيا فيما تبقى كما يلي : أدناها كانت 2.2 % عند عدم الموافقة التامة ، ثم 3.3 % عند درجة الحيادية ، بينما 5.49 % لعدم الموافقة على ذلك، ومن خلال ذلك نجد أن قيمة الوسط الحسابي كانت مرتفعة حيث قدرت ب 4.2 وبانحراف معياري متدني بقيمة $| 0.91 \rangle$ ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة $| 0.91 \rangle$ المحسوبة أكبر من قيمة $| 0.91 \rangle$ المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة المحاولة العمومية .

10- تبنى المفهوم الحديث للتسويق:

الجدول التالي يوضح نتائج الدراسة الميدانية:

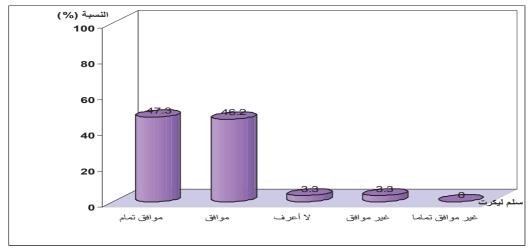
جدول رقم (53): اتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق.

قيمة المحسوبة	قيمة Z المجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				47.3 43	موافق تماما	
18.57 1.96				46.2	42	موافق
	1.96	0.70	4.37	3.3	3	لا أعرف
			4.57	3.3	3	غير موافق
) تماما 0 0	غ موافق تماما		
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يمكن تمثيل بيانات معطيات الجدول أعلاه ، من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (37): اتجاه موظفي البنوك حول تبني المفهوم الحديث للتسويق.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

بالتدقيق مع الشكل نلاحظ أن أعلى نسبة كانت عند الموافقة التامة ب 0.47.% ، تليها 0.40% للموافقة وذلك بأغلبية قدرها 0.40% ، ثما يدل على أن الموظفين موافقون على العبارة ، بينما أدي قيمة كانت معدومة لدرجة عدم الموافقة التامة ، و 0.50% لكل من درجة الحيادية وعدم الموافقة ، وبذلك بلغت قيمة الوسط الحسابي ب 0.70 ، ثما يدل على وبذلك بلغت قيمة الوسط الحسابي ب 0.70% ، ودرجة تشتت منخفضة بلغت 0.70% ، ثما يدل على تجانس إحابات أفراد عينة الدراسة ، ومن خلال احتبار التوزيع الطبيعي نلاحظ أن قيمة 0.70% المحدولة ، وهذا يؤكد اتجاه الموظفين حول ضرورة تبني البنوك العمومية الجزائرية للمفهوم الحديث في التسويق كإستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية .

11-تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر:

بناءا على نتائج الدراسة الميدانية تم تشكيل الجدول التالي:

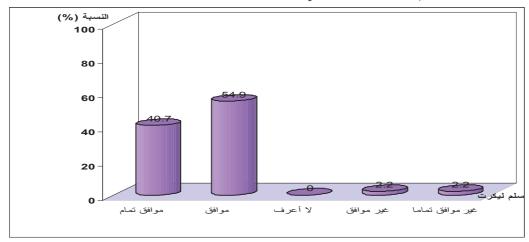
جدول رقم (54): اتجاه موظفي البنوك حول تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر.

قيمة المحسوبة	قيمةZالمجدولة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة (%)	التكرار	
				40.7	37	موافق تماما
				54.9 50	50	موافق
15.91	1.96	0.77	4.29	0	0	لا أعرف
13.31			4.23	2.2	2	غير موافق
				نى تماما 2 2.2	غ موافق تماما	
				100	91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

استنادا على المعطيات السابقة ، تم تمثيل الشكل التالي:

الشكل رقم (38) : اتجاه موظفي البنوك حول تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

إن الملاحظ من حلال التمثيل البياني أن أغلبية إحابات أفراد العينة كانت 7.2 % في الدرجتين الأولتين بنسبة 95.6 % ، كانت أعلاها 94.0 % عند درجة الموافقة ، بينما 95.0 % عند درجة الموافقة التامة التامة ، في حين كانت النسبة معدومة عند درجة الحياد، و 95.0 % في كل من الموافقة وعدم الموافقة التامة ، وتعبر هذه النتائج على أن أغلبية الموظفين يدركون أنه لابد من تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر ، ومن خلال المتوسط الحسابي نجد أن قيمته 95.0 % وبانحراف منخفض قدره 95.0 % ، إضافة إلى نتائج احتار التوزيع الطبيعي، مما يؤكد الاتجاه الإيجابي للموظفين حول العبارة .

قدمت لنا الدراسة الميدانية نتائج حيدة، تعبر عن مدى إدراك الموظفين لعبارات الاستبيان، والتي من خلالها وحدنا أن كل الإحابات كانت إيجابية- باستثناء عبارتين -، ولكن بدرجات متفاوتـــة، وذلــك كالآتى:

- ✓ يشير واقع المنظومة المصرفية الجزائرية إلى العديد من الحقائق ، تجعل من بنو كنا دون المستوى المطلوب ، إذ تشير الدراسة في الجانب النظري إلى ضعف المنظومة المصرفية ، ومن خلال إسقاط النقاط المدروسة في الجانب التطبيقي ، من خلال عبارات الاستبيان المدرجة في الاستمارة ، نجد أن إجابات أفراد عينة الدراسة أبدت رأيا يعبر على الموافقة:
- لكن كانت أقوى موافقة حول ضعف واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، حيث كانت الأغلبية الساحقة موافقة على العبارة ، وهو رأي نابع من الواقع الذي يعيشه الموظفون إضافة إلى ظاهرة الانفتاح التي تجعل من الموظف يرى ويقرأ ثم يقارن الخدمات التي تقدمها البنوك العالمية ، ومدى تطور التكنولوجيا المصرفية وتوسعها في هذه الدول ، بينما الجزائر مازالت دون المستوى المطلوب ، وكمثال على ذلك مازالت لم تعمم حتى الآن أجهزة الصراف الآلي من الجيل الأول ، وتعانى فروع التراب الوطنى نقصا كبيرا منه .
- وكانت أدنى إجابة حول ضعف الكثافة المصرفية ،والتي تعبر عن عدد الفروع المنتــشرة في التراب الوطني ، وفي الحقيقة أن البنوك العالمية -وفي ظل اتساع التكنولوجيا الرقميــة قل فتح فروع للبنوك ،وبالتالي فإن سعي البنوك الجزائرية إلى مزيد من فتح الفروع للبنوك ، دليل على المستوى المتدني من التطور الذي تعيشه بنوكنا ، ووعي المــوظفين للمــتغيرات المصرفية على الساحة الدولية .
- ✓ أما بالنسبة للآثار الايجابية: فقد كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على العبارات المطروحة عليهم ،إلا أن:
- اتجاه الموظفون كان سلبيا حول عبارة أن التحرير المصرفي وانضمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس سوف يؤدي إلى التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد ، ولعل رأي الموظفين نابع

من أن عملية التخصيص تكون على أساس الميزة النسبية التي تجعل للبنك قدرة تنافسية ، يمكن له مواجهة البنوك الأجنبية ، وهذا ما يدركه الموظفون ، ضف أيضا أن التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد يعتبر من الحجج التي استندت إليها المنظمات الدولية ، لدفع الدول النامية إلى إتباع منهج الإصلاحات ودفعها إلى تحرير تجارة الموظفين لا يوافقون على العبارة .

- وكانت أقوى إحابة لتغير سلوك العاملين ، وجاء هذا نتيجة لقناعة الموظفين .عسسايرة البنوك الأجنبية (أو الخاصة)، التي تجعل من المعاملة الحسنة مع العميل أحسن وسيلة لجلبه وكسب ولائه ،إضافة إلى ذلك فإن الواقع الذي يعايشه الموظفون من حسلال البنوك الخاصة العاملة ، جعلت سلوكيات العاملين الجزائريين محل مقارنة مع موظفي القطاع الخاص ، مما يؤدي بيدفع البنوك المحلية السعي دوما برقي حدماتها وتكوين الانطباع الجيد في صورة أذهان عملائها ، حتى يكسب رضاه ، ويحافظ على ولائه في المستقبل.
- وكانت أدنى موافقة لاتجاه موظفي البنوك حول إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية و الخاصة، فقد كانت قيمة Z المحسوبة صغيرة ، لأن اتجاه العينة نحو العبارة ضعيف ، وراجع ذلك لقناعة الموظفين بعدم وجود المنافسة أصلا بين البنوك العمومية والخاصة ، وحتى في المستقبل فإن الموظفين يستبعدون ذلك.
- ✓ إدراك موظفو البنوك للآثار السلبية: كذلك وافق الموظفون على الآثار السلبية التي تتعرض لها البنوك نتيجة لتحرير تجارة حدماتها المصرفية، إلا أن إجاباتهم كانت متقاربة، وكانت:
- أقواها حول إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة غير القادرة على المنافسة، وحاءت هذه الإجابة مستندة إلى بعض الحقائق التي تم ذكرها سابقا، والتي ترجع أساسا إلى نقاط الضعف التي تتميز بها البنوك الجزائرية العمومية .
- أدناها موافقة للعبارتين التي تتعلق بزيادة تعرض البنوك للأزمات، وكذلك عدم قدرة البنك المركزي على ممارسة سلطاته كاملة.
- ✓ أما بالنسبة للإستراتجيات التي تتبناها البنوك الجزائرية العمومية ،وذلك سعيا منها للتقليل من الآثار السلبية المحتملة ، فقد كانت إجابات أفراد العينة موافقة على العبارات ،باستثناء عبارة واحدة ، وذلك على النحو التالى :
- حاء اتجاه موظفي البنوك سلبيا حول تحول البنوك العمومية إلى القطاع الخاص (الخوصصة)، ونجد أن إجابة الموظفين كانت منطقية ، فهي نابعة من الواقع الذي يعيشه الموظفون كل يوم ،ويدركون تأثير القرار السياسي في اتخاذ القرارات ، من خلال تأجيل عملية فتح رأس مال أكثر من بنك ،إضافة إلى أن عملية الخوصصة لن تكون في صالح الكثير

منهم، حاصة أن البنوك الخاصة لن تحتفظ إلا بالموظفين الأكفاء ، وهذا ما يؤكد رأيهم بعدم الموافقة على تبني الخوصصة .

- أما أقوى عبارة فكانت باعتراف الموظفين أنفسهم بضرورة تنمية مهاراتهم ، ويعتبر الاعتراف خير الأدلة على ضعف مستوى الأداء على العموم ، ومؤشرا جيدا يمكن اعتباره حافزا للسعي إلى المزيد من التكوين والتأهيل لهم بالبنوك الجزائرية ، وتقاربها تقريبا عبارة إدخال الخدمات المصرفية الحديثة ،وهو يتطابق مع تشخيص واقع المنظومة المصرفية الدي يشير إلى ضعف استخداماتها بالبنوك العمومية.
- وكانت أدين موافقة للعبارات حول تحول البنوك العمومية لتقوية رأس المال ، فقد كانت إجاباتهم ضعيفة ، هذا وإن كان نظريا عملية سهلة ، إلا أنها عمليا عملية معقدة وتحتاج إلى دراسة معمقة ، إضافة إلى ذلك فإن عملية الاندماج قد تجعل البنك الجديد ذو رأس مال مختلط ، وهو أمر يماثل عملية الخوصصة التي أبدى الموظفون اتجاهها رأيا سلبيا حولها .
- ما يمكن الإشارة إليه من نتائج الدراسة التطبيقية ، أنه بالنسبة للإستراتجيات الثلاثة ، فهي الخوصصة التي رفضها الموظفون ، ثم تأتي الشراكة الأجنبية تليها عملية الاندماج ، وكانت إجاباتهم ضعيفة نسبيا ، وهذا طبيعي، إذ ما تمت الإشارة إليه أن بعض الموظفين من خلال ملأ ،الاستمارة أبدوا رأيهم بأن السلطات الإشرافية ، يمكن أن تلجأ إلى زيادة رفع رأس مال البنوك دون الحاجة إلى الاستراتيجيات الثلاثة المذكورة ، علما بألهم لم يقدموا بدائل مقابل ذلك .

وإذا ما تم تقديم خيارات بين الاستراتيجيات الثلاثة فلم يبق إلا خيارين، خيار الـــشراكة وخيار الاندماج مع بنوك أخرى ، وهم للخيار الأول أقرب ، وهذا أمر طبيعي ، نظرا لأن البنوك العمومية الجزائرية شهدت شراكات أجنبية ساهمت في تحسين أداءها .

الفصل الثالث:

خاتمة الفصل الثالث:

حلال إسقاط هذه النقاط من حلال دراسة الحالة تبين لنا أن الموظفين العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية مدركون للتالى:

- أ- إن البنوك الجزائرية تتميز بالضعف من خلال النقاط المطروحة عليهم.
- ب- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يؤثر سلبا على البنوك الجزائرية العمومية ، إلا أن هناك بعض الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها.
 - ج- على السلطات الجزائرية أن تعمل على تعظيم هذه الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها وأن تقلل من الآثار السلبية ،من خلال تبنيها مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة

يعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها مساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم، لذلك واعتبارا لأهميته ومكانته في التجارة العالمية أدرج قطاع الخدمات كأحد الموضوعات الجديدة التي عالجتها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تمثل الإطار الوحيد الذي يحكم وينظم التجارة الدولية في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تستكمل الخطوات الأخيرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الانضمام بالرغم من السلبيات التي قد تترتب على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة على قطاع الخدمات والجهاز المصرفي على وجه الخصوص والذي يعتبر العصب المحوري لتحريك عملية التنمية الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: إن اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي مفروضا عليها وليس حيارا ، فمن حلال الفصل الأول ثبت صحة الفرضية ،إذ تم التطرق إلى أن التحرير المالي تبنتها المؤسسات الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبناءا عليه دعت الدول النامية إلى تبيني منهج الإصلاحات كاستراتيجية لهذه الدول لتحقيق نمو اقتصادي ومسايرة التطورات العالمية خاصة مع ظهور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات خاصة المصرفية ، وبالتالي وحدت الدول النامية ،ومنها الجزائر نفسها، مجبرة بالالتزام بهذه التوصيات. الفرضية الثانية: إن موظفي البنوك العمومية مدركون لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية ، فمن خلال الدراسة فإن الفرضية صحيحة ،وذلك أن جميع إحابات العينة كانت ذا متوسط حسابي اكبر من ثلاثة ،وانحراف معياري صغير مما يدل على تجانس إحابات موظفي البنوك الجزائرية ، إضافة إلى احتبار التوزيع الطبيعي، وبالتالي كانت اتجاهات الأفراد ايجابية نحو العبارات الموجهة إليهم.

الفرضية الثالثة: إن هناك إدراك لموظفي البنوك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية العمومية، فقد ثبتت صحة الفرضية وذلك من خلال قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ضف إلى ذلك اختبار التوزيع الطبيعي ، والذي تم من خلاله قياس إجابات الأفراد للعبارات الموجودة في الاستمارة، فيما يتعلق بالأسئلة المرتبطة بالآثار السلبية والايجابية، فقد كانت كل الإجابات ذات اتجاه ايجابي ، باستثناء عبارة واحدة والتي أبدى الموظفين رأيا سلبيا تجاهها ، والمتمثلة في التأثير الايجابي الناتج عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، والعبارة كانت : التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد، وعلى العموم فإن الاتجاه العام للإجابة كان بالموافقة ، مما يدل على موافقة موظفي البنوك الجزائرية على الآثار الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية الجاتس .

الفرضية الرابعة إن تطبيق اتفاقية GATTS سوف يدفع بالسلطات إلى زيادة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، وكان هذا واضحا من خلال الإستراتيجيات التي يمكن للبنوك الجزائرية من خلالها مواجهة الآثار السلبية والتعظيم من الآثار الإيجابية ،فقدتم التوصل إلى أن موظفي البنوك يوافقون على الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة الآثار السلبية ،وذلك من خلال العبارات الموجهة إليهم والتي كانت بالموافقة ،وقد أعطى الوسط الحسابي قيمة تعبر عن الاتجاه الايجابي إذ أن كل قيمه كانت أكبر من ثلاثة ،وما زاد تأكيد ذلك انخفاض قيمة الانجراف المعياري دليلا على التجانس في إجابات العينة وعدم تشتتها ، ضف إلى ذلك نتائج احتبار التوزيع الطبيعي التي كانت نتائج دالة على اتجاه ايجابي للموظفين وموافقتهم على تبني البنوك ذلك نتائج الحقيات الكفيلة لمواجهة تحرير البنوك لخدماها في ظل اتفاقية الجاتس ، باستثناء الخوصصة وهو نتيجة منطقية ناتجة أصلا عن عدم رغبة السلطات بذلك .

النتائج العامة لدراسة:

يتضح من خلال دراستنا أن اتفاقية التجارة في الخدمات ستضع القطاع المصرفي الجزائري أمام محل المنافسة المفروضة عليه من قبل البنوك الأجنبية التي تملك كل عوامل التفوق على البنوك الجزائرية، هذا الوضع يحتم على هذه الأخيرة الاستعداد للاستجابة لمقتضيات تحرير الخدمات المالية ،لذلك يجب على المنظومة المصرفية أن تتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق حتى تستطيع مسايرة العصر ،وعليه ينبغي عليها مواجهة التحديات التي تحدد وجودها ،والتي تتمثل في :

التحديات الداخلية: من حلال تشخيص واقع المنظومة المصرفية ،تبين لنا أن البنوك الجزائرية تتميز بنقاط ضعف كثيرة ،لعل من أهمها:

- هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية ، سواء من حيث حجم الأصول أو حجم القروض الممنوحة للاقتصاد .
 - ضعف استقلالية بنك الجزائر، وعدم ممارسته سلطاته كاملة.
 - التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية ، مما يصعب عليها التصدي للأزمات المالية المفاحئة .
 - ضعف الكثافة المصرفية، وسوء توزيع شبكة فروع البنوك على التراب الوطني.
 - مشكلة القروض المتعثرة التي تعاني منها البنوك الجزائرية ، نتيجة السياسات الائتمانية غير السليمة.
 - انتشار الفساد الإداري بكل أشكاله من اختلاسات ورشوة ..الخ.
 - ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
 - وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول المتقدمة .

الخاتمة العامة

- انخفاض كفاءة العاملين و غياب روح الابتكار لديهم بالإضافة إلى ضعف مخصصات تدريب العاملين. وغيابها في كثير من البنوك .
 - غياب الثقافة المصرفية لدى موظفى البنوك .
 - -صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها.
 - -ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة بالبنوك الجزائرية.

التحديات الخارجية :هناك مجموعة من التحديات الخارجية تمثل عقبة للبنوك الجزائرية وتوثر سلبا عليها، ومن أهمها:

- ظاهرة الاندماجات بين البنوك العالمية.
- انتشار ظاهرة غسيل الأموال ،وما ينتج عنها من مخاطر تؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.
 - هروب الأموال للخارج والتي تعتبر حسارة كبيرة للاقتصاد.
 - انتشار ظاهرة البنوك الالكترونية.
 - -زيادة انتشار البنوك الشاملة التي تقدم حدمات متنوعة ومتعددة.
 - تحديات تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية.
 - تحديات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومطابقة المعايير المصرفية الدولية.
 - انتشار الأزمات المصرفية.
 - وبالتالي يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة هذه التحديات ،وذلك من خلال:
- ضرورة إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها وحدماتها، لأن هذه الوظائف محدودة حاليا، إذ تكتفى البنوك الجزائرية بخدمات كلاسيكية.
 - -تعميق الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية .
 - التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة .
 - تقوية دور بنك الجزائر من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية.
- تأهيل البنوك العمومية الجزائرية سواء بفتح رأسمالها أمام القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، وتقوية قاعدة رأس مالها للوقوف في وجه البنوك الأجنبية المنافسة وذلك عن طريق عملية الاندماج أو الخصخصة بشكل جزئى أو كلى.

الخاتمة العامة

- يمكن للجزائر الاستعانة بخبرات البنوك الأجنبية من خلال مختلف صيغ الشراكة من أجل تحسين مستوى أداءها.
- لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، و التوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى و تكلفة أقل.
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي ، من حلال الاستعانة ببيوت الخبرة و الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية. وترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، و ذلك للوصول إلى نموذج " المصرفي الفعال".
- الاهتمام بإدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر للأزمات و مواكبة المعايير الدولية فيما يخص كفاية رأس المال والإفصاح المالي وتطوير السياسات الائتمانية للبنوك الجزائرية لمواجهة المنافسة المتوقعة من عملية التحرير.
 - الإسراع في تحديث نظم الدفع بالبنوك الجزائرية ،وإدخال الخدمات المصرفية الحديثة .

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج و ملاحظات، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات و المتمثلة في:

- تحديد جدول زمني بآجال محددة لانجاز هذه الإصلاحات.
- تحديد إستراتيجية واضحة المعالم فيما يتعلق بالشراكة وفتح رأس مال البنوك العمومية .
- ضرورة إلزام هياكل بنك الجزائر بتوفير الدعم الكامل للبنوك العمومية لتحسين أداء عملها هذا الدعم قد يكون في شكل حدمات استشارية .
- لا خوصصة للبنوك دون إعادة هيكلة شاملة ،وأن تكون هذه العملية جزئية و أن تتم تـــدريجيا ،دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك الجزائرية .
 - تتطلب عملية تنمية مهارات الموظفين وزيادة قدراهم ،ما يلي:
 - ضرورة قيام البنك بتدريب العاملين بشكل دوري ومنتظم .
 - توفير تكنولوجيا أكثر تقدما بمراكز التدريب .
 - وجود مدربين أكفاء قادرين على الارتقاء بالمستوى الفكري للمصرفي المتدرب.

الخامة العامة

- إلزام توفير التمويل اللازم للتدريب.
- لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على بنوكنا أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية، وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف، وأيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة الستي تواجهها المصارف.
 - العمل على وضع التشريعات الخاصة بنظم الدفع الإلكتروني التي تنظم العمل المصرفي الإلكتروني.
- - الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المحال.
- -أن يتم التحول وفقا لأسس علمية ومدروسة تدريجيا، وأن نعطي الأولوية لخصوصية الاقتــصاد الجزائــري والمرحلة التنموية التي يمر بها حتى لا تكون هناك آثار جانبية .
- الإيمان والاقتناع التام للسلطات العمومية بأهمية هذه البنوك ، وتميئة المناخ المناسب الذي تــستطيع العمل فيه.
- يمكن للجزائر أن تلجأ إلى بيوت الخبرة المتخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية ، لتقدم لها النصيحة والمشورة المناسبة.

ولا شك أن لتجسيد هذه التوصيات دورا أساسيا في تطوير نشاط البنك و تنمية قدراته التنافيسية وتمكينه من المحافظة على مركزه في السوق المصرفية الوطنية، التي لم تعد حكرا على البنوك العمومية فقط بل انفتحت لتستقطب البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية.

آفاق لدراسات مستقبلية:

- ــ دراسة أثر المتغيرات الديمغرافية على اتجاهات موظفي البنوك في إدراكهم لآثار تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية .
 - _ التعمق في بعض جزيئات البحث وذلك من خلال:
 - * دور الإصلاحات المصرفية في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة .
 - * واقع الموارد البشرية في البنوك الجزائرية ودورها في رفع كفاءاته .
 - * أثر هروب الأموال على الاقتصاد الجزائري وإستراتيجية لمواجهته .
 - * واقع وسائل الدفع الحديثة وآفاقها المستقبلية بالبنوك الجزائرية.
 - * آفاق تطبيق التجارة الإلكترونية بالبنوك الجزائرية.

الخامة العامة

* تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل .

ونختم بحثنا بقول الأصفهاني: « إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هـذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أجمل، وهذا مـن أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

I-الكتب:

- 1- سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتــصادي، دار الفــرق، سوريا، ط1، 2005.
- 2- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد ليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الأسنان والمدنية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.
 - 3- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرفية اللبنانية، ط 2، 2001.
 - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
 - ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.
- 6- عبد السلام أبو قحف حاضنات الأعمال (حالات عملية وحلول مــشكلات) ،الإشــعاع الفنيــة مــصر، ط2،2002.
 - 7- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماها، شركاها، تداعياها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 8- محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2000.
 - 9- محمد محمد على إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 10- فريق من حبراء المنظمة، إشراف عبد القادر فتحي لاشين، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
 - 11- محمد صفوت قابل الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، 2004.
- 12- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة الدولية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
 - 13- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003.
- 14- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة إستراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن ،2008.
- 15- كما جيراث لال داس، منظمة التجارة العالمية (دليل للإطار العام للتجارة الدولية)، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أرجواي لسياتل وحيى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
 - 17- زينب حسين عوض الله، إلى لاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية ،مصر،2004 .

- 18- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية مكتبة ومطبعة الإشــعاع الفنيــة، الإسكندرية، 2001.
 - 19- محمد محمود مصطفى ، التسويق الإستراتيجي للخدمات ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2003 .
 - 20- رغد حسن الصدن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، دار التواصل العربي ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2007.
 - 21- ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
 - 22- محفوظ لشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
 - 23- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2001.
 - 24- زكي خليل المساعد ، تسويق الخدمات وتطبيقاته دار المناهج للنشر والتوزيع ، طبعة أولى، 2003 .
 - 25- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، 2005.
- 26- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات في محال الخدمات، أطروحة دكتوراه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 .
 - 27- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
 - 28- محسن أحمد الخضيري ، الاندماج المصرفي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007.
 - 29- محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001.
- 30- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة إستراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث وحدارا للكتاب العالمي، الأردن ،2008.
- 31- شكري رجب العشاوي ، الخصخصة (مفاهيم ، تحارب دولية وعربية) الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007.
 - 32- مدحت صادق ، أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب القاهرة ، 2001.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007
- 34- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية وايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية) بالدول الخليجية والعربية ،دائرة المكتبة الوطنية ،الرياض، ط-01، 2003.
 - 35- سامي أحمد مراد ، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة اداء الخدمات المصرفية ، اطروحة دكتوراة ،المكتب العربي للمعارف،مصر، ط01، 2005 .

II - المذكرات:

- 36- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراة، نقود ومالية، علوم اقتصادية، حامعة الجزائر، غير منشورة، 2006.
 - 37- حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير، نقود ومالية، علوم تسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004.
 - 38- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراة، حامعة الجزائر، غير منشورة، 2006.
 - 39- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2007.
 - 40- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية الجزائر، غير منشورة، 2004.
- 41- زيدان محمد ، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية ، أطروحة دكتوراه ، تحفيظ ، علوم اقتصادية ، الجزائر ، غير منشورة ، 2005.
- 42- معراج هواري ، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية (دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه الجزائر ، غير منشورة. 2005.
 - 43- بن خالدي نوال، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك (دراسة حالة الجزائر)، ماجستير، نقود ومالية وبنوك، علوم اقتصادية، تلمسان، غير منشورة، 2005.
- 44- إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2002.
 - 45- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص تخطيط، الجزائر، غير منشورة، 2001.
- 46- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، غير منشورة، 2006.
- 47- تاوتي عبد العليم، دراسة سوق حدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر، ماجستير، علوم اقتصادية، دراسات اقتصادية، 2006، ورقلة .
 - 48- سليمان بلعور ، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (حالة مجمع صيدال) ماحستير ، إدارة أعمال ، الجزائر ، 2004.
 - 49- شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات الراهنة1989-2004، ماحستير، فرع تحليل اقتصادي، الجزائر، غير منشورة، 2006.

- 50- نصيرة عبد الرحمن، آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، ماحستير، إدارة أعمال، علوم تسيير، البليدة، غير منشورة، 2006.
- 51- بداوي مصطفى ، المنظمة العالمية لتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية دراسة حالة الجزائر ، ماحستير ، تخصص:نقود ومالية وبنوك ،غير منشورة ، البليدة ،2004.
 - 52- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، ماجستير، نقود ومالية الجزائر، غير منشورة، الجزائر، 2005.
 - 53- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات في مجال الخدمات،أطروحة دكتوراه ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007.
 - 54- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير تحليل اقتصادي، علوم اقتصادية، غير منشورة، الجزائر، 2001.

ااا - الملتقيات:

- 55- المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 12/11/ 2008، ورقلة
 - عزاوي عمر، سايح بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الاقتصادي
 - بن ساحة علي، بوعبدلي أحلام، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لاندماج في الاقتصاد العالمي
 - عبد الرحمان بن خالفه، المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه
 - مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك
 - محدين نور الدين، عرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر
 - بقبق ليلي أسمهان، إصلاحات النظام الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية
 - مرزيق عاشور، معمري صورية، عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية
 - إبراهيم بورنان ، عبد القادر شارف ، البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي
 - 56- ملتقى دولي سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، 22/21/نوفمبر 2006، بسكرة.
 - رميدي عبد الوهاب، سماي على، العولمة المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية
 - مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية
 - محمد العربي ساكر، موقع الدول العربية من العولمة المالية (إشارة خاصة لحالة الجزائر)
 - 57- ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، بشار، 104/ 2005.
 - بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،
 - زايري بلقاسم، بلحسن هواري، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر
 - بشير بن عيشي، غانم عبد الله، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية -إشارة خاصة للمصارف الإسلامية
 - بوعزة عبد القادر ، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة
 - زيدان محمد ، أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك
- 58- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات ،2004/12،الشلف.
 - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية
 - نوري منير، البنوك الجزائرية بين غرفة الإنعاش والانتعاش
 - مليكه زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل
 - خالد منه، العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية
 - رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية والمصارف الجزائرية
 - رحيم حسين، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنه المصاريف الجزائرية
 - سليمان ناصر ، النظام المصرفي واتفاقيات بازل
 - زيدان محمد ، أهمية العنصر البشري ضمن المزيج التسويقي الموسع للبنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية
 - بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك
 - 59- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 2002.
 - عبد الجميد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري
- 60- المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلا دلفيا ، الأردن، 16،16 /2005 .
 - بداحو سهيلة، رضا جاو حدو، تداعيات العولمة الاقتصادية على تغير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية
 - نبيل الحوامدة، السياحة البينية العربية بين تحديات العولمة المالية وقيود الواقع العربي
 - -أحمد منير النجار، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق لمالي الكويتي
- 61- المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 22-24، تموز، 2003.
 - كريم سالم حسين، إبراهيم رسول هاني، المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية
- 62- الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية كانكون المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
 - عماد شهاب، التجارة والخدمات (الخدمات المالية)،
 - عماد شهاب، التجارة في الخدمات (قطاع الخدمات المالية).
 - محمد مأمون عبد الفتاح، المفاوضات الجارية حول اتفاق الإغراق (أوراق موجزة)
 - حابر مرهون، فليفل الوهيبي، تجربة سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية في الانظمام إلى منظمة التجارة العالمية
 - 63- المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، 22- 2003/07/24، عمان الأردن.
 - -محمد حسين الصطرن، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة
 - -64 الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 17-18 أفريل 2006، الشلف.
 - ناصر سليمان، تأهيل المؤسسات المصرفية العمومية بالجزائر
- 65- الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 20-21 أفريل 2004، بشار.
 - مصيطفي عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات
 - محمد بن بوزيان، عائشة بلحرش، التجارة الالكترونية في الجزائر، الفرص والتحديات

- زيدان محمد د ور التسويق في المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك
- 66- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 09-08 مارس 2005، جامعة ورقلة.
 - مفتاح صالح، أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات
- 67- الملتقى الدولي الثالث، المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات ، 12-13 نوفبر 2005، بسكرة.
 - غانم عبد الله، آيت الله مولحسان، آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية
 - مارس المنتقى الدولي التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09-10 مارس 2004، ورقلة.
 - عبد اللطيف بلغرسة، من أجل إستراتيجية تنموية للكفاءات البشرية في مؤسسات المصرفة في ظل اقتصاد المعرفة
 - 69- ملتقى دولي :التجارة الإلكترونية ،ورقلة ،2004.
 - نوال بن عمارة،وسائل الدفع الالكترونية (الآفاق والتحديات)
 - 70- المؤتمر الملتقى الدولي الأول :الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،04-55ديسمبر 2006،بومرداس.
 - محمد حسين الصطرن، دور المصارف العربية في تطوير مناخ الاستثمار بالوطن العربي في ضوء التحديات الاقتصادية المعاصرة
 - صفية أحمد أبو بكر، أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على سوق التأمين العربي
- 71- اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية :الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية ،02-04يونيو 2007،المملكة العربية السعودية.
 - فهد خلف البادي آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي
- -72 المؤتمر العلمي الدولي :المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا التنافسية للبلدان العربية ،27- المؤتمر العلمي الدولي :المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا التنافسية للبلدان العربية ،27- المؤتمر العربية ،27- المؤتمر المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا التنافسية للبلدان العربية ،27- المؤتمر العربية ،27- العربية ،27-
 - كتوش عاشور ،سراج وهيبة ،مسعودي مليكة ، أثر تأخر مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على فرص بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر
 - 73- المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، مارس .2003
 - عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية
 - 74- الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 22/21ماى 2002 ، البليدة .
 - بن حبيب عبد الرزاق وآخرون ، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية
 - 75- المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجودة والتميز ومنظمات الأعمال ،ماي 2007 ، سكيكدة .
 - زيدان محمد، فورين حاج قويدر، جودة الخدمات المصرفية.
 - كتوش عاشور ،سراج وهيبة ،مسعودي مليكة ، أثر تأخر مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على فرص بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر
 - 76- الملتقى الدولي الأول :الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،04-05ديسمبر 2006، بومرداس:
 - إدريس رشيد ، متطلبات إصلاح النظام المصرفي في الجزائر لإرساء دعائم الحكم الراشد.
 - معطي الله خير الدين ، بوقموم محمد.

VI-المجلات:

- 77- رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائر، عدد 2، 2000.
 - 78- زيدان محمد ،الآثار المرتقبة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي ، محلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، العدد 03 ، 2004.
 - 79- ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 03، 2005.
 - 80- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشلف، عدد 02، 2000.
 - 81- خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 02، 2005.
- 82- عبد الله غانم، البنوك والمحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 04، السنة 04، يناير 2007، الوادي.
 - 83- الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، ورقلة، عدد 03، 2005.
- 84- عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الشلف، العدد 04، 2006.
- 86- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 01، جانفي 2008، الوادي.
 - 87- زيدان محمد د ور التسويق في المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك ، محلة الباحث ، عدد 20، 2003 ، و, قلة.
 - 88- صالحي صالح، دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد،، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية الجزائر، عدد 2، 2000 .

${f V}$ -التقارير:

89- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006.

قائم____ة المراج__ع:

90- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،دراسة عن: النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتعاون العربي الاقتصادي المشترك، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، ، فيفري 2001.

91- ناجي التوني ، الإصلاح المصرفي ، سلسلة حسر التنمية معهد التخطيط العربي الكويت ، العدد 17 ماي .2003

.2003/08/27 أمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 11-03

VI - مواقع انترنت:

- 93- http://www.majalisna.com/bulletin/index.php?ubb=showflat&Number=672183-
- **94-** http://www.alriyadh.com/Contents/03-07-2003/Economy/EcoNews_6785.php http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=438821&issueno=10530
- **95-** http://www.radioalgerie.dz/?p=2446
- 96- http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/02/01/feature-01.
- 97- http://www.wto.org/english/thewto e/minist e/minist e.htm
- 98- http://www.elayem-dz.com/index.php?option=com_content&task=view&id=13823&Itemid=38
- 99- http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/3/314441.htm
- 100- http://www.abudhabichamber.ae/Documents/1286/1292.doc
- 101- www.ma3hd.net/vb/ma3hd3/arab4936/
- 102- http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/321413.htm
- 103- http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/318392.htm
- 104- http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1206
- 105- http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2008/4/321413.htm
- 106- http://www.radioalgerie.dz/?p=2446
- 107- http://doc.abhatoo.net.ma/spip.php?article1206

ثانيا:المراجع الأجنبية: مراجع مختلفة(كتب ،تقارير ،....)

- 108- CEPII, Economie Mondiale 2004 Paris, Editions la découverte 2003
- 109- Robert N et autres; mondialasation de l'activité bancaire, rapport trimestriel BP.I. mars 2002.
- 110- Philippe Martin, la globalisation financière, texte préparé pour l'Université de tous les Savoirs, 29 Avril 2000.
- 111- Banque Islamique de développemen raport Annuel 2005-2006.
- 112- Kotler philip, marketing management, 12edition, france pearson education, 2006.
- **113-** Examen de la politique de l'investissement Algérie, confirence des Nations unies sur le commerce et le Développement, Nation unis, UNTAF/ TTE/ IPC/ 2003/9, Genève, mars.2004.
- **114-** Financial Stability Assessment International including , Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics, Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision,IMF Country report N04/138, Washington ,D.C.2004.
- 115- Abderahmene benhkalfa. facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire, ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou, édition alpha. 2004
- 116- Media Bank, le journal interne De la Banque D'Algérie, N°: 80
- 117- Nathalie van laethem: toute function Marketing: dunod: Paris: 2005.
- **118-** Transnational Corporations and the Internationalization of R&D World Investment Report 2005 UNCTAD.

- **119-** Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge World Investment Report 2008 UNCTAD•
- **120-** report International trade statistis TableIII.1 WTO 2008.
- 121- trade profiles, wto 2008.
- **122-** Roumeen Islam and Gianni Zanin, Benchmarking Policy and Performance, WORLD TRADE INDICATORS 2008, the World bank
- **123-** Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002, 2003, 2005.
- **124-** trade profiles,wto2008.



جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

ماجستير: تجارة دولية

ولاية:

: 4

هذا الاستبيان هو بمثابة سبر لآراء عدد من إطارات و مسيرو البنوك الجزائرية على مستوى الناحية الشرقية حول موضوع "مدى إدراك مسيرو البنوك لأثر اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية"، و ذلك من خلال القيام باستفسار حول درجة الموافقة على بعض الأفكار المعبرة عن ذلك.

نرجو منكم وضع علامة (X) في خانة الإجابة المقترحة، و هذا بما يتفق ووجهة نظركم.

نحيطكم علما بأن هذه الآراء لأغراض البحث العلمي فقط، ونشكركم مسبقا على حسن تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة.

القسم الأول: لو تكرمت بذكر بعض المعلومات العامة الآتية من أجل استكمال البيانات الخاصة بالدراسة وهي كالآتي:

الجنس: ذكر [] أنثى []

[]، 13 – 25 سنة []، 13 – 30 سنة []، 14 – 30 سنة [] العمر: (20-25) سنة []

41 – 45 سنة []، أكثر من 45سنة [].

المستوى الدراسي: أقل من ثانوي []، ثانوي []، جامعي []، در اسات عليا [] درجة التأهيل: أقل من 14[]، 14[]، 16[]، أكثر من 16[].

القسم الثاني: خاص باستفسار حول درجة الموافقة على العبارات المذكورة، ويتكون من جزئيين:

I - تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي في الجزائر:

تتميز البنوك الجزائرية بما يلى:

**					
	موافق تماما	مو افق	لاأعرف	غير موافق	غیر موافق تماما
1-ضعف استقلالية بنك الجزائر و عدم ممارسته لسلطاته					
كاملة .					
2-غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك العمومية و كذلك بين					
العمومية والخاصة .					
3-ضعف الكثافة المصرفية (نسبة عدد الفروع إلى عدد					
السكان).					
4- ضعف وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة .					
5-وجود فجوة في عدد الخدمات المقدمة مقارنة بالدول					
المتقدمة .					
6-انخفاض كفاءة العاملين و غياب روح الابتكار لديهم .					
7-ضعف مخصصات تدريب العاملين.					
8 - غياب الثقافة المصرفية لدى موظفي البنوك .					
-9					
-10					
-11					

II - أثر إنضمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس (GATTS)على البنوك الجزائرية:

الخدمات المصرفية و الالتزام ببنود الاتفاقية إلى التأثير إيجابا على البنوك من خلال :

غیر موافق تماما	غیر موافق	لاأعرف	موافق	موافق تماما	
					1- تحقيق نمو اقتصادي و وزيادة الدخل .
					2 - التخصيص و التوزيع الأمثل للموارد .
					3- إيجاد منافسة حقيقية و عادلة بين البنوك العمومية و الخاصة .
					4- القيام بإصلاح قطاع البنوك ليتناسب مع سياسة التحرير .
					5-إحتكاك البنوك كالمحلية بالأجنبية يؤدي إلى تبادل الخبرات والمهارات وبالتالى تتطور الخدمات.
					6-تغير سلوك العاملين في القطاع البنكي المحلي.
					-7
					-8
					-9

2- تؤثر اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية سلبا على البنوك حيث أن ذلك يؤدي إلى:

غیر موافق تماما	غير موافق	لاأعرف	موافق	موافق تماما	
					1-عدم قدرة البنك المركزي بالتحكم بالسياسة النقدية للاقتصاد (سعر الفائدة ، معدل التضخم).
					2-زيادة التعرض للأزمات المصرفية.
					3-إن عملية التحرير سوف تزيد من دخول الأموال القذرة.
					4-سوف يسهل هروب الأموال للخارج.
					5-إفلاس أو خروج بعض البنوك الضعيفة أو غير القادرة من ممارسة النشاط البنكي.
					-6
					-7
					-8

3- هناك مجموعة من الاستراتيجيات يمكن للبنوك من خلالها مواجهة الآثار السلبية ،متمثلة في:

غیر موافق تماما	غير موافق	لاأعرف	موافق	موافق تماما	
					1-ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القوة
					الإشرافية.
					2 تقوية قاعدة رأس مال البنوك وذلك عن طريق: 1
					*الاندماج مع بنوك أخرى.
					*للخوصصة .
					*الشراكة الأجنبية.
					3-الاهتمام بإدارة المخاطر من خلال: ²
					*الالتزام بمقررات بازل .
					*استخدام أساليب مبتكرة للتنبؤ بالأزمات.
					4-التحول إلى البنوك الشاملة (تنوع الخدمات المقدمة).
					5-تنمية مهارات العاملين بالبنوك وتكوين مخصصات لذلك.
					6-اختيار السلطات إستراتيجية تحرير قطاع الخدمات
					المناسبة.
					7-إدخال الخدمات المصرفية الحديثة(تحديث نظم الدفع،).
					8- مواصلة الإصلاحات المصرفية.
					9- تبني المفهوم الحديث للتسويق.
					10-لا بد من تنشيط وتفعيل دور بورصة الجزائر.
					-11
					12
					-12

¹⁻ الرجاء الاختيار يكون للإجابات الثلاثة .

²⁻ نفس الملاحظة السابقة .

الفيه الفيا

I	الإهداء
П	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
j	المقدمة العامة
54-01	الفصل الأول: التحرير المالي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات
02	المقدمة
03	المبحث الأول: الأسس نظرية للتحرير المالي
03	المطلب الأول: نظرية التحرير المالي
08	ا لمطلب الثاني: التحرير المصرفي و شروطه
11	المطلب الثالث: العولمة المالية و العولمة المصرفية
24	المبحث الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات
24	المطلب الأول :جولة الارجواي و نتائجها
24	ا- أهمية و تطور قطاع الخدمات في العالم
32	اا- المواضيع الجديدة في الجولة
34	ااا- إنشاء منظمة التجارة العالمية
37	المطلب الثاني: الإطار العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات
37	ا- مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق
38	اا- القطاعات التي تشملها الاتفاقية
39	ااا- الالتزامات العامة و المحددة
41	المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية للمنظمة
41	المطلب الأول :المؤتمرات حتى سياتل
41	I- المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة 1996
42	II- المؤتمر الوزاري الثاني في حنيف بسويسرا 1998
42	III- مؤتمر سياتل
43	المطلب الثاني :المؤتمرات بعد سياتل
43	I- المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة بالدوحة

الفے ہے ا

43	II-المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة بكانون
44	III-المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة العالمية للتجارة بمونغ كونج
46	المبحث الرابع: الخدمات المصرفية والتزامات بعض الدول العربية بتحريرها
46	المطلب الأول : الخدمات المصرفية و خصائصها
46	I- تعريف الخدمات المصرفية.
46	Ⅱ-خصائص الخدمات المصرفية.
48	المطلب الثاني : تقسيم الخدمات المصرفية
48	I-الخدمات المصرفية التي تشملها الاتفاقية.
	Ⅲ-تقسيم آخر الخدمات المصرفية
54	خاتمة الفصل الأول
103-56	الفصل الثاني :النظام المصرفي وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
56	المقدمة
57	المبحث الأول: الجزائر و منظمة التجارة العالمية
57	المطلب الأول: أهداف ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة
59	المطلب الثاني :العضوية في المنظمة
59	I- شروط الانضمام
60	II - إجراءات الانضمام التي قامت بما الجزائر
62	المطلب الثالث: مسار مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية
62	I- التسلسل الزمني لمفاوضات الجزائر مع المنظمة
66	II- العوائق المسببة في تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
68	المبحث الثاني :واقع النظام البنكي الجزائري بين الإصلاح والتحديث
68	المطلب الأول :تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري
72	المطلب الثاني :الإصلاحات المصرفية في الجزائر
72	I -الإصلاحات المصرفية قبل 1990
.75	II- الإصلاحات المصرفية بعد 1990
80	المطلب الثالث :واقع الخدمات البنكية الالكترونية بالبنوك الجزائرية
80	I- عصرنه وتحديث نظام الدفع بالبنوك الجزائرية
81	II- واقع استخدام البطاقات البنكية و آفاق توسيعها.

85	Ⅲ- أسباب عجز البنوك الجزائرية على تقديم خدمات مصرفية الكترونية
87	المبحث الثالث:أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية
87	المطلب الأول :الآثار الإيجابية
88	المطلب الثاني :الآثار السلبية
90	المطلب الثالث :إستراتيجية مواجهة الآثار السلبية
90	I- الاتجاهات الحديثة للبنوك في استخدام التكنولوجية المصرفية
92	II- الاتجاهات الحديثة لإعادة هيكلة البنوك
98	III-الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتنظيم الداخلي للبنوك
103	خاتمة الفصل الثاني
سرفية104-158	الفصل الثالث: اتجاهات موظفي البنوك العمومية الجزائرية حول أثر تحرير تجارة الخدمات المص
105	القدمة
106	المبحث الأول: منهجية الدراسة
106	المطلب الأول: أهمية الدراسة وهدفها.
106	المطلب الثاني: تحديد مشكلة الدراسة و فرضياتها
107	المطلب الثالث: تحديد مجتمع الدراسة والعينة
108	المطلب الرابع: تحديد طرق جمع المعلومات وإعداد الاستبيان
111	المبحث الثاني:وصف عينة الدراسة
111	المطلب الأول:التوزيع الجغرافي للعينة(حسب الولايات)
112	المطلب الثاني:توزيع العينة حسب اسم البنك.
113	المطلب الثالث:الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
113	I-حسب الجنس
114	Π -حسب العمر
115	Ⅲ-حسب المستوى الدراسي
116	IV- حسب درجة التأهيل
	لمبحث الثالث: تحليل النتائج و اختبار فرضيات الدراسة
117	المطلب الأول :تشخيص الوضعية الحالية للنظام البنكي الجزائري
مومية126	المطلب الثاني: : أثر إنظمام الجزائر إلى اتفاقية الجاتس (GATTS)على البنوك الجزائرية الع
126	Iالآثار الإيحانية.

لف هرس:

134	II- الآثار السلبية
140	المطلب الثالث:إستراتيجية البنوك الجزائرية العمومية لمواجهة الآثار السلبية
156	لمبحث الرابع:نتائج الدراسة الميدانية
	خاتمة الفصل الثالث
159	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس